

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة:

إستراتيجيات التنويع الاقتصادي كألية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (2000-2014)

تحت إشراف الدكتور:

من إعداد الطالبين:

- سمير آيت يحي

- جلال الوافي

- خالد أمير

جامعة العربي التبسي - تبسة
University of Tébessa
نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	رايس فضيل
مشرفا ومقرررا	أستاذ محاضر-أ-	سمير آيت يحي
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد-أ-	ميساوي رياض

السنة الجامعية: 2016 / 2017

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى العزيزين أمي و أبي و إلى الأعرءاء إخوتي..

إلى كافة أصدقائي ..

إلى أساتذتي.....

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون.

إلى كل هؤلاء... ألف شكر.

جلال

إهداء

إلى الوالدين الكريمين...

خالد

شكر و عرفان

الحمد لله الذي من علينا بنعمة العلم، ويسر لنا سبيله، و أعاننا على تحصيله، وعلمنا ما لم نعلم، ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق و على آله وصحبه أجمعين أما بعد:

نحمد الله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث، ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المؤطر "د. آيت يحيى سمير" على تأطيره لهذا البحث، وصبره ومساعدته وتوجيهاته التي كلل بها مشوارنا؛

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل؛
كما نتقدم بالشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

جلال، خالد

فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الملاحق
ب-و	مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي

02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل للتنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها
03	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها
05	المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية ومستلزماتها
07	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية
14	المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية
14	المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية الزراعية
15	المطلب الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة على التنمية لصناعية
19	المطلب الثالث: إستراتيجيات الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية
20	المطلب الرابع: إستراتيجيات التنمية السياحية
22	المبحث الثالث: إستراتيجيات التنوع الاقتصادي كأساس للتنمية الاقتصادية
22	المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي وأنواعه
24	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي
26	المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي
27	المطلب الرابع: مؤشرات وطرق قياس التنوع الاقتصادي
32	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

34	تمهيد
35	المبحث الأول: البرامج التنموية للإقتصاد الجزائري خلال فترة الاقتصاد الحر
35	المطلب الأول: إصلاحات الاقتصاد الجزائري للفترة (1988-1999)
39	المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)
42	المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)
45	المبحث الثاني: تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2014)
45	المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)
50	المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر للفترة (2000-2014)

54	المطلب الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2014)
56	المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)
59	المبحث الثالث: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2014)
59	المطلب الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2014)
63	المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2014)
65	المطلب الثالث: تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2014)
67	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة قياسية للتنوع الاقتصادي في الجزائر وأفاق الإقلاع بالقطاع خارج المحروقات
69	تمهيد
70	المبحث الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد
72	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد
74	المطلب الثاني: تقدير معاملات النموذج وإختباره
81	المطلب الثالث: مشاكل تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد
81	المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)
81	المطلب الأول: صياغة وتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)
82	المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج
85	المطلب الثالث: قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014)
87	المبحث الثالث: إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي والصناعي في الجزائر
87	المطلب الأول: إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر
93	المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر
98	المبحث الرابع: قطاعي السياحة والطاقات المتجددة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري
98	المطلب الأول: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر
105	المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي للمحروقات
111	خاتمة الفصل
113	خاتمة عامة
117	قائمة المراجع
126	الملاحق

الفهرس

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
49	تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	(04-02)
51	هيكل الواردات الجزائرية للفترة (2000-2014)	(07-02)
54	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2014)	(08-02)
59	تطور الناتج المحلي الخام حسب مكونات الإنفاق للفترة (2000-2014)	(11-02)
61	تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاعات المحددة له للفترة (2000-2014)	(12-02)
82	نتيجة تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2014)	(02-03)
83	Breusch-Godfrey.LM test	(03-03)
84	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Gododfrey	(04-03)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
05	أبعاد التنمية الاقتصادية	(01-01)
45	تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية وسعر البرنت خلال الفترة (2000-2014)	(01-02)
53	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	(02-02)
56	تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2014)	(03-02)
58	التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية لسنة 2014	(04-02)
63	نسب توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات المحددة له لسنة 2014	(05-02)
64	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2000-2014)	(06-02)
66	نسبة المستفيدين من مناصب العمل حسب القطاعات الاقتصادية	(07-02)
78	إختبار DW	(01-03)
84	Jarque-Bera teste	(02-03)
86	تطور معدل نمو مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الجزائر للفترة (2000-2014)	(03-03)

الفهرس

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
126	البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)	01
127	تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2014)	02
133	مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014)	03
135	إستراتيجيات الإقلاع بالقطاع خارج المحروقات	04

مقدمة العامة

تحتل قضية التنمية الاقتصادية مجال إهتمام العديد من الدول النامية منذ نيلها الإستقلال السياسي مع مطلع القرن العشرين، وباعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من تخلفها الاقتصادي والرفع من مستويات معيشة أفرادها، ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية "التنمية" قضيتها الرئيسية، حيث سعت إلى إستغلال كافة مواردها المتاحة المادية والبشرية، بالإضافة إلى تبنيها جملة من الإستراتيجيات والسياسات التنموية الكفيلة بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

إلا أن إقتصاديات الدول النفطية أثبتت عدم مرونتها مع الصدمات النفطية التي تعترضها، وهو ما يبينه التراجع الكبير لمختلف المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي لهذه الدول، وهو ما أثر بشكل كبير على مسارها التنموي وزاد من تفاقم مشكلة تبعيتها للموارد النفطية، وهذا راجع بالأساس إلى ضعف وهشاشة بنيتها الاقتصادية من جهة، وفشل مختلف السياسات والإستراتيجيات المنتهجة في تغيير واقع هذه الدول من جهة أخرى.

وتعد إستراتيجيات التنويع الاقتصادي أحد أهم التحديات التي تواجه إقتصاديات الدول النفطية، لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وفك التبعية الاقتصادية للموارد النفطية، وذلك بتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال تحريك القطاعات الاقتصادية الراكدة وتقوية أوجه الترابط فيما بينها بالإضافة إلى تنويع الأسواق الخارجية، وهو ما يساهم في رفع القيمة المضافة القطاعية في الناتج الداخلي الخام مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً- مشكلة البحث:

باعتبار الجزائر من بين الدول النفطية من خلال تبعية إقتصادها لقطاع المحروقات، إذ يعد عماد الموازنة العامة، والمحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي، ونتيجة عدم إستقرار النفط في السوق الدولية، وإنعكاساته السلبية على الإيرادات العامة من جهة، وزيادة حجم الإنفاق العام من جهة ثانية، تنبه أصحاب القرار بأن إعتتماد النفط كمورد إقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة على الدولة، لذلك سعت الدولة الجزائرية خصوصا بعد تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى تطبيق عدة إستراتيجيات وسياسات إقتصادية مرفقة ببرامج تنموية، تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تقييم هذه الإجراءات لمعرفة حقيقة الأداء الاقتصادي الوطني.

ثانياً- أهمية البحث:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي للدول النامية من أهم المواضيع المتداولة حالياً وخاصة بالنسبة للدول الريعانية التي تحاول إيجاد إستراتيجية ملائمة لتنويع مواردها المالية، وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول حيث تعاني من تبعيتها لقطاع المحروقات الذي يمثل المورد الأساسي للدخل، وفي ظل اللاإستقرار الذي يعرفه سوق النفط من حين لآخر، مما إستوجب على الحكومة الجزائرية تبني نموذج جديد للنمو يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني مع أفق سنة 2020 وهو ما يعطي للموضوع أهمية بالغة.

ثالثاً- مبررات إختيار البحث:

يمكن إيجاز أهم أسباب إختيار الموضوع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

✓ إشباع فضول شخصي حول الموضوع، وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد مواضيع الساعة الهامة والمرتبطة بإستراتيجيات التنويع

الاقتصادي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

- ✓ قلة الدراسات الحديثة حول موضوع تنوع الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ محاولة فهم وتقييم أداء الاقتصاد الجزائري ومن ثم البحث عن السبل الكفيلة لمعالجة الإختلالات الموجودة؛
- ✓ صلة الموضوع بالتخصصات المدروسة في التدرج وما بعد التدرج، والرغبة في التحكم في الموضوع وجزئياته؛
- ✓ كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرباته تدعو للبحث فيه.

رابعاً- أهداف البحث:

يتفرع من هذا البحث هدف عام وأهداف جزئية.

- أما الهدف العام من البحث هو معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنوع الاقتصاد الجزائري وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة للإقلاع بهذا الاقتصاد المتنوع.
- كما تتمثل أهداف البحث الفرعية فيما يلي:
- 1- دراسة مختلف الإستراتيجيات التنموية الكفيلة بتحقيق تنمية إقتصادية؛
- 2- تشخيص وتحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائري؛
- 3- تقييم أثار البرامج الاستثمارية التنموية على الناتج الداخلي الخام للجزائر؛
- 4- محاولة التطرق إلى أهم الاستراتيجيات التنموية الكفيلة بتحقيق إقلاع اقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات.

خامساً- أدبيات البحث:

من أجل إثراء البحث تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جزء من الموضوع ومن بينها:

- 1- نبيلة نوي، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (1997-2013)، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، يومي: 02-03 نوفمبر 2016، جامعة الوادي، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة(1997-2013)، حيث تم قياس التنوع الاقتصادي بالاعتماد على معامل هرفندل- هيرشمان لخمس متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، تراكم رأس المال، أما النمو الاقتصادي المستدام، فقد تم قياسه بمعامل تذبذب النمو الاقتصادي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، حيث قدرت قيمة معامل التحديد $R^2=0.977$ ، كما توصلت أيضاً إلى أن الاقتصاد الجزائري يتميز بضعف التنوع حيث تراوحت قيمة معامل هرفندل هيرشمان لتنوع الصادرات بين 0.92 و 0.93 خلال الفترة (1997-2013).

- 2- أحمد عمان، حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة يومي: 02-03 نوفمبر 2016، جامعة وادي سوف، الجزائر.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي ومتطلباته إضافة إلى مساهمتها في التعرف على الرهانات والحلول المتبعة لتنوع الاقتصاد الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يمكن إيجاز نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تحقيق التنوع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي جيد، وتبين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية والتي تحدد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتقويمها وإخضاعها لضوابط الشفافية؛
- ✓ يتبين أن نجاح التنوع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة في مساعدة القطاع الخاص، وهذا الدور يتجلى أساسا في توفير البنية التحتية اللازمة والبيئية المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، إضافة إلى التشجيع على الإستثمار والاهتمام بالتنمية البشرية؛
- ✓ نجاح التنوع الاقتصادي في الجزائر رهين كذلك بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص الذي يتوجب أن يكون جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق إقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات، وهذا ما يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتخفيف لتمكينهم من القيام بدور أكبر وفعال في الإقتصاد الجزائري.

3- Paterne ndjambou, Diversification économique territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies Modalités, Conditions et perspectives, Thèse de doctorat, Université du Québec, À CHICOUTIMI, 2013.

- جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى نجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية للغابون وفك تبعيته لقطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2010) وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- ✓ إعتقاد إقتصاد الغابون منذ نهاية عقد السبعينات على الربع النفطي كمصدر أساسي للدخل، ولكن ومع بداية سنوات الثمانينات خطى الإقتصاد الغابوني أشواط لبأس بها في عملية التنوع الاقتصادي، معتمدا في ذلك على التخصص الاقتصادي وعلى تشجيع الصادرات وإحلال الواردات والاعتماد على الصناعات المصنعة؛
 - ✓ إن التعمق في تحليل تطور التنوع الاقتصادي للغابون خلال ثلاث عقود الماضية يكشف بأن معدل الصرف والتضخم والانفتاح التجاري تشكل المحددات الأهم للتنوع الاقتصادي؛
 - ✓ النتيجة المتحصلة عليها من محددات التنوع على مستوى المخطط الوطني للغابون تختلف عن تلك التي تم الحصول عليها على مستوى المخطط الشبه الإقليمي، ويرجع سبب هذا الإختلاف إلى الطبيعة الجيوغرافية للغابون؛
 - ✓ فشل إستراتيجية التنوع من "الأعلى إلى الأسفل" في إحداث تنمية إقليمية للغابون طوال الثلاث عقود الماضية، وهو ما دفع إلى تبني إستراتيجية التنوع من "الأسفل إلى الأعلى"؛
 - ✓ تتطلب إستراتيجية التنوع الاقتصادي على المستوى الإقليمي للغابون تعبئة شركاء التنمية من (دولة مركزية، جماعات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص).

سادسا- تساؤلات البحث:

ضمن هذا السياق وبعد الاطلاع على أهمية القيام بهذا البحث، والتعرف على الأهداف التي يسعى للوصول إليها، بالإضافة إلى أهم الأدبيات التي يعتمد عليها هذا البحث، يتم إبراز معالم إشكالية البحث وفق سياق نظري تحليلي من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق تنوع إقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2014)؟

ومن أجل الإحاطة بالتساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم القطاعات المركبة للنتائج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2014)؟
- هل ساهمت البرامج التنموية للجزائر في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)؟
- ماهي القطاعات الاقتصادية الراكدة في الجزائر؟ وكيف يمكن تحريكها لتساهم في عملية التنمية؟

سابعا- الفرضيات:

على ضوء ما تم تناوله سابقا يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت القطاعات الاقتصادية في الجزائر كالصناعة والفلاحة بدرجة ضعيفة في عملية التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014).

يتفرع من الفرضية الرئيسية، الفرضيات التالية:

- يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات المكونة للنتائج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2014)؛
- لم تساهم البرامج التنموية للجزائر في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)؛
- يعتبر القطاع الصناعي والفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية الراكدة في الجزائر.

ثامنا- حدود البحث:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام للبحث وضبطه بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى إستنتاجات منطقية، وذلك من خلال البعدين التاليين:

- البعد المكاني: يهتم موضوع إستراتيجيات التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية من حيث المكان بالجزائر باعتبارها من الدول الريفية، حيث يعاني إقتصادها من تبعيته لقطاع المحروقات كمورد أساسي للدخل، وفي ظل تماوي أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يشكل تحديا كبيرا للجزائر للإقلاع بالقطاع خارج المحروقات.
- البعد الزمني: يتوافق سياق التحليل في مجاله الزمني مع التحولات التي شهدتها الجزائر وذلك بالتركيز على فترة دخول الاقتصاد الجزائري لمرحلة الرأسمالية والتخلي عن مرحلة الاقتصاد الموجه، خاصة التركيز على الفترة (2000-2014) وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الوطني العديد من البرامج التنموية المدعومة بالوفرات المالية الهائلة.

تاسعا- أسلوب معالجة البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سوف يتم الإعتماد على المنهج الإستنباطي، من خلال عرض مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وفي تتبع مسار الإصلاحات الاقتصادية للجزائر، كما سيتم توظيف المنهج الوصفي لتوضيح مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، كما سيتم الإعتماد على المنهج التحليلي في تفسير وتحليل المعلومات الخاصة بتطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وتقييم هيكل الناتج الداخلي الخام للجزائر، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالتنوع الاقتصادي في الجزائر، لإعطاء دلائل علمية ومنهجية حول الظاهرة المدروسة، كما سيساعدنا هذا المنهج في تحليل إستراتيجيات التنوع الاقتصادي للجزائر.

عاشرا- تقسيم البحث:

بناء على الفرضية الرئيسية السابقة ورغبة في تحقيق الهدف العام من الدراسة، تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول كالتالي:
الفصل الأول: سيتطرق إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي وقد إشتمل على ثلاث مباحث، سيتناول الأول مدخل للتنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها، أما الثاني خصص لإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، ليتم التطرق إلى إستراتيجيات التنوع الاقتصادي كأساس للتنمية الاقتصادية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، حيث قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، سيتناول المبحث الأول مختلف البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الاقتصاد الحر، أما المبحث الثاني سيتم فيه تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، ليخصص المبحث الثالث لتقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2014).

الفصل الثالث، فقد خصص للدراسة القياسية للتنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014) بالإضافة إلى التطرق لمختلف البدائل التنموية لقطاع خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد :

شغلت قضايا التنمية الاقتصادية مجال إهتمام العديد من دول العالم وخاصة النامية منها، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال بحثها عن السياسات والإستراتيجيات التنموية الكفيلة بإحداث تغيير جذري في هيكلها الاقتصادي، مما ينعكس بالإيجاب على مستويات الناتج لها ومنه على مستويات معيشة أفرادها، وعليه ظهرت العديد من النظريات المفسرة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي ساهمت في تطور إقتصاديات الدول المتقدمة، فحين أُنبت فشلها في تغيير واقع إقتصاديات الدول النامية.

تعتبر إستراتيجيات التنوع الاقتصادي كأحد أهم الحلول الإستراتيجية الكفيلة بتحقيق تغيير جذري في الهيكل الإنتاجي للدول النامية، التي تعاني من هشاشة كبيرة في بنيتها الإقتصادي، مما يسمح لها بتنوع إستثماراتها ومصادر دخلها والقدرة على التكيف مع الأزمات والصدمات الخارجية، وهو ما يتطلب حكمة كبيرة في تسيير الموارد المتاحة.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للتنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنوع الإقتصادي كأساس للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للتنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها

تكافح كل دولة من أجل تحقيق التنمية، فإذا كان التقدم الاقتصادي يمثل عاملا جوهريا فإنه ليس العامل الوحيد، فالتنمية ليست فقط ظاهرة إقتصادية فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من الجانب المادي والمالي لتتعدى إلى جوانب أخرى غير إقتصادية، فالتنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي لغرض تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا يتطلب مجموعة من المستلزمات المتمثلة في توفر الموارد البشرية والمادية والمالية، ولتقييم عملية التنمية يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لتزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الباحثين الاقتصاديين لغرض تفسير هذه الظاهرة في شكل نظريات إقتصادية تعددت بتعدد المناهج والحلول المقترحة لهذه العملية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأمور الشاملة والمعقدة نوعا ما، وهذا ما أدى إلى صعوبة وجود تعريف موحد لها إلا أن غايتها الأساسية تتفق تقريبا في كل الدول والمتمثلة في زيادة الطاقة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى تحسين الاقتصاد، وزيادة الناتج الذي يؤثر على المستوى المعيشي لسائر أفراد المجتمع.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم الواسعة، وهذا ما يستوجب عرض مختلف التعاريف والخصائص المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

تعريف 01: هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.¹

تعريف 02: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المتعمدة والموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.²

تعريف 03: هي عملية تطور شاملة تمس بالأساس الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع وكذلك مختلف الجوانب المادية والمالية والتقنية.³

¹ - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 6.

² - حربي محمد موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط2، المكتبة الوطنية للنشر، عمان، 1997، ص: 50.

³ - ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر،

2003، ص: 19 - 20.

2/- خصائص التنمية الاقتصادية: يمكن إستخلاص خصائص عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:¹

- ✓ هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهيته؛
- ✓ هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول؛
- ✓ هي عملية مجتمعية شاملة؛
- ✓ هي عملية تغيير مقصودة؛
- ✓ تتم بأساليب مرسومة مخطط لها؛
- ✓ تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية؛
- ✓ تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية: تسعى كل دولة إلى رفع المستوى المعيشي لسكانها، ولاشك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى نظرا للظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في كل دولة، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية مايلي:²

1/- زيادة الدخل الوطني:تهدف الدول النامية لإحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية لغرض زيادة الدخل الوطني الحقيقي الذي يتغير نسبيا مع الزيادة في معدل السكان والإمكانات المادية والفنية والتكنولوجية في هذه الدول؛

2/- رفع مستوى المعيشة: يعتبر رفع المستوى المعيشي للأفراد من بين أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها، ويتوجب على البلدان الراغبة في تحقيق هذا الهدف أن توفر الحاجات الفيزيولوجية من مأكلا وملبس ومسكن وصحة وغيرها للإرتقاء بالمستوى المعيشي للسكان؛

3/- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: تهدف التنمية الاقتصادية إلى إعادة توزيع الدخل والتقليل من التفاوت فيها، نظرا لكون أغلب الدول النامية تعاني من إنخفاض في الدخل الوطني، ووجود إختلالات في توزيعه على أفراد المجتمع، حيث تستحوذ طائفة صغيرة من الأفراد على جزء كبير من الثروة بينما يعاني غالبية السكان من الفقر وإنخفاض مستويات الدخل ناهيك عن عجز الجهاز الإنتاجي لهذه الدول في تلبية الحاجات الضرورية للأفراد؛

4/- التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: لا تقتصر التنمية الاقتصادية فقط على تحقيق زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه على الأفراد، بل تعدت إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي في بعض القطاعات الهامة، نظرا لكون البلدان المتخلفة تعاني من ضعف التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، إضافة إلى إعتماها بشكل كبير على قطاع الزراعة، مما جعلها تتعرض للكثير من التقلبات الاقتصادية الناتجة عن التقلب في الإنتاج والأسعار، وهذا ما يستوجب إحداث تغيير في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.

¹ - عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط4، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص ص: 22-23.

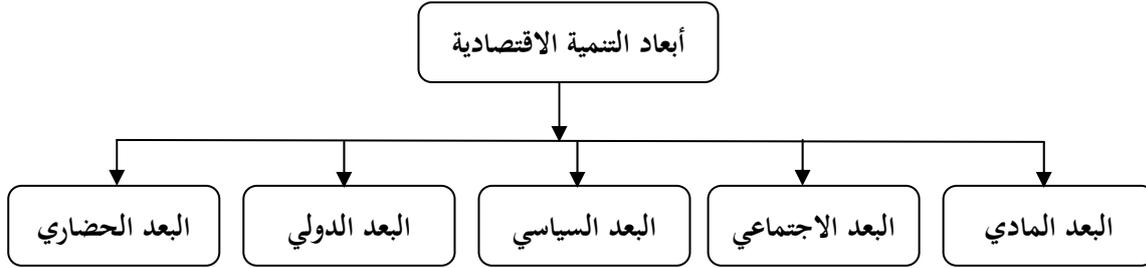
² - المرجع السابق، ص ص: 26-27.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية ومستلزماتها

تهتم التنمية الاقتصادية بمجموعة من الأبعاد تتمثل في البعد الاجتماعي والسياسي والدولي والحضاري من أجل إحداث تنمية شاملة تستند أساساً على تراكم رأس المال والموارد البشري والتكنولوجيا.

أولاً: أبعاد التنمية الاقتصادية: يمكن توضيح أبعاد التنمية الاقتصادية في المخطط التالي: ¹

الشكل رقم (01-01): أبعاد التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 131 – 133.

1/- **البعد المادي للتنمية:** المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

✓ تحقيق التراكم الرأسمالي؛

✓ تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛

✓ سيادة الإنتاج السلعي؛

✓ عملية تكوين السوق القومية؛

✓ إن الغرض من عملية التصنيع هو تنويع الهيكل الإنتاجي.

2/- **البعد الاجتماعي للتنمية:** تتمثل في تغييرات في الهياكل الاجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل وإجتثاث الفقر المطلق، وإشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مرتبطة بالنمو إلى الفهم المستند على الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 131 – 133.

3/- البعد السياسي للتنمية: يشترط هذا البعد التحرر من التبعية الاقتصادية، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكتملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية.

4/- البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي إستهدف تحقيق معدل النمو الإقتصادي يبلغ 7%، كما شهد عقد الستينيات نشأة منظمة الغات GATT* أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد UNCTAD* أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة (1970- 1980) مستهدفاً معدلاً سنوياً للنمو يبلغ 6%، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5/- البعد الحضاري للتنمية: تعتبر التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، كونها ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثانياً: مستلزمات التنمية الاقتصادية: تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها مايلي: ¹

1/- تجميع رأس المال: وتتطلب هذه العملية توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية التي تقوم مؤسسات التمويل بتعبئتها من الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين لإقامة إستثماراتهم.

2/- الموارد الطبيعية: إختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى أن لها دوراً أساسياً في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها تعتبر مساعدة فقط في عملية التنمية، ويدللون على ذلك بأنه هناك بعض الأقطار إستطاعت تحقيق حالة التقدم رغم إفتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، ويعود سبب ذلك إلى إفتقارها للمعرفة التقنية والتكنولوجية التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين نجد أن البلدان المتقدمة بفعل التطور والتقدم التكنولوجي الحقق إستطاعت تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وتحقيق التنمية المنشودة رغم إفتقارها للموارد الطبيعية.

* منظمة الغات (GATT): الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة، منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948، بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم، عن طريق فرض تعرفه جمركية قليلة، وإلغاء نظام الحصص وكبح الدعم والإعانات الحكومية.

* منظمة الأونكتاد (UNCTAD): تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية، والهدف الأساسي لها هو تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية، بالإضافة إلى مساعدتها على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة والإندماج في الإقتصاد العالمي.

¹ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 184 - 199.

3/- الموارد البشرية: للموارد البشرية دور هام في عملية التنمية ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكونه غاية التنمية يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشتة، أما كونه وسيلة التنمية فيتأتى من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال نشاطه، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية دون الاعتماد عليه كمصمم ومنفذ لها وبالتالي كمنتفع منها؛

إذ أن التنمية الاقتصادية تعتمد كثيرا على خلق قوة العمل المجهزة بالمهارات الفنية الضرورية لإنتاج السلع وأداء الخدمات.

4/- التكنولوجيا: هي ذلك الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي المتمثلة في براءات الاختراع والابتكارات التكنولوجية وإستخدامها في تطوير الأساليب الجديدة لأداء العمليات الإنتاجية من أجل زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق إكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال إبتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة في الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية، أو إكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل تكاليفه.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

نظرا لتزايد الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية في مختلف الدول أدى إلى ظهور العديد من النظريات لمختلف المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا إعطاء أفكار وتفسيرات لعملية التنمية كل حسب منهجه.

أولا: نظرية الدفعة القوية: من أبرز رواد هذه النظرية الاقتصادي روزنشتين-رودان Rosentien-Rodan، الذي يرى أن عملية التنمية الناجحة تتطلب برنامجا إستثماريا يغطي نطاقا واسعا يشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج.

وتتأسس فكرة الدفعة القوية بصفة عامة على أمرين: يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية، أما الأمر الثاني فإنه يتمثل في أنه لزيادة الطلب على أي سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخل بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد القومي كله، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل برنامج شامل وضخم للإستثمار.¹

1/- تقييم نظرية الدفعة القوية:² يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية في ظل التوجيه الحكومي من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الأسلوب الرأسمالي في النمو والأسلوب الإشتراكي؛

و أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي:

- البعد عن الواقعية لأنها تفترض كميات ضخمة من رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للتنمية لإقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة وإدارتها، في حين أن هذه البلدان التي تستهدف عملية التنمية تعاني من ندرة في رأس المال وعدم كفاية المهارات الفنية والإدارية؛

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص ص: 163 - 166.

² - جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 41 - 42.

- تفترض هذه النظرية أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر، وهذا يخالف الواقع، حيث ترد التنمية فيها إلى إقتصاديات يعكس بنائها ما تسنى لها تحقيقه من نمو وإنجازات في الماضي؛

- ترى هذه النظرية ضرورة الإعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لعدم توافر رؤوس الأموال المحلية، ونظرا لضيق حجم السوق ترى أيضا الإبتعاد عن الصناعات الإنتاجية التي تعد الأساس المادي لأي تنمية.

ثانيا: **نظرية النمو المتوازن:** لقد صاغ رودان Rodan فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد نيركس NURKSE في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن، وقد ركز نيركس NURKSE إهتمامه بفكرتين أساسيتين هما نظرية الحلقة المفرغة للفقر ونظرية النمو المتوازن، فالأولى ناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق من خلال جمع رؤوس الأموال،¹ أما الثانية معناها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف، وهذا بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات المنتجة وفي آن واحد، هذه العملية تتطلب تدخل الدولة فتجمع الموارد من أفراد المجتمع لتوزيعها على المستثمرين المنتجين.²

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي:³

يعتبر نيركس NURKSE أن عملية التنمية تعتمد على تراكم رؤوس الأموال فقط، بينما نجد أن بعض الدول المتخلفة تمتلك رؤوس الأموال لكنها لا تحقق التنمية الاقتصادية، توجد أيضا دول متخلفة لا تمتلك رؤوس الأموال لكنها لا تحقق التنمية الاقتصادية، ومنه نستنتج أن عملية التنمية الاقتصادية لا تعتمد فقط على رأس المال.

ثالثا: **أقطاب النمو:** يعد فرانسو بيرو François Perroux هو السباق في شرح أفكار هذه النظرية، والتي إعتدها فيما بعد هيرشمان Hirschman وطورها كأساس لنظرية النمو غير المتوازن،⁴ وقد حاول بيرو البحث عن طريقة لتحقيق الإدماج بين القطاعات الاقتصادية من خلال تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة،⁵ كما وضح أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وسوق تصريف مهمة، وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة ذات نتائج وآثار إيجابية، ويرى أن إختيار مراكز نمو يتم بناء على توفر عدة عوامل تؤثر فيه، مثل الثروات الطبيعية والأيدي العاملة والتكنولوجيا وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي، ويوجد إختلاف من ناحية عملية البدء بتنمية مراكز النمو بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، فالأولى تبدأ عملية النمو في محاور رئيسية محددة، لكن النقاط خارج هذه المحاور يوجد فيها نمو لكنها لا تلعب إلا دور جزئي وبسيط في تحقيق النمو في المناطق التي تضم هذه المحاور الرئيسية، أما الثانية فهي تعتبر مركز تغيير الهيكل، ويحدث فيها هروب لرؤوس الأموال

¹ - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة نشر، ص: 82 - 83.

³ - المرجع السابق، ص: 87.

⁴ - عبد الله خبابة، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص: 61.

⁵ - إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوه، سياسات التنوع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل

النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي،

الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر، 2016، ص: 14.

إلى الخارج نتيجة زيادة إستهلاك السلع المستوردة، في حين نجد العكس في البلدان المتقدمة لأن هروب الأموال يكون من منطقة إلى منطقة أخرى داخل الدولة الواحدة.¹

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي:²

- تركيز التنمية في مناطق الأقطاب وإهمالها في مناطق أخرى، وهو ما يؤدي إلى تشكل نوع من اللاتوازن الجهوي أو الإقليمي؛
- زيادة حدة التضخم النقدي في مناطق الأقطاب بسبب زيادة التدفقات النقدية؛
- تشييد الوحدات الاقتصادية لقطب النمو يعرض اليد العاملة المؤهلة المستقطبة من مناطق أخرى للبطالة بعد تشغيل وحداته لاعتبارها زائدة عن الحاجة.

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن: من أهم مؤيدي هذه النظرية ألبرت هيرشمان Albert Hirshman وهانز سنجر Hans Singer اللذان جاءت انتقاداتهما لنظرية النمو المتوازن كأساس للمناداة بإتباع أسلوب إستراتيجية النمو غير المتوازن،³ ويرى هيرشمان أن النمو الغير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية، ولذا يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات إستراتيجية رائدة ومحددة ذات أثر حاسم في تحفيز إستثمارات أخرى مكملية، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن عند مستوى أعلى من الدخل والإنتاج، ودعا هيرشمان إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق مع الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات السابقة، كما أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري، كما أنه أيد ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي لأنها سوف تشجع وتحفز الإستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا لكثرة الوفورات الخارجية التي تنتجها.⁴

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي:⁵

- تعتمد نظرية النمو غير المتوازن بصفة أساسية على المبادأة الفردية نظرا لكونها تتخذ من إختلال التوازن محركا للنمو، ولكن هناك إتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد المتاحة التي يجب تعبئتها بشكل أمثل، وهذا لا يعني إهمال المبادأة الفردية لأنها ضمن الخطة الاقتصادية الشاملة؛

¹ - عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص: 61 - 62.

² - إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوه، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

³ - فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات للنشر، المملكة العربية السعودية، 1985، ص: 139.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب نجح، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2010، ص: 195 - 197.

⁵ - المرجع السابق، ص: 201-202.

- يؤدي تطبيق نظرية النمو غير المتوازن في إقتصاد يعاني من التضخم إلى زيادة الضغوط التضخمية، لأن عملية التنمية والاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي خاصة على السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به إقتصاديات الدول المتخلفة فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية؛
- بينت هذه النظرية على إفتراض مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن، غير أن عوامل الإنتاج بهذه الدول تتميز بانخفاض هذه المرونة، بل بالجمود إلى حد كبير .

خامسا: نظرية المراحل لروستو (Rostow):¹

يرى روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل:

1/- مراحل النمو لروستو: يمر أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية بخمسة مراحل أساسية تتمثل في:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** في هذه المرحلة يتميز المجتمع باعتماد أفرادها على القطاع الفلاحي، ووجود صعوبة في إستخدام التكنولوجيا، وهو ما لا يساعد على تطور الإنتاجية، كما أن الدخل الوطني ينفق في أشياء غير إنتاجية؛
- **مرحلة التهيؤ للإنتلاق:** تميزت هذه المرحلة ببداية إستخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، وهذا يعمل على زيادة الاستثمارات خاصة في النقل والمواد الأولية، بالإضافة إلى ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما بدأت بعض الصناعات في الظهور ومع ذلك فإن نمو هذه المؤسسات يمشي ببطء؛
- **مرحلة الإنتلاق:** تتميز هذه بقصرها نسبيا مقارنة مع المراحل الأخرى، حيث يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد كما تحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، ويمكن إعتبار هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية؛
- **مرحلة الإندفاع نحو الإكمال:** تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا، حيث حجم الاستثمارات يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني، كما تفوق كمية الإنتاج للزيادة السكانية وتزداد المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية وظهور طبقة العمال الماهرين ويزداد تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الإقتصاد، إضافة إلى تطور التجارة الخارجية؛
- **مرحلة الإستهلاك الواسع:** يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بمجتمع تم إكتماله من التطور التقني ويرتفع الدخل الحقيقي للفرد ليلي كافة حاجاته.

2/- إنتقادات نظرية المراحل لروستو:

- يعتمد روستو في تحليله على العوامل الاجتماعية، ويعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الاقتصادية لكنه لا يبين كيفية التغيير الذي يحدث فيها.
- يحاول روستو أن يفسر المراحل التي تمر بها المجتمعات بواسطة خصائص إقتصادية وإجتماعية غير كاملة كما يعتمد على مؤشرات كمية فقط ولهذا لم يوضح الفرق بين هذه المراحل.

¹ - إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70 - 75.

سادسا: نظرية التنمية لآرثر لويس A.lewis: ¹

يعتبر نموذج لويس للقطاعات كنظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول؛ وفي ظل نموذج لويس فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل، هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض للعمالة الذي يتم سحبه من القطاع الزراعي وتحويله إلى القطاع الصناعي؛

وأول ما يركز عليه النموذج هو كل من عملية تحويل العمالة ونمو الناتج والتوظيف في القطاع الصناعي تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع، أما السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي.

1/- الفرضيات الخاصة بالقطاع التقليدي:

- هناك فائض عمالة، بمعنى أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفر؛
- جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، لذلك فإن الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالإنتاجية الحدية.

2/- الفرضيات الخاصة بمستوى الأجور في القطاع الصناعي الذي يفترض:

- أنه ثابت ويتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابتة في المتوسط والقائم على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الصناعي يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي، حيث تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي، وعند هذا الأجر الحضري الثابت فإن منحى عرض العمل الريفي في القطاع الحديث يتسم بالمرونة التامة.

3/- إنتقادات نموذج لويس: بالرغم من كون نموذج القطاعين لآرثر لويس في التنمية بسيطا ومتطابقا تقريبا مع التجارب الفعلية التي مر بها الغرب في مراحل النمو الاقتصادي، إلى أنه إحتوى على فروض لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي والمؤسسي في أغلب دول العالم الثالث المعاصرة، ومن بين أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج مايلي:

- يفترض النموذج ضمنا تناسب الزيادة في تحول العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمالة، ولكن في حالة ما تم توظيف هذه الزيادة في تراكم رأس المال في شراء الآلات الصناعية التي تتطلب كمية أقل من عنصر العمل لإنتاج وحدة من الناتج، فهذا يؤدي إلى تعويض الزيادة في الطلب على العمالة، كما أن الزيادة في الدخل والناتج توزع على العدد المحدود من الرأسماليين بينما تظل مستويات الدخل والتوظيف للعمال ثابتة دون تغيير؛

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص: 131-138.

- يفترض أيضا هذا النموذج ضمينا وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الزراعي بينما يوجد توظيف كامل في القطاع الصناعي يمكن في الواقع نجد أنه في أغلب دول العالم الثالث توجد بطالة مقنعة في القطاع الصناعي والقليل من هذه البطالة في القطاع الزراعي؛
- يفترض النموذج بقاء مستوى الأجور الحقيقية ثابتة في القطاع الصناعي بالرغم من وجود فائض في العمالة في القطاع الزراعي، ولكن في الحقيقة هناك إستمرار إرتفاع مستويات الأجور في القطاع الصناعي.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من العمليات الشاملة الهادفة إلى إحداث تغيرات هيكلية في جوانب متعددة لذلك ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة، وعليه سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية: تشمل مؤشرات الناتج والدخل والمؤشرات الهيكلية ومؤشرات التبعية الاقتصادية وهو ما سيتم التطرق إليه كالتالي: ¹

1/- مؤشرات الناتج والدخل: يعتمد هذا المؤشر على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي.

2/- مؤشرات هيكلية: يرى بعض الاقتصاديين ومنهم Colin Clark أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دل ذلك على أن الدولة تقطع أشواطاً متقدمة في التنمية والتغير الهيكلي للاقتصاد وتمثل هذه المؤشرات الهيكلية في:
أ/- مؤشرات التصنيع: وأهمها مايلي:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛

- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛

- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة؛

- نسبة صادرات المنتجات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.

ب/- مؤشرات الإنتاجية: تستخدم هذه المؤشرات لقياس تنافسية الدولة وهي متعددة ومن بينها:

- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج)؛

- مؤشر تكلفة وحدة العمل، ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو ما يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوماً على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة

3/- مؤشرات التبعية الاقتصادية: تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:

¹ - عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص ص:

أ/- مؤشرات التبعية التجارية:

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج الإجمالي}} \times 100$$

$$\text{مؤشر التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{الصادرات لأهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

ب/- مؤشر التبعية المالية: يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة المقترضة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية المترتبة عن تبنيها للسياسات التنموية من خلال قدرتها على التصدير وبحسب كما يلي:

$$\text{عبء خدمة الدين الخارجي} = \frac{\text{أقساط الديون} + \text{الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: يمكن إعتبار أن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا تصلح كمؤشر عام لقياس التنمية ما لم تدرج معها الجوانب الاجتماعية لذلك ظهرت مؤشرات تقيس لنا هذا الجانب من أهمها دليل التنمية البشرية.

1/- مفهوم دليل التنمية البشرية:

هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق.¹

ولتسهيل المقارنة يجمع متوسط قيمة الإنجازات المحققة في الأبعاد الثلاثة ضمن مقياس يتراوح بين الصفر والواحد، حيث القيمة العليا تعني الأداء الأفضل وتجمع هذه المؤشرات باستخدام المتوسط الهندسي.²

¹ - برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013، ص: 159.

² - برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ملخص تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، 2010، ص: 02.

المبحث الثاني : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من العمليات الشاملة والهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما تحتاج إليه البلدان المتخلفة التي تعاني من تشوه هيكلية في بنائها الاقتصادي، وعليه فإن عملية التحول الهيكلي تتطلب في البداية وضع إستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث تختلف هذه الاستراتيجيات وتنوع من إستراتيجيات تعتمد على التنمية الزراعية و أخرى تعتمد على التنمية الصناعية أو الربط بينهما بالإضافة إلى الاعتماد على إستراتيجيات التنمية السياحية ، فكل دولة لها ميزات وخصائصها الهيكلية وإمكاناتها المادية والمالية والبشرية والتي تؤثر وبشكل مباشر في عملية إتخاذ القرار بشأن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الواجب إتباعها، وعليه لتمكن من وضع إستراتيجية محكمة من طرف صانعي القرار، لا بد من القيام بدراسة شاملة لوضع الاقتصاد الوطني بالاشتراك مع كافة المستشرفين الاقتصاديين لوضع الاستراتيجيات اللازمة التي من شأنها إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية الزراعية

تتضمن التوجهات الرئيسية للتنمية الزراعية عدة نقاط أهمها المياه، باعتبارها المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية، إضافة إلى تنمية وحماية الأراضي الزراعية، استغلال الموارد الزراعية وغيرها ، والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل كما يلي:¹

أولاً: المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية : باعتبار المياه هي المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية، فقد أعطيت لها أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية الزراعية من خلال تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية وتحسين كفاءة إستخدام مياه الري عن طريق:

- الاستثمارات المشتركة لتطوير نظم الري الحقلية؛
- البحوث المشتركة لتطوير إستخدام المياه؛
- تطوير تقنيات إستخدام وإدارة موارد المياه؛
- التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد إستخدام المياه في الزراعة.

ثانياً: تنمية وحماية الأراضي الزراعية: تتمثل تنمية وحماية الأراضي الزراعية في التوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية، وكذلك المحافظة على البيئة الزراعية المشتملة على الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية وكذا الاهتمام بالدراسات والبحوث لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي الزراعية.

ثالثاً : التطوير والتحديث التقني للزراعة : يعتبر عنصر التطوير والتحديث التقني للزراعة من العناصر المهمة للتنمية الزراعية للخروج من دائرة الطرق التقليدية المستخدمة في الزراعة وما يصاحبها من نشاطات إلى التطوير والتحديث التقني للزراعة وذلك من خلال:

- تدعيم مسارات التنمية الرئيسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛

¹ - محمد براق، حمزة غربي، التوجهات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2017، ص ص : 470-474.

- دعم قدرات المزارعين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة؛

- التشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير التقنيات الزراعية من خلال دعم وتطوير نظم البحث الزراعي.

رابعا: **بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية**: يتم بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال:

- الاهتمام ببناء الإطارات من الموارد البشرية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية على مختلف المستويات (المزارعون، المهنيون والحرفيون، والباحثون) ؛

- النهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم وفق إحتياجات التنمية الزراعية .

خامسا: المساهمة في إزدهار الريف: باعتبار أن الريف هو المحرك الرئيسي للزراعة، فإن إزدهاره وتطويره ضرورة حتمية للتنمية الزراعية وذلك من خلال:

- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل، مع التركيز على تطوير التقنيات المناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية ؛

- إنشاء وزيادة فرص العمل بالريف والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة ؛

- دعم مؤسسات التنمية الريفية والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة على التنمية الصناعية

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، يمكن إعتبارها كإستراتيجيات صناعية تتمثل في إستراتيجيات الصناعة الثقيلة والخفيفة، والإستراتيجيات الصناعية كثيفة رأس المال وكثيفة العمل، والاستراتيجيات الصناعية المعوضة للاستيراد والمعرزة للتصدير .

أولا: الاستراتيجيات الصناعية الثقيلة والخفيفة:¹

موجب التصنيف الدولي ISIC يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية و سلع الاستهلاك الدائم كالورق ومنتجاته، الكيماويات ومنتجات البترولية، ومنتجات التعدين، بينما يتضمن النمط الخفيف صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية (المنتجات الغذائية والمشروبات والجلود والمطاط والخشبية) ؛

تقدم الصناعة الثقيلة الأسس الرئيسية للعمليات النهائية التي تتولاها الصناعة الخفيفة وتستلزم رأسمالا أكثر لكل وحدة من الإنتاج ومن العمل المستخدم في الصناعة الخفيفة، وإذا تضمنت الأخيرة قطاعا تقليديا يوافق تطور النمط الثقيل توسعا في تكوين رأس المال وتقلصا في التبعية التكنولوجية وتعاضما في استثمار الموارد الطبيعية الكامنة وامتدادا في الروابط الأمامية والخلفية، وبالمقارنة بالنمط الخفيف الذي قد يؤدي إلى ما يسمى بفتح تعويض الاستيراد فالنمط الثقيل يعتبر أساسا للبيان الصناعي الوطني ويخدم أغراض تعويض الإستيراد وخاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية وغير التعدينية، وأكثر من ذلك يعتبر هذا النمط منتجا للمواد الأساسية والحيوية لتوسيع

¹ - معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 20-25.

الصادرات ومنه محفزا أساسيا للتنمية، ومع ذلك ينتقد النمط الثقيل على تكاليفه الاستثمارية العالية ومستلزماته التكتيكية الكبيرة والتي قد تستنفذ غالبية الموارد الاقتصادية الكامنة للأقطار النامية، وهو ما يؤدي في المعتاد إلى تركيز هذه الموارد في مجالات استثمارية محدودة تتسم بطول فترات إسترداد تكاليفها و إلى سحب السكان النشطين إقتصاديا من القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، وفي ظروف عدم كفاية السلع المستوردة فإن الاتجاهات التضخمية سوف تعصف في الأسواق المحلية بدخول ذوي الإمكانيات المالية المحدودة والمنخفضة وتقضي على الكثير من الفرص الاستثمارية بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج ؛

ومن ناحية أخرى يعمل النمط الخفيف على إستيعاب القوى العاملة الفائضة وإشباع الأسواق المحلية للسلع الاستهلاكية واستعمال تكنولوجيا غير معقدة والاعتماد أيضا على موارد طبيعية قليلة ولا يعتمد بشكل كبير على سوق واسعة كما تساهم في تثبيط الاتجاهات التضخمية وتشجيع الإنتاج الزراعي وتوسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة، وعلى الرغم من ذلك ينتقد النمط الخفيف على ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي والتصنيع، فالمبالغة في دور هذا النمط قد تؤدي إلى تفاقم التبعية التكتيكية للمراكز الصناعية المتقدمة في الخارج و إلى انحدار القطاع الصناعي ومن ثم وقوع الإقتصاد الوطني في فخ تعويض الاستيراد.

1- مراحل التطور الصناعي: لا بد من التمييز بين مرحلتين رئيسيتين للتطور الصناعي هما:¹

في المرحلة الأولى من الضروري بناء وتطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية، والتي يمكن تحويلها لأغراض السوق الداخلية (الزراعة، البناء، الصناعة)، وهنا لا بد من القيام بحسابات دقيقة للإمكانيات الوطنية ومتطلبات الصناعات المفضلة حيث أن الصناعة الثقيلة تعتمد بصفة رئيسية على طبيعة المواد الخام وكيفية نقل هذه الموارد وعلى الأسواق الكامنة والمختبرات المتطورة والرقابة النوعية والتجهيزات الرأسمالية، فهذه المحددات تستحق إهتماما خاصا من قبل الأقطار الصغيرة والأقل نموا، وبالنسبة إلى الإقتصاديات الإستخراجية وخاصة تلك المصدرة للبترو، من الضروري إيجاد مصادر أخرى لتتبع ذلك من الإنتاج والتصدير ويتضمن ذلك عناية خاصة بالصناعات التحويلية للموارد الرئيسية التصديرية دون أن يتبع ذلك تسرع في تبني إستثمارات صناعية، فضلا عن ذلك تعتبر بعض الصناعات الخفيفة في هذه المرحلة أساسية، وخاصة تلك التي تخلق روابط (إنتاجية) محلية عالية وتوسع من فرص التشغيل الفعال؛

وفي المرحلة الثانية لا بد من إعطاء دور متزايد للصناعات التي توسع من تجارة الصادرات وذلك بالنسبة لكل من السلع (التحويلية) الإنتاجية والاستهلاكية، وهنا من الضروري التأكيد على جميع النشاطات التي تساهم في تعميق التشابك الإقتصادي والتكتيكي للصناعات الوطنية وبما يخلق جهازا صناعيا متكاملًا.

ثانيا : الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل:

تؤدي الأساليب الفنية القائمة على كثافة رأس المال إلى ناتج كلي أكبر حجما وإلى إنتاجية أكثر إرتفاعا، كما تحقق فوائض من الأرباح أكبر حجما يمكن إعادة إستثمارها من أجل تحقيق نمو مطرد في حجم الناتج والعمالة على المدى الطويل؛²

¹ - معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - حسين عمر، مبادئ التخطيط الإقتصادي والتخطيط التأشير في نظام الإقتصاد الحر، دار الفكر العربي ، مصر، 1998، ص: 223.

إلا أن هناك عوائق كثيرة تقف دون تطبيق هذا النمط هي¹:

- الاعتماد على أساليب حديثة وإدخال تجهيزات متقدمة دون تعديلات مادية أو مساهمات محلية يجعل الاقتصاد النامي في وضع سيئ، وهو ما يتجسد في الخسائر العديدة التي تصيب هذا الاقتصاد؛
- وجود أنظمة احتكارية تسيطر على أسواق التكنولوجيا مقابل ضعف قوة مساومة الأقطار النامية، وهو ما يجعل إنتقال المعلومات والوسائل في وضع صعب وحرث أحيانا كثيرة؛
- إرتفاع تكاليف إستيعاب التجهيزات الحديثة وصيانتها مع ضرورة توفر عمالة ماهرة؛
- وفي خضم هذه الظروف يفضل النمط كثيف العمل وذلك لأن هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كثيرة من مداخلات أولية و بسيطة، كما يعمل على توفير فرص كبيرة نسبيا لتشغيل القوى العاملة، وهذا ما قد يساعد على تقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي والحفاظ على الصناعات الحرفية.

ثالثا: الصناعات المعوضة للاستيراد والصناعات المعززة للتصدير:

تتطلب عملية التنمية الصناعية تبني إستراتيجيتين مهمتين هما:

- 1- إستراتيجية إحلال الواردات:** يقصد بما تدنيه حصة السلع والتجهيزات الأجنبية المستوردة من مجموع المستلزمات الإنتاجية، وإنشاء صناعات تهتم بإنتاج سلع تحل محل الواردات،² من خلال إتباع سياسة الحماية التي تقضي بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات وتقديم إعفاءات ضريبية لإنتاج السلع محل الواردات.³ ويدعم أنصار هذه الإستراتيجية رأيهم بالحجج التالية:⁴
 - لقد حققت الدول النامية تقدما سريعا عن طريق التصنيع، حيث إبتدأت أولا بإستيراد المواد نصف المصنعة ثم قامت بتجميعها محليا، وشهدت في المرحلة التالية نموا للطلب الداخلي على السلع النهائية، الأمر الذي عزز الطلب على السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة وجعل الاستثمار في إنتاجها محليا مبررا، وصولا لتحقيق التكامل الصناعي على المستوى القومي؛
 - ينمو الطلب المحلي على السلع المستوردة بوتيرة أكبر من نمو الطلب على صادرات الدول النامية، مما يبرر أن تقوم هذه الدول بتصنيع السلع التي لا تستطيع إستيرادها، خصوصا في ضوء النمو البطيء للصادرات وندرة العملات الأجنبية؛
 - تولد الصناعات المحلية فرص عمالة كبيرة خارج قطاع الزراعة عن طريق مضاعف التشغيل، وهذا ما يمكن الدولة من إمتصاص الأيدي العاملة المتوافرة في ظل إرتفاع معدل زيادة السكان.
- وقد إنتقد سيتوفسكي وشنيتز وآخرون سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات من الجوانب التالية:⁵

¹ - معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص: 33-35.

² - المرجع السابق، ص: 42.

³ - البرداغر، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007، ص: 52-53.

⁴ - المرجع السابق، ص: 52-53.

⁵ - المرجع السابق، ص: 52-53.

- تمتع الكثير من الصناعات التي تحل محل الواردات بالحماية الجمركية، وعدم تعرضها للمنافسة، سيجعلها تعمل بغير كفاءة بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج لديها؛

- الدعم الحكومي الكبير الذي تم توفيره للصناعات التي تحل محل الواردات، وهذا ما جعل الشركات المحلية والأجنبية تستفيد من هذا الدعم، وهو ما يعرض هذه الدولة لتدهور حالة ميزان مدفوعاتها بمجرد إزالة العوائق على إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج.

2- إستراتيجية تشجيع الصادرات: يقصد بها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، وهذا يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.¹

وفي سبيل ذلك يركز هذا النمط على تخصيص الاستثمارات الصناعية وفق مبدأ المزايا النسبية، وتعمل هذه الإستراتيجية على تجهيز الأقطار النامية بالعملات الصعبة وغيرها من الإمكانيات الضرورية للاستيراد وتطبيق المعلومات والتجهيزات التكنولوجية، ومن جانب آخر فهي تساهم في تحفيز المنشآت الوطنية على توسيع نشاطاتها؛

ولكن قد يسبب تطبيق هذه الإستراتيجية في مرحلة متقدمة للتوسع الإنتاجي في ظهور مشكلة العرض الفائض.²

ولهذا لا بد للمخطط التنموي أن يهتم بكل من تعويض الاستيراد وتعزيز التصدير معا وفي سياسات متكاملة وبشكل متزامن خلال عملية التصنيع التي تمر بمرحلتين أساسيتين هما:³

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة من الضروري التأكيد على تلك الصناعات التي تجهز السلع البديلة للسلع المستوردة، وهذا جنبا إلى جنب مع توسيع قابلية الصناعات التصديرية التي تعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمارات الجديدة في الصناعات المعوضة للاستيراد، وذلك بالاعتماد على الإمكانيات المالية والتسويقية الحقيقية للبلد، إضافة إلى البحث عن نشاطات إستخراجية جديدة والعمل على تحويل جزء من مواد الخام التصديرية لأغراض الطلب المحلي.

وتعتبر التسهيلات المالية وإجراءات الحماية ضروريين في هذه المرحلة لدعم الصناعات الناشئة وتطويرها.

- المرحلة الثانية: يصبح بإمكان الإقتصاد النامي تعميق الارتباطات الصناعية، وذلك بغرض إدخال تكنولوجيا حديثة توافق تفضيلات الطلب في كل من السوقين الوطني والأجنبي، وبغية دفع المزيد من الاحتياطات الكامنة نحو الصناعات التحويلية التي تتناول العمليات الأخيرة في الإنتاج؛

والهدف الأساسي في هذه المرحلة هو تطبيق أساليب مرنة وإنتاج سلع قابلة للتحويل من الأسواق المحلية إلى الأسواق الأجنبية، أي بعبارة أخرى قيام صناعات مرنة قادرة على التحويل السريع من نمط تعويض الاستيراد وإشباع الحاجات المحلية إلى نمط توسيع التصدير.

¹ - محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 34.

² - معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

³ - المرجع السابق، ص ص: 53-54.

المطلب الثالث : إستراتيجيات الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.

تلعب الزراعة دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تسهيل عملية التصنيع، وفي المقابل نجد أن للصناعة دور هام في دعم قطاع الزراعة، فلا يمكن أن يكون هناك دوافع لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع وتبني وسائل متطورة إلا إذا كان هناك أسواق تستوعب هذا الإنتاج؛

فارتفاع الدخل في قطاع الزراعة يعمل على إستيعاب منتجات القطاعات الأخرى، وزيادة معدلات النشاط ومستويات الدخل في القطاع الصناعي لا بد وأن يؤدي إلى الزيادة في الطلب على إنتاج الزراعة، إضافة إلى أن الصناعة تتمتع بفائض العمالة من قطاع الزراعة وهو ما يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الزراعي، كما أن التقدم الصناعي يزود الزراعة بالعديد من مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والآلات، وعندما يكون القطاع الزراعي غير قادر على توفير المدخرات بالمقدر المطلوب، نجد أن قطاع الصناعة كثيرا ما يزوده بالموارد المالية؛

وهذا الإعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين الزراعي والصناعي يؤدي إلى تقليل فاقد الموارد إلى حده الأدنى في حالة التوازن، أما في حالة عدم التوازن فإننا نجد أن كل قطاع يعمل على تعويض القطاع الآخر وإضعافه سواء بفشله في تزويده بما يحتاج إليه من المستلزمات الأساسية من السلع والخدمات، أو عدم نجاحه في تدبير أسواق لاستيعاب إنتاجه؛

فعلى سبيل المثال إذا حقق القطاع الصناعي نموا في حين فشل قطاع الزراعة في مجارته فإن الزيادة المتولدة في قطاع الصناعة ستحدث ضغطا على الإنتاج الزراعي الغير كاف مما يؤدي إلى نشوء ضغوط تضخمية أو عدم توازن خارجي، وعلى العكس إذا زاد الإنتاج الزراعي دون أن يزيد الإنتاج الصناعي فإن الطلب على المنتجات الزراعية يقل عن العرض، أو في ظل بقاء السوق الخارجية على حالها فإن الزراعة ستواجه وجود فائض عرض، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتراكم المخزون وبالتبعية انخفاض الدخل مما يعيق عملية النمو؛

وقد ثار جدل بين الاقتصاديين حول المفاضلة في الاهتمام بأحد القطاعين، فالبعض يؤكد على أن تحقق التقدم الإقتصادي لا يتم إلا إذا حظى قطاع الإنتاج الزراعي بعناية أكبر من القطاع الصناعي؛

أما الآخرون يرون أنه يجب على الدول النامية أن تركز إستثماراتها في قطاع الصناعة نظرا لأن إنتاجيتها الزراعية تنصف بالضالة، كما أنها تعاني من الكثافة السكانية.¹

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000،

المطلب الرابع : إستراتيجيات التنمية السياحية:

أصبح النمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي الدولي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والإجتماعية الجديدة بالإهتمام نظرا لما يقدمه من مزيج خدمي ومعرفي إعتقادا على مجموعة من الإستراتيجيات تتمثل في: ¹

أولا: تعزيز إستقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية وإستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية من خلال :

- تعزيز وتطوير قدرات للإدارة السياحية؛

- تحديث الأطر القانونية المشجعة والداعمة للسياحة والمنظمة للأنشطة السياحية المختلفة؛

- بناء القدرات والمهارات للعاملين بالإدارة السياحية؛

- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات السياحية.

ثانيا: تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال:

- تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية وحمايتها؛

- الاستغلال الأمثل للموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والحفاظ على إستدامتها .

ثالثا: تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة عدد السياح من خلال :

- توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها؛

- تقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي؛

- توفير المناخ الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب مزيد من الإستثمارات السياحية المحلية والأجنبية .

رابعا: الارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية لتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية من خلال :

- تطوير القدرة التنافسية على أساس تنوع عناصر المنتج السياحي وجودة الخدمات والأنشطة السياحية، لتحقيق زيادة في الطلب السياحي؛

- تحسين مستوى جودة خدمات المنشآت السياحية الإيوائية من طعام وشراب والتنزه ووسائل النقل وكافة التسهيلات اللازمة لتحقيق الرضا والراحة للسياح .

خامسا: دعم الترويج السياحي: يتم تسخير كل الوسائل وأساليب الترويج السياحي بما يعزز القدرة التنافسية للسياحة وزيادة حجم الصادرات السياحية وذلك من خلال:

¹ - إستراتيجية التنمية السياحية، متوفر على الموقع :

- تطوير البناء المؤسسي للترويج والتسويق السياحي بما يحقق رفع مستوى الأداء؛
- الرقي بأساليب التسويق السياحي إلى مستويات عليا من الأداء، تتجاوز بشكل فعال وسريع وكفئ مع إحتياجات الزبائن؛
- تحسين المنتجات التسويقية بما يتيح فرص لإختيار أمثل من قبل المجموعات المستهدفة؛
- تحسين الشراكة الترويجية بين الحكومة والقطاع الخاص.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنوع الاقتصادي كأساس للتنمية الاقتصادية

تهدف دول العالم برمتها إلى وضع خطط طويلة المدى لتنوع اقتصادياتها، بتبني سياسات وإستراتيجيات من شأنها الرفع من القدرات الإنتاجية لقطاعات إقتصادية متنوعة، بإحداث تغييرات هيكلية في بنية القاعدة الاقتصادية للبلد، من أجل المساهمة في تنوع مصادر الدخل للبلد لتقليص مخاطر انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، لكن هذه العملية تتطلب وضع خطة مصممة ومنفذة بإحكام من طرف الجهاز الحكومي، تستغل فيها كافة الموارد الطبيعية والبشرية والمزايا الدبلوماسية الاقتصادية، لتشكل التوليفة المثلى لعملية التغيير الهيكلي الاقتصادي، لتأتي فيما بعد ذلك عملية التقييم التي تستند على مؤشرات ومقاييس من شأنها إثبات حقيقة التطور والتنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي وأنواعه

التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للإنتاج المحلي لبلد ما، أي جعله مرنا، وذلك بتوسيع نطاق أو مزيج الأنشطة الاقتصادية من خلال بدء الإنتاج في قطاعات جديدة أو إدخال خطوط إنتاج جديدة من جهة، وتنوع الأسواق الخارجية بفتح أسواق جديدة للتصدير من جهة أخرى.

أولاً: تعريف التنوع الاقتصادي:

يعرف على أنه يستوجب على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات،¹ أو بصيغة أخرى ينصرف معنى التنوع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو ما يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد معين من القطاعات تدريجياً، حتى يكون بإمكانها تشكيل موارد متعددة ومتنوعة تساهم في دخل البلد مقارنة باعتماده على مورد واحد.²

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه سياسية تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، أي بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية.³

¹ - سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 63.

² - كمال بايزيد، بدائل النمو والتنوع الاقتصادي ضرورة حتمية في ظل التوجه نحو التنمية المستدامة بالنسبة للدول النفطية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 03.

³ - أحمد عمان، حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016، ص: 03.

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه تلك السياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدد من السلع المصدرة التي ينقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.¹

من التعاريف السابقة يتضح بأن التنوع الاقتصادي هو تلك السياسات التي تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، ومؤدية إلى زيادة القيمة المضافة لغرض تفادي المخاطر والتقلبات الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد.

ثانيا: أنواع التنوع الاقتصادي: يوجد جوانب وأشكال مختلفة للتنوع، أولا قد يكون التنوع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة إقتصادية عريضة، وذلك بالاعتماد على نمطي التنوع العمومي والأفقي، ثانيا على صعيد الصادرات، التنوع قد يكون حول توسيع سلة صادرات البلد أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير.²

1/- تنوع الهيكل الإنتاجي: هي تلك العملية التي تسمح للبلد من تجاوز القيود وحتمية الاعتماد على الموارد الطبيعية وبناء قدرته الإنتاجية في قطاعات مختلفة، وذلك بتوسيع نطاق أو مزيج الأنشطة الاقتصادية من خلال بدء الإنتاج في قطاعات جديدة أو إدخال خطوط إنتاج جديدة ومزاولة أنشطة جديدة داخل القطاعات القائمة،³ وذلك بالاعتماد على نمطين أساسيين للتنوع الإنتاجي و هما:⁴

أ/- التنوع العمودي: وهو التنوع الذي يسمح لمخرجات نشاط ما لتكون مدخلات لنشاط آخر، وهو ما يشجع على إستراتيجيات الترابط الأمامي والخلفي* بين القطاعات والصناعات المختلفة، بحيث يصبح إنتاج قطاع أو صناعة معينة عبارة عن مدخل لصناعة أو قطاع آخر الأمر الذي يزيد من القيمة المضافة للاقتصاد، كما يساعد على اكتساب مهارات جديدة من شأنها أن تعزز القدرات التنافسية للقطاع.

ب/- التنوع الأفقي: في هذا النوع من التنوع يتم تمييز نوعين:

- **التنوع الأفقي المترابط:** يقصد به إنتاج سلع أو خدمات جديدة في نفس القطاع بالاعتماد على المهارات الوظيفية المكتسبة والخبرات التقنية في عملية الإنتاج، شرط وجود توافق وتطابق بين النشاط الجديد والنشاط الرئيسي السابق.

¹ - عبد العزيز عبدوس، نصر الدين بن مسعود، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحسين بيئة الأعمال، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص: 03.

² - كمال رواينية، باهي موسى، إستراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02-03 نوفمبر 2016، ص: 05.

³ - المرجع السابق، ص: 05.

* **الروابط الخلفية:** ويقصد بها اتجاه المؤسسة إلى إنشاء وحدة داخلية تكون مخرجاتها عبارة عن مدخلات التي تستخدمها المؤسسة في عملياتها الإنتاجية، وذلك رغبة في السيطرة على احتياجاتها بما يمكنها من التحكم في الجودة والمواعيد، أما **الروابط الأمامية:** يقصد بها لجوء المؤسسة إلى فتح منافذ توزيع خاصة بها بدلا من الاعتماد على جهات خارجية تقوم بتوزيع منتجاتها التي تتجه نحو المستهلك.

⁴ - Patrene ndjambou , diversification économique territoriale enjeux, déterminants, stratégies modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat, spécialité développement régional université du Québec, 2013, p p : 84-86.

- التنوع الأفقي غير المترابط: يقصد به دخول القطاع في نشاطات جديدة تنتج سلع جديدة ويشترط هذا النوع من التنوع عدم وجود ترابط بين النشاط السابق والنشاط الجديد، وما يعاب على هذا النوع وجود مخاطرة كبيرة لأنه يتطلب تغيير في سلسلة الإنتاج.

2/- تنوع الأسواق: يحمل الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد بشدة عكس ما إذا كان مزيجا متنوعا أو بدلا عن وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية بالاعتماد على المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما تنوع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي

يساهم التنوع الاقتصادي في تنوع الاستثمارات ومصادر الإنتاج من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة بالاعتماد على العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي، وهو ما يؤدي إلى تقليص نسبة المخاطر الاستثمارية والقدرة على التعامل والتكيف مع الأزمات والصدمات الخارجية، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التبادل التجاري وعوائد الصادرات من النقد الأجنبي.

أولا: أهمية التنوع الاقتصادي: تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي في:²

1/- تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتنوع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها ويزيد من عوائدها، فالظروف الطبيعية (كالزلازل، الجفاف، الفيضانات، الحروب، الاحتكارات)، قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها وإستهلاكها، وهو ما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية؛

2/- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق عدة مزايا من جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو إرتكازه على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة إستخراجية أو زراعية أو خدمية، فإن إنخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وبالمقابل فإن تنوع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أي كان نوعه ومصدره؛

¹ - كمال رواينية، موسى باهي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

² - وردة بلعيد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016، ص: 3-4.

3/- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم إقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

4/- **رفع معدل التبادل التجاري:** يؤدي إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع إستقرار أو إرتفاع أسعار الواردات إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن إنخفاض أسعاره سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات، نتيجة الوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في تراجع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والذي يعني خسارة الدولة من جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تنوع الصادرات فإن مخاطر إنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، ومن ثم إلى إرتفاع معدل التبادل التجاري؛

5/- **توطيد درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنوع الاقتصادي الناتج في زيادة القطاعات الاقتصادية المنتجة إلى تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، وينجم عن ذلك كثير من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي؛

6/- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

7/- **تعزيز التنمية المستدامة:** إرتفاع درجة التنوع الاقتصادي يؤدي إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة. **ثانيا: أهداف التنوع الاقتصادي:** تتمثل الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي فيما يلي:¹

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل والتكيف مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل: تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛

- تحسين وضمان إستمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في إستيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم في العملية الاقتصادية، وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية؛

¹ - أحمد ديبش، مروة بوقدوم، **التنوع الاقتصادي، مؤشرات، محدداته وعلاقته بالتنمية**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016، ص: 07.

- يهدف التنوع الاقتصادي في المدى القصير إلى التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل فهو يهدف إلى استثمار العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في قطاعات أخرى لإحداث تنمية إقتصادية مركزة على التنوع.

المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي

تتطلب عملية التنوع الاقتصادي رسم وتنفيذ خطط وبرامج دقيقة من طرف الجهاز الحكومي، تتضمن سياسات وإجراءات من شأنها إحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني، وهذا بالاعتماد على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية والاستفادة من مختلف العلاقات الإقليمية والدولية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال:¹

أولاً: الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد شرطاً أساسياً في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي من خلال تصميمه وتنفيذه لسياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على الكفاءة في التنسيق بين صناعات القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية من أجل تحقيق إدارة إقتصادية حكيمة للموارد الطبيعية؛

كما تلعب الحكومة دور هام في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال، بإجراء إصلاحات جرمكية وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة.

ثانياً: دور القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة أو الجديدة، كما ينبغي على القطاع الخاص الإنخراط في المبادرات الحكومية التي تتولى زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال لتنوع الاقتصاد.

ثالثاً: الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية العنصر القيادي لعملية التنوع الاقتصادي خاصة إذا تم التوفيق بين خاصيتي توفر الموارد وتنوع الإنتاج، حيث يمكن إستغلالها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدماتية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم ونوع الصادرات المنتجة محلياً، وبالتالي يتم توسيع نطاق القاعدة الاقتصادية للبلاد.

رابعاً: الموارد البشرية: يساعد هذا المورد على تسهيل سلاسة التوريد والمساهمة في تحديد قدرات التنوع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية، فالمورد البشري عنصر مهم لتعزيز الابتكار في أي إقتصاد، وذلك من خلال البحث والتطوير وإستخدام أفضل المهارات الإدارية وتوجيهها في القطاعات ذات النمو المرتفع للحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية.

خامساً: العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول العنصر الحيوي لعملية وضع الأسس للتنوع الاقتصادي، كونه يعمل على إنشاء أسواق مشتركة بينها ويسهل عملية تبادل الموارد المتاحة ويعزز مناخ الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد

¹ - محمد فؤاد قاسم، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول البيئة المؤسسية، سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، يومي: 24-25 نوفمبر 2014، ص-ص: 03-07.

البشرية الإقليمية، وهذا ما يتطلب توفر إطار ملائم لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنية التحتية، وتنسيق المعايير والأنظمة التكنولوجية المختلفة فيما بينها.

سادسا: الإطار الدولي: يمكن لعلاقات الشراكة الاقتصادية ما بين الدول أو التكتلات الاقتصادية مع الدول العظمى (الو.م.أ ، الاتحاد الأوروبي، اليابان)، من تعزيز عملية التنوع لاقتصادياتها، فهذه الشراكة تتضمن مشاريع تجارية مشتركة واتفاقيات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال وخلق أسواق واسعة النطاق للمنتجات الجديدة؛ كما تساهم برامج المساعدات الدولية في تعزيز حجم الأنشطة التجارية، وذلك من خلال تعزيز القدرات لاستغلال أفضل الفرص المتاحة في السوق، وهو ما يؤثر على عملية التنوع الاقتصادي.

المطلب الرابع: مؤشرات وطرق قياس التنوع الاقتصادي:

يعتمد التنوع الاقتصادي في قياسه على عدة مؤشرات تدل على حدوث تطور في اقتصاديات أي بلد من عدمها، هذا بالإضافة إلى تعدد أساليب قياسه المتجسدة في التغيرات الهيكلية بلغة الأرقام، ومن أبرز هذه المقاييس، مقياس هرفندل هيرشمان ومقياس فلاديمير كوسوف.

أولا: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

من أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي مايلي:¹

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، كلما توفرت البيانات الخاصة بذلك؛
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على إزدياد التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- ✓ تطور إجمالي العمالة حسب القطاع، فهذا المقياس يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

¹ - أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص: 196.

- ✓ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام للتوزيع الاقتصادي الذي يهتم بزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- ✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص ولتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ثانيا: طرق قياس التوزيع الاقتصادي:

يحاول هذا المدخل التعبير عن ظاهرة التغير الهيكلي في صورة رقمية بحتة مستخدما بعض المقاييس والمتمثلة في:¹

- 1/- **معدلات النمو القطاعية:** يقصد بها مقارنة معدل النمو في كل قطاع بمعدل النمو العام، فالتغير الهيكلي يدل ضمنا على الاختلافات في معدلات النمو بين القطاعات المختلفة حيث تميز الحالتين التاليتين:
 - إذا اختلفت معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الهيكل يكون التغير الهيكلي في صالح القطاعات التي تنمو بمعدلات أسرع، ولا يكون هناك تغيير هيكلي إذا تساوت معدلات نمو جميع القطاعات خلال فترة القياس؛
 - إذا اختلفت معدلات النمو عن متوسط معدل نمو الهيكل الاقتصادي ككل، فالتغير الهيكلي يكون تجاه القطاعات التي كانت معدلات نموها أكبر من المتوسط وفي غير صالح القطاعات التي كانت معدلات نموها أقل من متوسط معدل نمو الهيكل الاقتصادي ككل.

- 2/- **الإنحراف المعياري لمعدلات نمو القطاعية:** هو مقياس للتغير الهيكلي يتمثل في قيمة رقمية لمتوسط إنحرافات معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة عن متوسط معدل نمو الهيكل الاقتصادي، و أول من استخدم هذه المقاييس كمؤشر للتغير الهيكلي هو رومان عام 1969 ويتم حسابه كمايلي:

$$v = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left| \frac{1=ri}{i=ri} \right|$$

حيث أن :

Ri: معدل نمو للقطاع i

R: معدل النمو المتوسط لكل القطاعات.

- الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر:

- ✓ لا يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية، في بداية فترة القياس، وإنما يركز على معدلات نموها فقط؛
- ✓ لا يبين هذا المؤشر نوعية التغير الهيكلي الذي تم، وفي صالح أي من القطاعات الاقتصادية يكون؛
- ✓ الخصائص النظرية لهذه المقاييس ضعيفة الارتباط بنظريات النمو الاقتصادي والأرقام القياسية التي تستعمل لقياس النمو؛

¹ - عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص: 196-202.

✓ هذه المقاييس ليست ثابتة للنمو المتجانس في عناصر حزمة الناتج ولذا ليست مستقلة عن التغيرات في معدل النمو الكلي غير المصحوب بالتغيير الهيكلي.

3- معامل إرتباط الرتب بين المساهمات القطاعية لسييرمان:

يستخدم هذا المعامل لقياس درجة الارتباط بين الرتب التي تأخذها قطاعات المجتمع المختلفة عند نقطتين زمنيتين مختلفتين، ويتطلب هذا المؤشر ترتيب القطاعات الاقتصادية وفقا لمساهمتها في الناتج الكلي في سنة الأساس، ثم يعاد ترتيبها مرة أخرى في سنة المقارنة وفقا لمساهمتها في الناتج الكلي أيضا، ويتم حساب معامل إرتباط الرتب لها، ويتمثل مقياس التغيير الهيكلي في مقلوب هذا المعامل

$$R_s = \frac{6 \sum d_i}{N(N-1)}$$

حيث :

عندما يكون :

$R_s=1$: وهي نفس قيمة مقياس التغيير الهيكلي وهو ما يعني أن ترتيب القطاعات الاقتصادية في سنة الأساس هو نفسه في سنة المقارنة، أي أنه لم يحدث تغيرا هيكليا؛

$R_s=0$: في هذه الحالة تكون قيمة مقياس التغيير الهيكلي مساوية لـ (∞) ويعني هذا أنه لا توجد علاقة بين ترتيب القطاع في سنة الأساس وترتيبه في سنة المقارنة، أي أنه هناك تغيير هيكلي ضخم قد حدث؛

$0 < r_s < 1$: في هذه الحالة تزداد درجة التغيير الهيكلي كلما إقتربت قيمة معامل الارتباط من الصفر، وهذا يعني زيادة قيمة مقياس التغيير الهيكلي والعكس في حالة الاقتراب من الواحد.

أما إذا كان:

- معامل إرتباط الرتب موجبا وذو معنوية إحصائية فإن هذا يعني أن التغيير الهيكلي الذي حدث بين هاتين النقطتين غير جوهري؛
- وفي حالة معامل الإرتباط للرتب سالبا وذو معنوية إحصائية، فهذا يعني أنه هناك تغيير هيكلي جوهري؛ وما يعاب على هذا المعامل هو عدم توضيح نوعية التغيير الهيكلي الذي تم.

4- معامل إرتباط الرتب لكاندال:

قدم هذا المقياس موريس كاندال عام 1938 ويتم حسابه من خلال المعادلات الآتية:

$$p = 2 \sum k - \left(\frac{n}{2}\right) (n - 1)$$

$$k = \frac{p}{\left(\frac{n}{2}\right) (n - 1)}$$

حيث أن:

P: تمثل مجموع الفروق في عدد الرتب المعطاة للقطاعات الاقتصادية؛

K: تمثل مجموع عدد الرتب.

5/- تحليل المدخلات والمخرجات: أستخدم نموذج تحليل المدخلات والمخرجات من طرف الاقتصادي ليونتيف تشيرني عام 1960 والذي تم تطويره في دراسة سيركن، وتكمن أهمية هذا النموذج في قياس المعاملات الفنية المباشرة وغير مباشرة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، والتي توضح هيكل الارتباطات الاقتصادية بين هذه القطاعات من ناحية، كما أن التغيير في هذه المعاملات الفنية عبر الفترات الزمنية يوضح شكل التغيير التكنولوجي في النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترات، وهو الأمر الذي يمثل أحد العناصر الأساسية التي توضح التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي، كما يساعد على معرفة مدى أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في إحداث التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ودراسة أثر التغيير في عناصر الطلب النهائي على قطاعات النشاط الاقتصادي في زيادة الناتج الكلي لهذه القطاعات عبر فترات زمنية محددة، مما يوضح شكل التغيير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترات الزمنية.

يقترح من دراسة التغييرات الهيكلية في الهيكل الاقتصادي في اقتصاد ما الأخذ في الاعتبار مايلي:

- ✓ مستوى تصنيع البلد ومساهمة الهيكل الاقتصادي في الناتج القومي والتوظيف مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل قطاع ومدى إعماده على عنصر العمل؛
- ✓ الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الكلي ومعدلات نمو هذه القطاعات مقارنة بمعدل نمو الهيكل الاقتصادي ككل.

ثالثا: أهم المؤشرات المستعملة في قياس درجة التنوع الاقتصادي:

تدل المؤشرات السابقة على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها غير دقيقة، وذلك لتشتت وإختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يتم الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي، وهناك مقياسين رئيسيين لذلك، المقياس الأول هو مقياس هرفندل - هيرشمان (Herfindal-Hirshman) والمقياس الثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur-COSSOUV)،¹ وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال:²

1/- مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal- Hirshman): هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

¹ - إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوه، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

² - نعيمة زلاطو، التنوع الاقتصادي بالجزائر من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016، ص: 17.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

H.H مؤشر هرفندل - هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمكزا في قطاع واحد فقط.

X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

-2 مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^n a_i \times b_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n a_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n b_i^2}}$$

حيث :

a_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

b_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

\cos : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $\cos=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني وعلى

العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

خاتمة الفصل:

إن التنمية عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخول والنواتج، وعليه ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية المهمة بقضية التنمية الاقتصادية، وتعد نظرية الدفعة القوية أحد أبرز هذه النظريات والتي تطورت فيما بعد ذلك إلى نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن، حيث تعتبر إشكالية إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي للدول النامية جوهر هذه النظريات وفلسفتها الاقتصادية، فنظرية الدفعة القوية ترى بأن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب برنامجاً استثمارياً يغطي نطاقاً واسعاً ليشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج وهو ما تؤيده نظرية النمو المتوازن، فحين ترى نظرية النمو غير المتوازن بأن التنمية تتطلب الإستثمار في قطاعات أو صناعات إستراتيجية رائدة ومحددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملية.

كما تلعب إستراتيجيات التنوع الاقتصادي دوراً محورياً في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الريفية، من خلال توجيه اقتصادياتها نحو قطاعات وأسواق متنوعة ومولدة للدخل ومؤدية إلى زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، مع تحسين في مستوى مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وتحريرها من التبعية الاقتصادية للموارد الريفية، ولكن هذه العملية مشروطة بمدى نجاعة وفعالية استخدامها لمختلف الموارد المتاحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية القرن العشرين تغيرات عديدة و على كافة الأصعدة فرضتها الظروف الوطنية والدولية، وتمثلت أساسا في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من مركزي قائم على هيمنة القطاع العام على الاقتصاد إلى إقتصاد السوق، وقد رافق هذا التحول إتخاذ جملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية، سواء منها الذاتية أو المملات من طرف الهيئات الدولية، والتي أعطت ثمارها على المستوى النقدي والمالي فقط، إلا أن هذا لم يثبط من إرادة الدولة الجزائرية في تحقيق تغيرات جذرية على مستوى الاقتصاد الحقيقي، حيث ومع مطلع القرن الواحد والعشرين عرفت الأسواق النفطية طفرة في أسعار المحروقات، فسارعت الدولة الجزائرية إلى إقتناص هذه الفرصة، باعتبار أن أغلب مواردها متأتية من المحروقات، وإستغلال ذلك في تبني برامج تنمية الغرض منها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ومن أجل الوقوف على مدى نجاعة هذه البرامج لابد من دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل أثر هذه البرامج على مستوى الناتج الداخلي الخام، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البرامج التنموية للإقتصاد الجزائري خلال فترة الإقتصاد الحر.

المبحث الثاني: تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2014).

المبحث الثالث: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة على الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2014).

المبحث الأول: البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الاقتصاد الحر

لقد أجبرت الأزمة البترولية لسنة 1986 السلطات الجزائرية على تغيير نهجها الاقتصادي من الاشتراكية إلى الليبرالية بتبني جملة من الإصلاحات المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي حققت نتائج إيجابية على المستوى النقدي والمالي دون أن يكون لها أثر مباشر على الاقتصاد الحقيقي. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت أسعار النفط إنتعاشا في الأسواق العالمية، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية باستغلال هذه الفرصة لإنعاش الاقتصاد بانتهاج سياسة مالية توسعية تقوم على أساس زيادة حجم الإنفاق الاستثماري وتجسيد ذلك في شكل برامج تنموية.

المطلب الأول: إصلاحات الاقتصاد الجزائري للفترة (1988 – 1999)

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ومنه ضعف التجارة الدولية وإخيار أسعار المواد الأولية وإنعكس ذلك على إقتصاديات الدول النامية منها الجزائر التي عانت من إختلالات على مستوى الاقتصاد وفشلها في محاولة التعديل الذاتي في ظل إستمرار التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وتطور خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 05 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب ضرورة اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية* للحصول منها على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وهكذا مع بداية سنة 1988 بدأ التفاوض حول برنامج التصحيح الذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة، هذا بالإضافة إلى بدأ أولى الاتفاقيات سنة 1989.

أولاً: الاتفاق الإستعدادي الائتماني الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30: أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت بموجبه على قروض من الصندوق وكذلك من البنك العالمي، و ذلك في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي على هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي؛

لقد تم الاتفاق الإستعدادي الائتماني الأول عن طريق عمليتان، الأولى تمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، وفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل العجز في ميزان مدفوعاته، أما العملية الثانية وهي طلب المساعدة من الصندوق في الحصول على حق إستخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيل تمويل تعويضي*" لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.¹

¹ - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 217-218.

* المؤسسات المالية الدولية: ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء و التعمير.

* تسهيل تمويل تعويضي: هو عبارة عن قرض يعطى من طرف صندوق النقد الدولي لمعالجة إختلالات اقتصادية قصيرة الأجل للبلد المعني.

ومن خلال هاتين العمليتين حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470 مليون حقوق سحب خاصة*) موزعة بين الشريحة الاحتياطية بـ 218 مليون دولار (155.3 مليون ح . س . خ) أي 25% من حصة الجزائر في الصندوق، مع نهاية 1988، وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون ح . س . خ)، وتوازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار؛

فالعملية الثانية التي إستجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، حيث أبلغت الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول إتفاقا إستعدادي إئتماني في 31 ماي 1989 مدته سنة.¹ ولكن كان هذا مقابل شروط تمثلت فيما يلي:

✓ إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدر قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، والذي تحصل بموجبه بنك الجزائر على إستقلاليتته وأصبح هو المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية،² كما تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ممثلة في مجلس النقد والقرض لضمان التحكم في تسيير النقد،³ كما تم تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية مع إستعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، وهذا لتفادي عملية إصدار النقود، وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك؛⁴

✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة لغرض تحرير الأسعار وضمان المنافسة في الأسواق؛⁵

✓ تخفيض سعر الصرف، الذي يكشف المزايا التنافسية الحقيقية؛⁶

✓ تقليص عجز الموازنة.⁷

¹ - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 218 .

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 196.

* حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في عام 1969 ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء وبحلول مارس 2016 تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي) وتوزيعها على البلدان الأعضاء، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، وتحدد قيمة السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسية وهي اليوان الصيني والدولار الأمريكي و اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني.

³ - المواد 42، 43، و 44 من قانون 90 - 10.

⁴ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 131.

⁵ - المرجع السابق، ص: 131.

⁶ - نورة بن حمدي، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة تخصص: دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مرياح، ورقلة، 2006، ص: 87.

⁷ - المرجع السابق، ص: 87.

ثانيا: الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30: كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة دفع عملية الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينهما وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991، وحصلت الحكومة بموجبه على قرض يقدر بـ 300 مليون DTS (حقوق سحب خاصة)، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط، يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية وإستعمال هذا القرض كان مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر،¹ ويهدف هذا الاتفاق إلى:²

✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛

✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛

✓ تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النقط؛

✓ تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛

✓ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع واسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

ثالثا: الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995:³ لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ومع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذه الاتفاق والتي كانت مدته سنة واحدة.

ولقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول مايلي:

✓ التقليل من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛

✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمات الديون؛

✓ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد خاصة في مجال الأسعار؛

✓ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العمومية وزيادة الإيرادات بواسطة

تحسين المردود الضريبي.

على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 مليون وحدة سحب خاصة وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 م.و.س.خ وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات، وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى إتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها ما يلي:

✓ تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛

✓ تحرير جزئي للتجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

¹ - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

² - مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 112.

³ - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 219-220.

✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛
 ✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%،
 وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.
 رغم تنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية والمهيكلية، وهو ما أجبر الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثنائية إرتبطت بتعديلات هيكلية عميقة.
 رابعا: **التعديل الهيكلي: (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)**: بعد إنقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة النية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام إتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي من ماي 1995 إلى ماي 1998¹ وكان يهدف هذا البرنامج إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.²

وتتلخص أهم أهداف هذا الاتفاق في:³

✓ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية إستيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا؛
 ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية؛
 ✓ خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضررا؛
 ✓ إستعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطات النقد الأجنبي؛
 في ظل هذا الاتفاق تم الحصول على تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 174.6 مليون (حقوق سحب خاصة) ويستلزم تجسيد الأهداف السابقة إتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها:⁴

✓ تم إعداد سياسة خاصة بالديون الخارجية تتمثل في الحصول على قروض متعددة الأطراف وإعادة جدولة الديون الخارجية العمومية بنادي باريس والخاصة بنادي لندن؛

✓ بالنسبة للهدف الثاني، فقد تم تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة المطبقة على الادخار المالي؛

✓ فيما يتعلق بالهدفين الثالث والرابع فقد تم تبني سياسة مالية ونقدية صارمة ينبغي تطبيقها بشكل صارم ومنسق، فالسياسة المالية عملت على التحكم في النفقات العمومية من خلال مراقبة كتلة الأجور في الوظيف العمومي وتخفيض دعم الأسعار، أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية عملت على التحكم في وتيرة التضخم من خلال المراقبة الحذرة للتوسع النقدي للقرض؛

¹ - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 274.

³ - سعدون بكبوس، الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص ص: 234 - 235.

⁴ - سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص: 177.

✓ كما قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق غير التعريفية، حيث بدأ برنامج تحرير التجارة بشكل تدريجي، من خلال تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في جانفي 1997، أما فيما يخص الأسعار فقد تم تحريرها بشكل كبير.

المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2009)

عرفت بداية سنوات القرن الواحد والعشرين تحسنا في أسعار المحروقات، حيث إنتقلت من 13.5 دولار للبرميل سنة 1986 إلى 28.5 دولار للبرميل سنة 2000، وهو ما كان بمثابة الفرصة المشجعة لإنعاش الاقتصاد الجزائري والعمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها البنيان الاقتصادي والاجتماعي بتبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).

أولاً- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (2001 – 2004): لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وكانت بمثابة فرصة للدولة لتبني إصلاحات عميقة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، والتي إنتهجت سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي لفترة متوسطة الأجل مدتها أربعة سنوات.¹

1- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنتقل من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاثة أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.²

2- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنمية الموارد البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية،³ والجدول رقم (01-02) الموجود في الملحق رقم (01) يوضح ذلك، حيث أن إتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد قسمت على

¹ - مبارك بوعشة، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 11 – 12 مارس 2013، ص: 10.

² - التوفيق كريمة، عبد الكريم المومن، برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2014، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 – 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر يومي 11 – 12 نوفمبر 2014، ص: 04.

³ - وفاء شمام، حدة أوضافية، تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2013: الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يوم 28 أكتوبر 2014، ص: 03.

أربعة سنوات، إلا أن أكبر نسبة من هذه الإعتمادات كانت خلال سنتي 2001 و 2002 بنسبة 39.12% و 35% على التوالي، لتتخف سنة 2003 إلى 21.76% لتبلغ أقل نسبة لها سنة 2004 بـ 3.9%، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتمثل مجالات الاستثمارات التي تم إعتمادها في هذا البرنامج،¹ فيما يلي:

إستحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر مبلغ من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج بـ 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1%، وذلك لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع، نتيجة جمود الاستثمارات العمومية وخاصة في الهياكل القاعدية خلال فترة التعديل الهيكلي، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة ورفع معدلات الاستثمار؛²

ليأتي بعد ذلك الاستثمار في مجال التنمية المحلية والبشرية بغلاف مالي قدره 204.20 مليار دج أي بنسبة 38.8% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج، وهذا بغرض تحقيق التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، وتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن فيما يخص توزيع التجهيزات والنشاطات، وإنشاء وصيانة الطرقات الولائية والبلدية ومشاريع تزويد المياه الصالحة للشرب... إلخ أما مجال تنمية الموارد البشرية فتضمن تحسين مستويات التعليم والصحة والمعيشة؛³

أما الغلاف المالي الثالث فقد وجه لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بغلاف مالي قدره 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج، ويرمي محور الفلاحة إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتطويره، حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الجفاف وتوسيع نسبة الأراضي المسقية وتوفير مناصب الشغل الفلاحي، أما فيما يخص مجال الصيد البحري تمحور حول تنمية الصيد البحري وتربية المائيات، تحديث وتطوير تجهيزات الصيد البحري، حماية البيئة البحرية وتشجيع الصادرات في هذا القطاع؛⁴

أما المبلغ الأخير خصص لدعم الإصلاحات بغلاف مالي قدره 45 مليار دج، أي بنسبة 8.6% من إجمالي المخصصات، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج الذي يهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.⁵

¹ - أحمد ضيف، إبراهيم بلقلا، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر، المؤتمر الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 11 - 12 نوفمبر 2014، ص: 07.

² - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000 - 2010"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 09، 2013، ص: 46.

³ - أحمد ضيف، إبراهيم بلقلا، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

⁴ - المرجع السابق، ص: 08.

⁵ - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 46 - 47.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009): قد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر مع الارتفاع الذي سجله سعر النفط، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وقد خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.¹

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: في ظل إستمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى:²

✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و البنكي؛

✓ إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: لقد إهتم هذا البرنامج في مضمونه بخمسة محاور أساسية تتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وفي الأخير برنامج تطوير التكنولوجيا، حيث تم تخصيص لذلك كله غلاف مالي يقدر بـ 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي وهو ما يوضحه الجدول رقم (02-02) المتواجد في الملحق رقم (01).

حيث أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان إستحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي، حيث إستفاد من مبلغ يقدر بـ 1908.5 مليار دينار ما يمثل 45.5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث وزع المبلغ المخصص للبرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر منها لقطاع السكن، التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية وتشمل إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير، فك العزلة، إعادة تأهيل المرافق التربوية، إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية والثقافية، تحسين المحيط الحضاري والإنارة العمومية؛

¹ - عبد الفتاح علاوي، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2001/2014،

الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014، ص: 03 - 04.

² - مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت الأساسية الذي حصل على مبلغ يقدر بـ 1703.1 مليار دينار ما يمثل 40.5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهو ما يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية لدوره الهام في تشجيع الاستثمار، وقد شمل هذا القطاع أربعة قطاعات فرعية هي: قطاع النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية، وتهيئة الإقليم؛ يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الموارد المخصصة قطاع دعم التنمية الاقتصادية ويشمل كل من: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية حيث حصل البرنامج على 8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويهدف إلى استمرار دعم الدولة للمشاريع ضمن القطاعات المنتجة من أجل إستحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة مساهمتها في التنمية على الصعيد المحلي والدولي؛ أما قطاع تطوير الخدمة العمومية فيأتي في المرتبة الرابعة حيث إستحوذ على ما نسبته 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك بغية تحديث قطاعات الخدمة العمومية لتسهيل وصول الخدمات العمومية للمواطن بأعلى جودة وأقل تكلفة؛ وعادت أقل حصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة تقدر بـ 1.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك من أجل عصنة وتطوير هذا القطاع؛

كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا بمبلغ 377 مليار دينار للأول والثاني بـ 620 مليار دينار.¹

المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2019)

في إطار مواصلة الجهود من طرف الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة، وإحداث ففرة نوعية في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي الذي يحتاج إلى تغيير جذري في هيكله الذي لا يزال يركز على الربيع النفطي كمصدر وحيد للدخل المحلي وهذا بتنوعه أكثر ليشمل مصادر متنوعة للدخل لأن التنوع الاقتصادي هو أساس التنمية الاقتصادية المستدامة وهو ما حملته البرنامج الخماسي الثاني والثالث في طياته.

أولاً: برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014): يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2000، باعتباره برنامج مكمل لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي وتدعيم النمو وتقدير الميزانية المخصصة له بـ 286 مليار دولار، بحيث تم تخصيص مبلغ 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة، ومبلغ 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص لتطوير قطاعي التنمية البشرية والهياكل القاعدية.²

¹ - ساسية عناني، سمية سريدي، تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2001 – 2012)، الملتقى

الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014، ص ص: 07 – 08.

² - برنامج التنمية الخماسي متوفر على الموقع:

1- أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010 - 2014): يهدف هذا البرنامج إلى:¹

- ✓ تحسين التنمية البشرية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة الوطنية؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ دعم التنمية الصناعية من خلال تطوير المؤسسات العمومية والاهتمام بالصناعة البيتروكيمياوية؛
- ✓ إنشاء مناصب شغل حيث سطر البرنامج لخلق ثلاثة ملايين منصب شغل بفضل الاستثمارات الهامة والمشاريع الكبيرة؛
- ✓ تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم تطوير البحث العلمي.

2-مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010 - 2014): حمل هذا البرنامج في طياته الاهتمام بستة محاور أساسية لاستمرار دفع

عجلة التنمية، حيث تمثلت الأولوية الأولى في تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير الهياكل القاعدية ودعم التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى تحسين الخدمات العمومية وتوفير مناصب الشغل وتطوير البحث العلمي، حيث رصد لهذا كله مبلغ مالي إجمالي قدر بـ 20412 مليار دينار جزائري وهو ما يوضحه الجدول رقم (02-03) والمتواجد في الملحق رقم (01)؛

حيث يتبين أن قطاع تطوير التنمية البشرية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية بنسبة 49.5% من إجمالي المبلغ المالي للبرنامج، وهذا راجع إلى رغبة الدولة الحادة في تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، ثم يليه قطاع الأشغال الأساسية والهياكل القاعدية بنسبة 45.7% من إجمالي المبلغ المالي للبرنامج لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، خاصة في مجال الطرقات والسكك الحديدية لفك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية؛

كما خصصت الدولة نسبة 8.1% من إجمالي المبلغ المالي للبرنامج لتحسين الخدمة العمومية، موزعة على قطاع العدالة والتجارة والجماعات المحلية.²

ثانيا: برنامج التنمية الخماسي (2014 - 2019): تم إطلاق هذا البرنامج كخطة إستثمارية جديدة لمدة خمسة سنوات بتخصيص غلاف مالي له يقدر بـ 262 مليار دولار، لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض مستويات الاعتماد على النفط والغاز وزيادة مستويات ناتج القطاعات غير الهيدروكربونية بهدف الوصول إلى إقتصاد تنافسي متنوع.³

¹ - سامية حول، تنمية السياحة في الجزائر وإستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014 / 2010، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 / 12 مارس 2013، ص: 20.

² - التيجاني بالراقي، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001 - 2011، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، عدد رقم: 13، 2013، ص: 60.

³ - صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي: سبتمبر 2015 تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم، ص: 22، متوفر على الموقع:

1- أهداف برنامج التنمية الخماسي (2014 – 2019): يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

✓ إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم على الربح النفطي إلى إقتصاد متنوع وذلك بإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية وتنمية الأنشطة القائمة على الابتكار وذات القيمة المضافة العالية وتحديد القطاعات الصناعية الإستراتيجية؛

✓ دعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمح بخلق مناصب شغل ومنه تقليص حجم البطالة.¹

✓ تعزيز الحكم المؤسسي والاقتصادي الراشد وتحسين نوعية المؤسسات وعصرنة الخدمة العمومية مع تطوير المنظومة الإعلامية؛

✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تحسين مستويات الدخل والصحة والتعليم.²

✓ تحقيق معدل نمو إقتصادي يقدر بـ 7%.³

2- مضمون برنامج التنمية الخماسي (2014 – 2019): تشير التوقعات بشأن مضمون هذا البرنامج، أنه لا يختلف كثيرا عن

سابقه من حيث الأولوية في التمويل التي ستكون لقطاعات السكن والأشغال العمومية والنقل هذا بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار من إجمالي المبلغ المالي للبرنامج والمقدر بـ 262 مليار دولار لاستكمال إنجاز المشاريع الاستثمارية المتأخرة والمدرجة في برنامجي دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014).⁴

كما تم إدراج برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري والمتمثلين في:⁵

✓ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع السكن بمبلغ مالي يقدر بـ 65 مليار دولار الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية

جديدة في أفق سنة 2019؛

✓ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015 – 2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج

السمكي الوطني إلى (200 ألف طن سنويا)؛

✓ البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011 – 2030): والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

¹ - الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، متوفر على الموقع:

<http://www.uneca.org>, 15/02/2017, 10:47.

² - سميرة بلعمري، 280 مليار دولار لتمويل الخماسي القادم وتحسين معيشة المواطن، متوفر على الموقع:

<http://www.echorokonline.com/are/articles/212253.html>, 15/02/2017, 10:49.

³ - بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، متوفر على الموقع:

<http://www.premier-minister.gov.dz/ressouces/front/files/PDF/plans-d-action/planaction2014ar.pdf> 15/02/2017

⁴ - ثمانية مخططات للتنمية متوفر على الموقع:

<http://WWW.ELKHABAR.COM/AR/ECONMIE/42152HTM>, 15/02/2017, 15:52.

⁵ - علي حبش، نسيم بن يحيى، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2000 – 2019)، الملتقى الدولي الثاني حول

متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 – 30 نوفمبر 2016، ص: 12 – 13.

المبحث الثاني: تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2014)

تتم عملية تشخيص وضعية هيكل التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تحليل هيكل الصادرات والواردات، بالإضافة إلى تحليل حالة الميزان التجاري ومعرفة أهم الشركاء التجاريين المساهمين في عملية التبادل التجاري، وهو ما يسهل الوصول إلى أهم نقاط القوة والضعف ومعالجة الاختلالات إن وجدت.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)

تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير جدا على الصادرات من قطاع المحروقات في ظل ضعف مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، هذه الوضعية الاقتصادية تبادت لفترة طويلة من الزمن ملحقا أضرارا كبيرة في بنية الاقتصاد الوطني وهذا راجع إلى فشل السياسات في إحداث التغيير المرغوب من تنوع في الصادرات.

أولا: تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2015): يتميز هيكل الصادرات الجزائرية باعتماده الكلي على صادرات قطاع المحروقات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02 - 04): تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2015)

نسبة التغير (%)	الصادرات الإجمالية	صادرات قطاع المحروقات		الصادرات غير قطاع المحروقات		السنوات
		النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
-	1657215.60	%97.22	1611144.5	%2.78	46071.1	2000
-10.67	1480335.80	%96.65	1430668.0	%3.35	49667.8	2001
1.40	1501191.90	%96.26	1445000.0	%3.74	56191.9	2002
26.70	1902053.50	%97.27	1850000.0	%2.73	52053.5	2003
22.89	2337447.80	%97.41	2276827.0	%2.59	60620.8	2004
46.37	3421548.30	%98.06	3355000.0	%1.94	66548.3	2005
16.29	3979000.90	%97.91	3895736.2	%2.09	83264.7	2006
5.91	4214163.10	%97.81	4121790.4	%2.19	92372.7	2007
20.90	5095019.70	%97.55	4970025.1	%2.45	124994.6	2008
-34.29	3347636.00	%97.69	3270227.5	%2.31	77408.5	2009
29.45	4333587.40	%97.39	4220106.0	%2.61	113481.4	2010
24.01	5374131.30	%97.21	5223836.8	%2.79	150294.5	2011
5.82	5687369.40	%97.20	5527736.5	%2.80	159632.9	2012
-8.26	5217099.80	%96.95	5057546.9	%3.05	159552.9	2013
-5.74	4917598.20	%95.78	4709622.4	%4.22	207975.8	2014
-29.19	3481837.0	%94.32	3284086.0	%5.67	197751.0	2015

Source :

-Office national des statistique, évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).

Disponible sur le site : <http://www.ons.dz>, Le 11/02/2017, 15 :18

-Ministère des finance "direction générale des douane", statistiques du commerce extérieure de l'Algérie,

période : Année 2016, disponible sur le site : <http://www.douane.gove.dz>, le : 11/02/2017 ، 15 :38.

يتبين من الجدول رقم (02- 04) مدى أهمية صادرات قطاع المحروقات فالمساهمة في إجمالي الصادرات والمقدرة في المتوسط بنسبة 97% من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، أما فيما يخص مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات فهي لا تتجاوز في المتوسط 3%.

وإعتماد الجزائر على الصادرات البترولية بصفة شبه كلية، يقود للاستنتاج بأن هذا النوع من الصادرات له حساسية كبيرة بأسعار البترول في السوق العالمي.

كما يتبين من الجدول رقم (02-04) و (02-05) الموجود في الملحق رقم (02) أن التغيرات في الصادرات الجزائرية متماثلة مع التغير في سعر البرنت، وعليه نسجل تذبذبا في قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2015)، حيث نسجل انخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2001 بنسبة 10.67% نتيجة انخفاض مستوى أسعار البترول بنسبة 12.98% وهذا الانخفاض بدوره نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:¹ وجود بطء في نسبة نمو الاقتصاد العالمي، حدوث اضطرابات فيما بين الدول المنتجة للنفط، وكذلك وقوع ما يسمى بأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية؛

إلا أنه خلال سنة 2003 بدأت تشهد الصادرات الجزائرية ارتفاعا محسوسا لتليها كذلك سنتي 2004 و 2005 وذلك بنسبة 26.70% و 22.89% و 46.37%، ويمكن تفسير هذه الزيادة المتسارعة من خلال عاملين أساسيين:² يتمثل الأول في رفع الجزائر من حجم مبيعاتها من البترول خاصة سنة 2005 بنسبة 5.7% أي ما يعادل 200 ألف برميل، ليصل حجم المبيعات اليومية للجزائر إلى 1.5 مليون برميل / اليوم، وهذا نظرا لزيادة الطلب في السوق العالمية بسبب التوسع الاقتصادي العالمي، والعامل الثاني راجع إلى أسباب جيوسياسية (الاستقرار في الشرق الأوسط، الغزو الأمريكي للعراق، اضطرابات فنزويلا، أزمة نيجيريا... الخ)؛

استمرت الصادرات الجزائرية نسقتها في الارتفاع خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 مسجلة زيادة بنسبة 16.29% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ثم زيادة تقدر بنسبة 5.91% سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بالإضافة إلى الزيادة المقدرة بنسبة 20.90% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، وهذا راجع بالأساس إلى الانتعاش المتواصل لأسعار المحروقات والذي بلغ ذروته سنة 2008 بـ 99.9 دولار للبرميل أي بزيادة تقدر بـ 33.55% مقارنة بسنة 2007، غير أنه من الضروري التوقف ببعض من التحليل فيما يخص هذه السنة التي شهد فيها العالم أزمة مالية عالمية عنيفة هددت كيان النظام الرأسمالي أجمع، فقد إنخفضت أسعار البترول بشكل كبير بداية من جويلية 2008 منتقلة من 111.51 دولار للبرميل خلال السداسي الأول إلى 88.22 دولار خلال السداسي الثاني، وهو ما يؤكد التغيرات والاضطرابات الواضحة لأسعار البترول الملاحظة مؤخرا، فبعد قمة تاريخية بأعلى من 145 دولار / برميل خلال الأسبوع الثاني من جويلية 2008، سقط سعر البرنت خلال السداسي الثاني إلى أن بلغ نقطة أدنى من 35 دولار للبرميل نهاية سنة 2008 أمام الاختلالات المتواصلة للوضع الاقتصادية العالمية.³

¹ - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

² - المرجع السابق، ص: 170.

³ - banque d'algerie, rapport 2008, **évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009**, p 60, disponible sur le site : [http:// www.bank – of- algeria. Dz](http://www.bank-of-algeria.dz) ، le 15/02/2017 ، 10 :15.

وقد تجلّى الأثر السلبي للأزمة المالية من خلال التهاوي الكبير لأسعار النفط سنة 2009 بنسبة 37.73% مما أثر على الصادرات التي تراجعت بنسبة 34.29% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008،¹ وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى أن أثر السعر ليس هو المحدد الأساسي والوحيد للتقلص الكبير لإيرادات الصادرات سنة 2009، بل هناك أيضا نمو سلبي لحجم الصادرات قدر بـ 9.58% والذي غذى هو الآخر أثر الصدمة الخارجية، لتعود فيما بعد قيمة الصادرات للاستقرار سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 29.45% نتيجة إرتفاع أسعار البرنت بـ 28.93% ليصل إلى متوسط سنوي قدر بـ 80.2 دولار/ برميل، وهذا نتيجة نقص حدة الأزمة على المستوى العالمي لترتفع سنة 2011 لمستوى لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال ببلوغ المتوسط السنوي لسعر البرنت ما يقارب 113 دولار/ برميل أي بارتفاع قدره 40.77% مقارنة بسنة 2010، وهو ما جعل الصادرات تبلغ قيمة 5374.1313 مليار دينار بالرغم من الانخفاض المسجل في الحجم الذي قدر بـ 4.89% مقارنة بسنة 2010، والراجع إلى تراجع بعض الآبار البترولية في الإنتاج والتزام الجزائر بحصتها في *الأوبك*؛²

شهدت أسعار النفط تراجعا تدريجيا خلال سنوات 2012 و 2013، لتعرف السوق البترولية تهاوي كبير في متوسط سعر البرنت مع نهاية سنة 2014، هذا الانزلاق لم تعرفه الساحة البترولية منذ 28 سنة أي منذ سنة 1986 (الأزمة البترولية)، حيث بدأت بوادر الأزمة تعصف بالضبط مع مطلع شهر أكتوبر 2014، حيث إنتقل متوسط سعر البرنت من 85.2 دولار للبرميل إلى 58.0 دولار للبرميل مع نهاية ديسمبر سنة 2014 ليصل مع بداية جانفي 2015 إلى حدود 53 دولار للبرميل أي تراجع بنسبة 47% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، هذه الموجة من الانخفاضات أثرت بشكل مباشر على الصادرات الجزائرية حيث تراجعت بنسبة 29.19% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وهو ما يؤكد درجة الترابط القوية للسوق البترولية بالصادرات الجزائرية، ويرجع سبب هذه الصدمة البترولية إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى عوامل رئيسية أخرى تمثلت في:³ فشل منظمة الأوبك في إدارة حصص الإنتاج، وإلى القرار الروسي بالسير على خطى المنظمة فيما له علاقة بالمعروض، ثم إلى إستراتيجية كل من الصين (خطة خماسية قليلة الطلب على النفط لصالح الزيت الصخري)، و الولايات المتحدة الأمريكية (تقليص واردات النفط وبالتالي تقليص الطلب من الأسواق الخارجية من 60% في سنة 2005 إلى 15% فقط حاليا وتعويض ذلك باستثمارات في مجال الغاز الصخري الأقل تلوثا للبيئة بـ 400 مليار دولار)، بالإضافة إلى ذلك بلوغ العراق سقف 3.3 مليون برميل يومي خلال سنة 2015، هذا مع إستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العاجلة* (سبوت) من حقول في ليبيا وسوريا لا تخضع للسلطة الحكومية.

¹ - بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وأثر الانهيار على متغيرات مربع كالدور السحري، الملتقى الدولي

الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو لحاج البويرة، الجزائر، يومي 29 - 30 نوفمبر 2016، ص: 3 - 4.

*الأوبك: أو منظمة الدول المصدرة للنفط وهي منظمة عالمية تضم إثنا عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويعمل أعضاؤها من أجل زيادة عائدها من بيع النفط في السوق العالمية، تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط تأسست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا.

² - المرجع السابق، ص: 03-04.

³ - بشير مصيطفي، نهاية الربيع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 61 - 62.

* الأسواق العاجلة (سبوت): هي سوق يتم فيها تداول الأدوات المالية والسلع على أن يتم التسليم فيها بصفة فورية أي خلال يومين، بدابة من إبرام العقد.

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فلقد عرفت بعضا من الانتعاش خلال الفترة (2000-2015) وهذا في ظل سعي الدولة الجزائرية لتنمية وتنوع الصادرات، إلا أنه تبقى هذه النتائج لا تشكل فرقا كبيرا في قيمة الصادرات الجزائرية، وهذا راجع بالأساس إلى التركيبة التي تتشكل منها الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتمثلة في مشتقات المحروقات وبعض المواد الغذائية فقط؛¹

شهدت الفترة (2006-2008) بعض التحسن في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات لكن دون تجاوز عتبة 2 مليار دولار، وهو ما تسعى الدولة إلى بلوغه؛²

كما سجلت سنة 2009 تراجعا في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 38.07% مقارنة بسنة 2008، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع صادرات الجزائر من زيوت النافتا من ما قيمته 39.2296 مليار دينار سنة 2008 إلى 21.3762 مليار دينار سنة 2009 أي تراجع بنسبة 45.56%،³ بالإضافة إلى قرار الحكومة الجزائرية لوقف تصدير النفايات الحديدية والتي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية وحضرها تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن إنعكاسات الأزمة المالية العالمية وما ألحقته من ركود في الاقتصاد العالمي؛⁴

وما يمكن ملاحظته خلال الفترة (2010 - 2015) هو بداية تحسن بعض الشيء في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا خلال الفترة (2013-2015) حيث إنتقلت قيمتها من 159.5529 مليار دينار سنة 2013 إلى 197.751 مليار دينار سنة 2015، أي بزيادة تقدر بنسبة 23.94%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الإنتاج الوطني من الأمونياك، ما نتج عنه ارتفاع في تصدير منتج الأمونياك بمعدل 162.36%، لتزيد قيمة عائدات صادراته من 5.31 مليار دينار نهاية مارس 2013 إلى 17.28 مليار دينار خلال الثلاثي الأول لسنة 2015، بالإضافة إلى تصدير كميات كبيرة من زيوت النافتا، حيث صدرت منها الجزائر سنة 2014 ما قيمته 97.15 مليار دينار ويمثل هذا المنتج من حيث الأهمية نسبة 39.33% من إجمالي الصادرات النفطية لسنة 2014؛⁵

¹ -عبد الفتاح علاوي، موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² - عبد الوهاب بن بريكة، وردة سعدي، دراسة توجه الجزائر نحو تنمية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافعة لتنوع القاعدة الاقتصادية وسبيل للإنعاش من هيمنة المحروقات، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر يومي، 28 - 29 أكتوبر 2014، ص: 08.

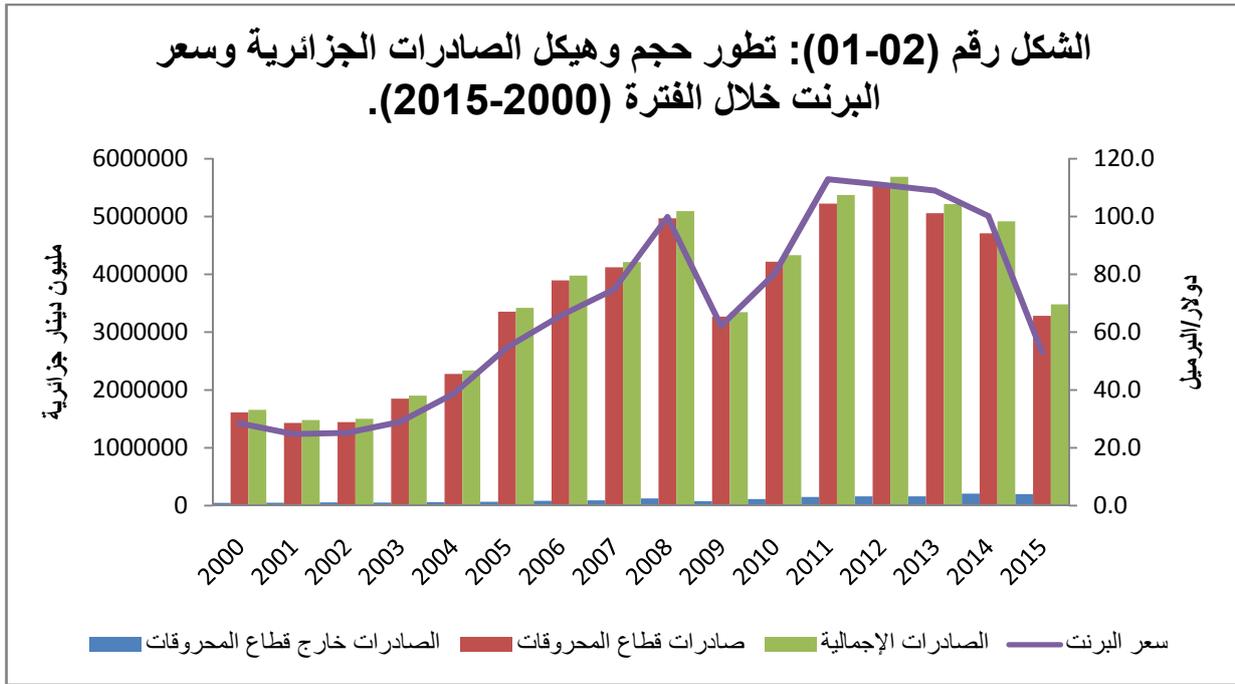
³ - عائشة خلوفي وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11 / 12 مارس 2013، ص: 20.

⁴ - علي قرو، عبد الباقي كيجل، الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02/03/نوفمبر/2016، ص: 04.

⁵ - صباح شاي، حنان شاي، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تجدد الصدمات النفطية الدورية ودور الدراسات الإستشرافية في التنبؤ بالأزمات واستدراك الاختلالات الظرفية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 - 30 نوفمبر 2016، ص: 09 - 10.

وما ينبغي الإشارة إليه أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى في مجموعها لا تتجاوز 3% من مجموع الصادرات الجزائرية، مما يدل على أن السياسات المتبعة لحد الآن في تحفيز هذا القطاع لم تسمح ببلوغ الأهداف المسطرة،¹ وهذا راجع بالأساس إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني الناتج عن ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات.²

الشكل رقم (01-02): تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية وسعر البرنت خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من معطيات الجدول رقم (04-02) والجدول رقم (05-02) الموجود في الملحق رقم (02).

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).

تعتمد التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية بدرجة كبيرة على الطاقة البترولية ومشتقاتها، أما باقي المواد فلا تشكل إلا النظر اليسير من إجمالي الصادرات، وهو ما يوضحه الجدول رقم (06-02) الموجود في الملحق رقم (02)

أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية تتشكل بالدرجة الأولى من الطاقة والزيوت لتأتي بعد ذلك المواد المشتقة من المحروقات وبعض المواد الغذائية، أما باقي المواد الأخرى المصدرة فمساهمتها هامشية في الصادرات الجزائرية ولا تكاد تذكر، وهو ما يوضحه الترتيب التالي:

- **الطاقة والزيوت:** يساهم هذا النوع من المواد المصدرة بما نسبته 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث يلاحظ وجود تذبذب في قيمته من سنة إلى أخرى، وهذا راجع بالأساس إلى أن الطاقة والزيوت تتكون من المحروقات وهي لا تعرف استقرارا لأسعارها في السوق البترولية؛

¹ - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² - علي قروود، عبد الباقي كيجل، مرجع سبق ذكره، ص: 04 - 05.

– **المواد نصف مصنعة:** تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، حيث تساهم هذه المواد في المتوسط بنسبة 2% كصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية، ولقد عرفت انتعاشا متزايدا خلال الفترة (2000-2014) حيث قفزت قيمة الصادرات منها من 35 مليار دينار سنة 2000 إلى 170.81 مليار دينار سنة 2014، والسبب في ذلك يكمن في كون نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية¹؛

– **المواد الأولية:** تتمثل في الفوسفات، نفايات الحديد، الزنك، النحاس، وهذا التنوع في المواد يؤكد غنى الجزائر من الثروة المعدنية²، ولقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا حيث إنتقلت من 3.28 مليار دينار سنة 2000 إلى 8.81 مليار دينار سنة 2014، بالرغم من إنخفاض قيمتها سنة 2010 من 12.30 مليار دينار إلى 6.97 مليار دينار؛

– **المواد الغذائية:** تشمل كل من التمور، الكحول، والخضر، حيث تلعب التمور الدور البارز في تشكيلة المواد الغذائية من خلال تسجيلها مستوى لا بأس به سنة 2011 بارتفاع في قيمة صادراتها بنسبة 5.62% منتقلة من 1.67 مليار دينار إلى 1.76 مليار دينار.³

كما يلاحظ وجود تحسن محسوس للسلع الغذائية خلال الفترة (2000-2014) حيث انتقلت من 2.43 مليار دينار سنة 2000 إلى 26.05 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع إلى جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي⁴؛ وفي الأخير تبقى* السلع التجهيزية والمواد الاستهلاكية (غير الغذائية) مساهمتها جد ضئيلة في الصادرات الجزائرية إذ لا تتجاوز نسبة 1%.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر للفترة (2000 – 2014)

عرفت الواردات الجزائرية مع مطلع القرن الواحد والعشرين ولمدة خمسة عشر سنة إرتفاعا غير معقول في إجمالي قيمتها، متأثرة بتقلبات أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق الدولية هذا من جهة، وتزايد إحتياجات برامج الاستثمارات العامة من المواد والتجهيزات من جهة أخرى.

أولا: تطور حجم وهيكل الواردات الجزائرية للفترة (2000 – 2014): سجلت الواردات الجزائرية تزايدا مستمرا في قيمتها من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ – عبد الوهاب بن بريكة، وردة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² – المرجع السابق، ص: 21 .

³ – عبد الفتاح علاوي، موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره ص: 11.

⁴ – عبد الوهاب بن بريكة، وردة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

***السلع التجهيزية:** تتشكل من سلع التجهيز الصناعي والفلاحي وتكون في شكل المنتجات المستعملة في البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى الأجهزة الميكانيكية.

الجدول رقم (02-07): هيكل الواردات الجزائرية للفترة (2000 - 2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الهيكل الواردات								
السنة	السلع الغذائية	المواد الموجهة للاستعمالات الصناعية			السلع التجهيزية		المجموع	المواد الاستهلاكية غير الغذائية
		مواد أولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية			
2000	181777.30	9725.00	32197	124573.00	6395.70	230963.60	104794.10	690425.70
2001	184024.2	10707.9	36730.7	143896.6	11983.7	264818.3	112701.0	764862.4
2002	218391.4	11551.7	44688.8	186183.1	11812.6	352501.7	131910.5	957039.8
2003	207283.7	8795.0	53346.8	221100.1	9958.5	383509.4	163447.3	1047441.4
2004	259428.6	12082.5	56183.2	262313.0	11999.9	512186.5	200206.1	1314399.8
2005	263207.8	15536.5	55103.1	299932.8	11723.1	620175.1	227966.4	1493644.8
2006	276026.2	17748.4	61227.7	358387.2	6968.2	619446.4	218736.9	1558540.8
2007	343661.3	22494.8	91894.3	492874.5	10137.0	695517.9	260249.4	1916829.1
2008	507947.5	38460.0	90525.1	652452.7	11269.7	988340.8	283037.6	2572033.4
2009	425967.7	39861.5	87200	738552.8	16926.0	1210590.9	335706.5	2854805.3
2010	450807.5	71100.4	104838.7	751436.3	25405.8	1282234.0	325985.0	3011807.6
2011	717688.1	84777.4	129895.1	778557.0	28195.7	1323142.6	380245.6	3442501.6
2012	699707.6	384249.5	142651.7	824361.8	25573.6	1358310.7	472217.0	3907071.9
2013	760514.7	348147.8	146145	897861.7	40320.7	1581371.0	594187.4	4368548.4
2014	886659.4	231946.1	152334.9	1035449.0	52990.8	1527698.3	832629.7	4719708.3

Source : National des statistiques, évolution des échanges extérieurs de marchandises (1992 - 2006) et (2000 - 2012) et (2004 à 2014) opcite, <http://www.ons-dz>. Le 11/02/2017 , 22 : 15.

يتبين من الجدول رقم (02-07) بأن هيكل الواردات الجزائرية يتكون من السلع التجهيزية و المواد الموجهة للاستعمالات الصناعية بالإضافة إلى السلع الغذائية و المواد الاستهلاكية غير الغذائية وهو ما يوضحه الترتيب التالي:

- السلع التجهيزية: وتنقسم بدورها إلى التجهيزات الصناعية التي تعتبر أهم مكون من مكونات الواردات على الإطلاق بنسبة بلغت 32.36% من مجموع الواردات سنة 2014 أي بقيمة 1527.69 مليار دينار، بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية التي تعد مساهمتها معتبرة في الواردات الجزائرية إذ لا تتجاوز 2%؛

ولقد سجلت السلع التجهيزية تزايدا بوتيرة متسارعة من حيث قيمتها منتقلة من 237.35 مليار دينار سنة 2000 إلى 1580.68 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع بالأساس إلى إحتياج برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى هذا النوع من السلع؛¹

¹ banque d'Algérie, rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009, p 62, disponible sur le site : [http:// www.bank – of- Alegria. Dz](http://www.bank-of-Alegria.Dz) , le 15/02/2017 , 10 :25 .

- المواد الموجهة للاستعمالات الصناعية: والتي تنقسم بدورها إلى كل من الطاقة، المواد الأولية والمواد نصف مصنعة، وتمثل هذه الأخيرة الجزء الأكبر من الاستعمالات الصناعية بنسبة 79.93% سنة 2014، وثاني أهم عنصر من مكونات الواردات باستحواذها على نسبة 21.93% من إجمالي الواردات سنة 2014، كما عرفت تزايدا خلال الفترة (2000 – 2004) منتقلة من 124.573 مليار دينار سنة 2000 إلى 262.313 مليار دينار سنة 2004، ولكن بوتيرة متسارعة بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 منتقلة من 262.313 مليار دينار سنة 2004 إلى 1035.44 مليار دينار سنة 2014، ولعل أهم سبب في ذلك يعود إلى الطلب المتزايد من طرف الأعوان الاقتصاديين على هذا النوع من المواد بسبب إرتفاع وتيرة تحقيق برنامج الاستثمارات العمومية.¹

لتأتي فيما بعد ذلك المواد الأولية التي تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي الواردات أي بنسبة 3.99% في المتوسط بالرغم من أنها سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 152.33 مليار دينار؛

هذا بالإضافة إلى الطاقة التي تمثل كذلك النظر اليسير من إجمالي الواردات بنسبة 2.63% في المتوسط، بالرغم من انتقالها من 9.72 مليار دينار سنة 2000 إلى 231.94 مليار دينار سنة 2014.

- **المواد الغذائية:** لا تقل هي الأخرى من حيث الأهمية في تركيبة الواردات بنسبة بلغت 18.78% من إجمالي الواردات سنة 2014 أي بقيمة 886.65 مليار دينار، ولقد عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة منتقلة من 181.77 مليار دينار سنة 2000 إلى 886.65 مليار دينار سنة 2014، وما يلفت الانتباه هو الارتفاع الكبير المسجل في قيمتها خلال السنوات 2008 و 2011، ومرد ذلك إلى إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية في الأسواق الدولية،² بالإضافة إلى سنة 2014 التي سجلت هي الأخرى إرتفاعا في قيمة الواردات من السلع الغذائية مقارنة بسنة 2013 بنسبة 16.58%، ومرد ذلك إلى زيادة الواردات من مادة الحليب ومنتجات الألبان بنسبة 62.47%.³

- **السلع الاستهلاكية غير الغذائية:** والتي تعتبر من المكونات الهامة للواردات، وقد عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة منتقلة من 104.79 مليار دينار سنة 2000 إلى 832.62 مليار دينار سنة 2014، ولكن بوتيرة أكبر خلال الفترة (2011 – 2014)، ومرد ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من طرف الأعوان الاقتصاديين وخاصة فيما يخص السيارات النفعية التي إرتفعت الواردات منها بنسبة 45.75% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وهذا راجع إلى تحسن مستوى الأجور النقدية للعمال.⁴

¹ banque d'Algérie, rapport 2008, **évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009**, p 62, disponible sur le site : [http:// www.bank – of- Alegria. Dz](http://www.bank-of-Algeria.Dz) , le 15/02/2017

² - بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 159 – 162.

³ banque d'Algérie, rapport 2014, **évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009**, p 47, disponible sur le site : [http:// www.bank – of- Alegria. Dz](http://www.bank-of-Algeria.Dz) , le 15/02/2017

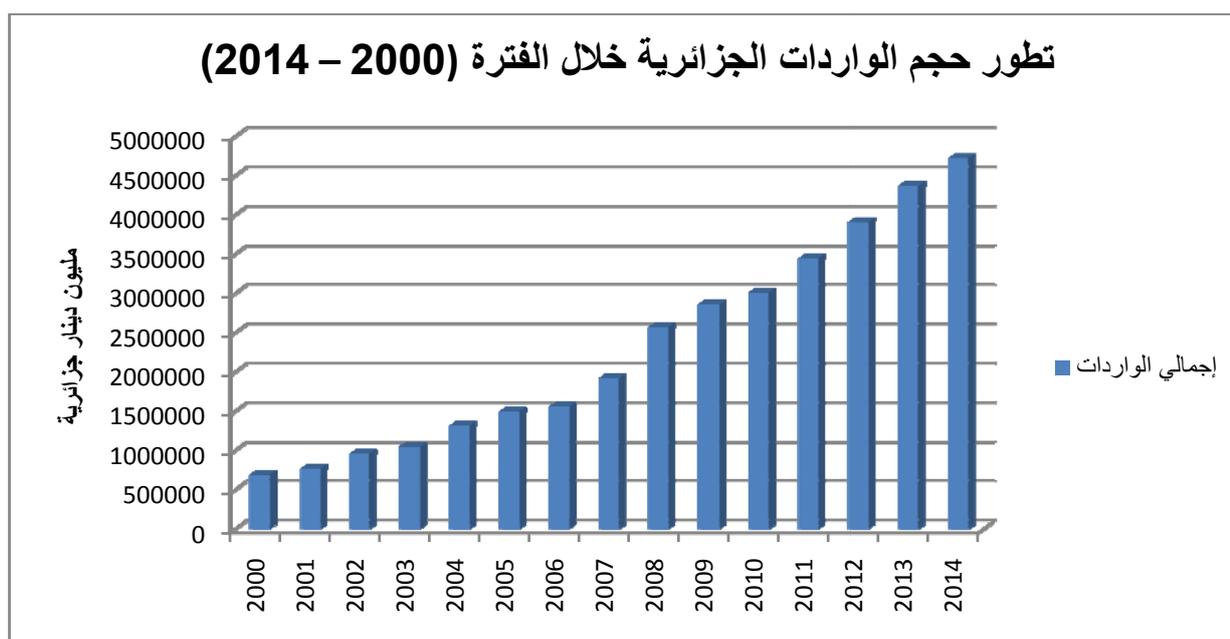
⁴ - مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، يوم دراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يوم 25 أفريل 2016، ص: 7.

من خلال معطيات الجدول رقم (02 - 07) يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين لتطور الواردات، تميزت المرحلة الأولى (2000 - 2007) بارتفاع في قيمة الواردات، التي إنتقلت من 690.42 مليار دينار سنة 2000 إلى 1916.82 مليار دينار سنة 2007، ويمكن تفسير هذه الزيادة أساسا في إرتفاع الطلب الداخلي للسلع والخدمات وخاصة إرتفاع طلب السلع التجهيزية المرتبطة بزيادة الاستثمار بالإضافة إلى الارتفاع المعتبر لأسعار واردات السلع الاستهلاكية في الأسواق الدولية والزيادة المعتبرة والكبيرة للواردات غير التابعة لعوامل الإنتاج، ويتعلق الأمر بواردات خدمات السكنات والأشغال العمومية، الخدمات التقنية وخدمات النقل البحري والجوي، بالإضافة إلى أن الواردات المقيمة بالدولار والتي تقارب 50% بالخصوص تلك المتعلقة بالسلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة قد كان لها الأثر البالغ في الزيادة المعتبرة لقيمة الواردات المقيمة بالدولار نتيجة لارتفاع الأورو مقابل الدولار بحوالي 10%؛

أما المرحلة الثانية (2008 - 2014) فقد كانت فترة إستثنائية بالنسبة للواردات الجزائرية وسجلت أكبر إرتفاع لها خلال السلسلة المدروسة، وذلك بتوسع كبير جدا قدر سنة 2008 بـ 2572.03 مليار دينار أي إرتفاع قدره 34.18% مقارنة بسنة 2007، ولعل أهم سبب في ذلك كان الطلب القوي لسلع التجهيز والمواد نصف المصنعة من طرف الأعوان الاقتصاديين، بسبب إرتفاع وتيرة تحقيق برنامج الاستثمارات العمومية والتي غذاها مستوى التضخم العالمي الذي شهدته تلك السنة (خاصة خلال السداسي الأول من سنة 2008) نتيجة إرتفاع أسعار المنتجات الأساسية والمواد الأولية بالإضافة إلى إتهاب أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية؛

ليستمر سيناريو إرتفاع الواردات وليتكرر مشهد إرتفاع أسعار المواد الغذائية سنة 2011 وإنطلاقا من هذه السنة بالذات تصاعدت قيمة الواردات من سنة لأخرى وبوتيرة أسرع لم تشهدا الجزائر من قبل.

الشكل رقم (02-02): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2014)



المصدر: من معطيات الجدول رقم (02-07).

المطلب الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2014)

بعد ما تم تشخيص حالة كل من الصادرات والواردات تبين بأنه هناك تزايداً مستمراً في قيمتهما من سنة لأخرى وفي مقابل ذلك وجود رصيد فائض في الميزان التجاري، إلا أن هذا الإحضرار في الوضعية لا يضمن شيئاً في المستقبل لأن هذه الحالة ساهم فيها إنتعاش أسعار النفط بدرجة كبيرة في الأسواق العالمية.

أولاً: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2014): عرف رصيد الميزان التجاري فائضاً طوال الفترة المدروسة إلا أنه تعرض في بعض الأحيان لصدمات مختلفة تبين من خلالها وجود ثغرات وهشاشة كبيرة في بنيانه، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02 - 08) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000 - 2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري (FOB - CAF)	معدل تغير الميزان التجاري %	معدل النفطية (نسبة الصادرات إلى الواردات)
2000	1657215.60	690425.70	966789.9	-	-
2001	1480335.80	764862.4	715473.4	-25.99	193.5
2002	1501191.90	957039.8	544152.1	-23.94	156.9
2003	1902053.50	1047441.4	854612.1	57.05	181.6
2004	2337447.80	1314399.8	1023048.00	19.70	177.80
2005	3421548.30	1493644.8	1927903.50	88.40	229.10
2006	3979000.90	1558540.8	2420460.10	25.54	255.30
2007	4214163.10	1916829.1	2297334.0	-5.08	219.90
2008	5095019.70	2572033.4	2522986.30	9.82	198.10
2009	3347636.00	2854805.3	492830.70	-80.46	117.30
2010	4333587.40	3011807.6	1321779.70	168.20	143.90
2011	5374131.30	3442501.6	1931629.70	46.13	156.10
2012	5687369.40	3907071.9	1780297.50	-7.83	145.60
2013	5217099.80	4368548.4	848551.40	-52.33	119.40
2014	4917598.20	4719708.3	197889.80	-76.67	104.20

Source :Office national des statistique, évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).

Disponible sur le site :<http://www.ons.dz>, Le 11/02/2017, 18 :15.

يتبين من الجدول رقم (02-08) أنه خلال سنتي 2001 و 2002 عرف رصيد الميزان التجاري إنخفاضين متتاليين بنسبة 26% و 23.94% على التوالي، بالإضافة إلى تراجع معدل التغطية من نسبة 193.5% سنة 2001 إلى 156.9% سنة 2002، ولكن خلال الفترة (2003 - 2008) عرف رصيد الميزان التجاري منحى تصاعدي بشكل كبير باستثناء التراجع الطفيف سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، حيث إنتقل من 854.61 مليار دينار سنة 2003 إلى 2522.98 مليار دينار سنة

2008 وهو أعلى رصيد للميزان التجاري منذ الاستقلال وبالتالي تضاعف بثلاث مرات خلال فترة قصيرة لم تتجاوز ستة سنوات، وهذا راجع بالأساس إلى التطور الكبير في قيمة الصادرات التي إنتقلت من 1657.21 مليار دينار سنة 2000 إلى 5095 مليار دينار سنة 2008 أي بزيادة قدرها 207.44%، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار النفط وأسعار صرف الدولار،¹ إلى أن هذا المشهد لم يدم كثيرا ففي سنة 2009 إنهار رصيد الميزان التجاري إلى أدنى مستوياته بانخفاض قدره 80.46% مقارنة بسنة 2008 ويبلغ ما قيمته 492.83 مليار دينار ويصل معدل التغطية إلى مستوى ضعيف قدر بـ 117.30%، وكان ذلك نتيجة الصدمة الخارجية السلبية المتمثلة في الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، نتيجة الأزمة العالمية ودخول العالم الغربي مرحلة الركود؛²

ولكن سرعان ما تعافى رصيد الميزان التجاري سنة 2010 بمقدار 1321.77 مليار دينار ثم 1931.62 مليار دينار سنة 2011؛

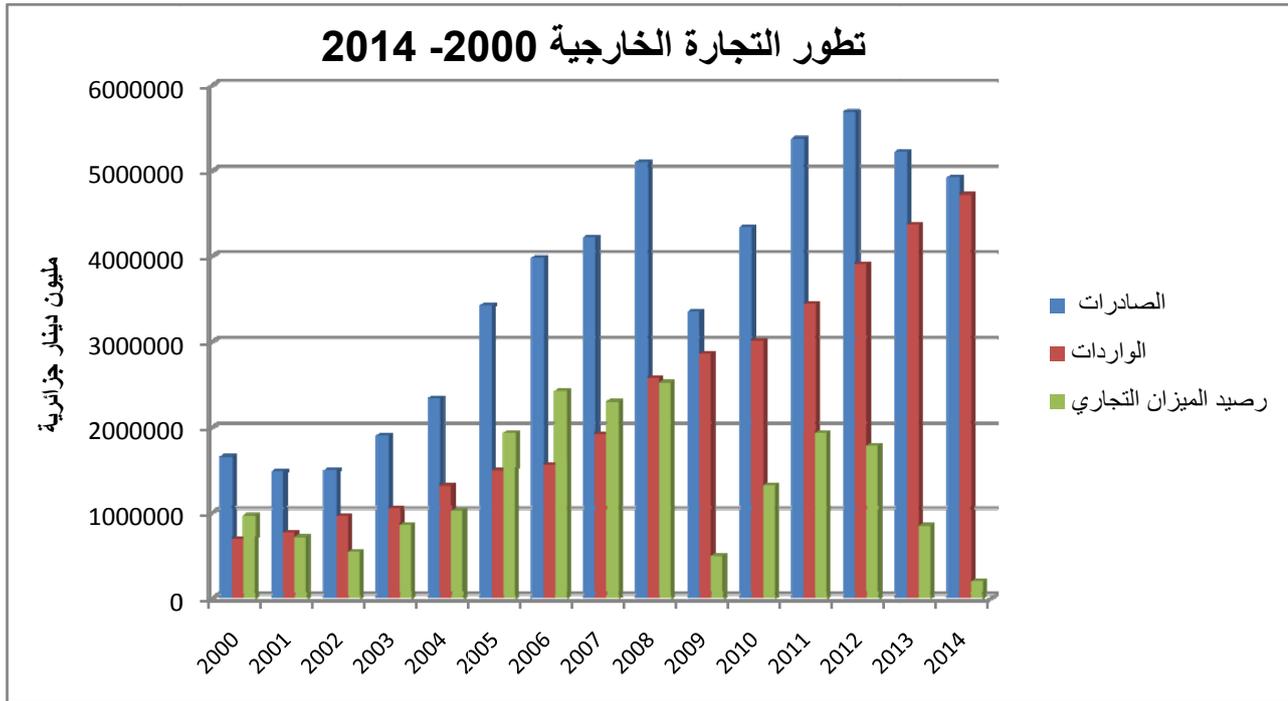
لتشهد الفترة (2012 – 2014) تراجعا بقوة لرصيد الميزان التجاري بنسبة 7.83% و 52.33% و 76.67% حيث بلغ معدل التغطية أضعف نسبة له بمقدار 104.20% هذه الوضعية يرجع تفسيرها إلى الاتجاه المستمر لتراجع الميزان التجاري على الأساس الفصلي بنسبة 86.38% خلال نفس الفترة هذا من ناحية، من ناحية أخرى التراجع المسجل في قيمة الصادرات نتيجة الوضعية التي آلت إليها سوق النفط منذ سنة 2008 من حيث حجم الاستثمارات ومستوى الإنتاج الوطني والطلب الخارجي المتوقع للمدى المتوسط بالإضافة إلى إرتفاع الواردات بوتيرة متسارعة بنسبة 13.49% وبنسبة 11.81% وبنسبة 8.03% خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.³

¹ - خالد بوشارب، نجوى حرنان، مساهمة القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014، ص: 18.

² - المرجع السابق، ص: 18.

³ - بشير مصيطفي، نهاية الربيع، مرجع سبق ذكره، ص: 16 – 19.

الشكل رقم: (02-03) تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2014)



المصدر: من معطيات الجدول رقم (02-08).

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2014)

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة والأسواق الدولية سواء تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات، من خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتناهات الصادرات الجزائرية، أو لتوريد هذه الأخيرة.

من خلال الجدولين رقم (02-09) و (02-10) الموجودين في الملحق رقم (02) يمكن تقسيم المناطق الاقتصادية للمبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج كما يلي:

1- الإتحاد الأوروبي: يعد الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شريكا تجاريا مهما بالنسبة للجزائر، وهو ما جعله يحتل الصدارة بين باقي الدول الأخرى في معاملاته التجارية مع الجزائر¹ وترجع هذه العلاقة إلى الارتباط التاريخي بفرنسا التي تعتبر الممول الأول للجزائر بنسبة تتراوح على العموم بين 22% و 24% من الواردات الجزائرية وتليها في ذلك كل من إيطاليا وإسبانيا بنسبة تقارب 10% و 7% على الترتيب².

وقد شهدت الواردات الجزائرية إرتفاعا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة (2000-2014) حيث إنتقلت من 690.4257 مليار دينار إلى أن بلغت ذروتها سنة 2014 والتي قدرت بـ 4719.7083 مليار دينار، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إنتهاج الجزائر لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي والذي تكرس بتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والتي دخلت حيز التنفيذ

¹ - فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص: 167.

² - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

في 2005/09/01 لغرض تحرير التجارة بينها وبين الإتحاد الأوروبي وما نتج عنه من إلغاء للتعريف الجمركية، وبالدرجة الثانية فهو راجع إلى زيادة الكثافة السكانية في الجزائر وما نتج عنها من زيادة في الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية و سلع التجهيز، كما أن جزءا من إرتفاعها يعود إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية فإن دول الإتحاد الأوروبي تعد أهم منفذ لها وذلك بنسبة 64.21% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2014، وتتصدر هذه الدول كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، أما المواد الأساسية المصدرة إلى هذه الدول فتتمثل أساسا في النفط ومشتقاته إضافة للغاز، ولقد سجلت أدنى قيمة للصادرات المحلية سنة 2001 قدرها 943.8621 مليار دينار، لكنها بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 وقدرت بـ 3315.1923 مليار دينار، ويرجع سبب إرتفاع الصادرات المحلية إلى إرتفاع أسعار البترول من جهة، وإلى تواجد القريب لدول الإتحاد كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وهو ما سمح بإقامة علاقات سهلت وطورت عمليات التبادل التجاري في ظل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة التي تربط الجزائر مع هذه الدول من جهة أخرى.¹

2- آسيا: احتلت دول آسيا المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي من ناحية الواردات بنسبة 23.16% من الواردات الجزائرية الإجمالية لسنة 2014، والمرتبة الثالثة من ناحية حيازتها للصادرات الجزائرية بنسبة 10.04% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2014، فقد إرتفعت وارداتها باستمرار من 60.1023 مليار دينار سنة 2001 إلى 1093.306 مليار دينار سنة 2014، حيث تعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المنطقة نظرا لكونها حققت نهضة نموية جبارة أغرقت بها دول أوروبا العريقة في التجارة و الصناعة.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية للدول الآسيوية فقد شهدت إرتفاعا ملحوظا خاصة خلال الفترة (2000 - 2007) ثم إنخفضت سنة 2009 بنسبة قدرها 10.92% مقارنة بنسبة 2008.²

3- دول أمريكا الجنوبية واللاتينية: تعد دول أمريكا الجنوبية واللاتينية الزبون الثاني للجزائر بعد الإتحاد الأوروبي، وهي تحتل المرتبة الثالثة كمورد لها وقد شهدت الواردات الجزائرية المتأتية منها إرتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة باستثناء عام 2003 الذي إنخفضت فيه بنسبة 14.97% مقارنة بسنة 2002، في حين أن الصادرات بقيت مرتفعة طيلة الفترة (2000-2008) ثم إنخفضت سنة 2009 بنسبة 15.32% مقارنة بسنة 2008، وهذا الانخفاض نتج عن ركود الاقتصاد الأمريكي سنة 2008 الذي أدى إلى تراجع قدرته على الاستيراد والتصدير، وبالتالي إمتد تأثير الأزمة المالية العالمية إلى بقية دول العالم من خلال التجارة الدولية.³

4- الدول العربية: على صعيد مساهمة التجارة البينية الجزائرية- العربية من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر، فهي تسجل مستويات ضعيفة جدا إذ لا تتعدى كل من الصادرات والواردات الجزائرية تجاه المنطقة العربية 4% من إجمالي تجارتها الخارجية، حيث إرتفعت

¹ - بلقلة براهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 145-159.

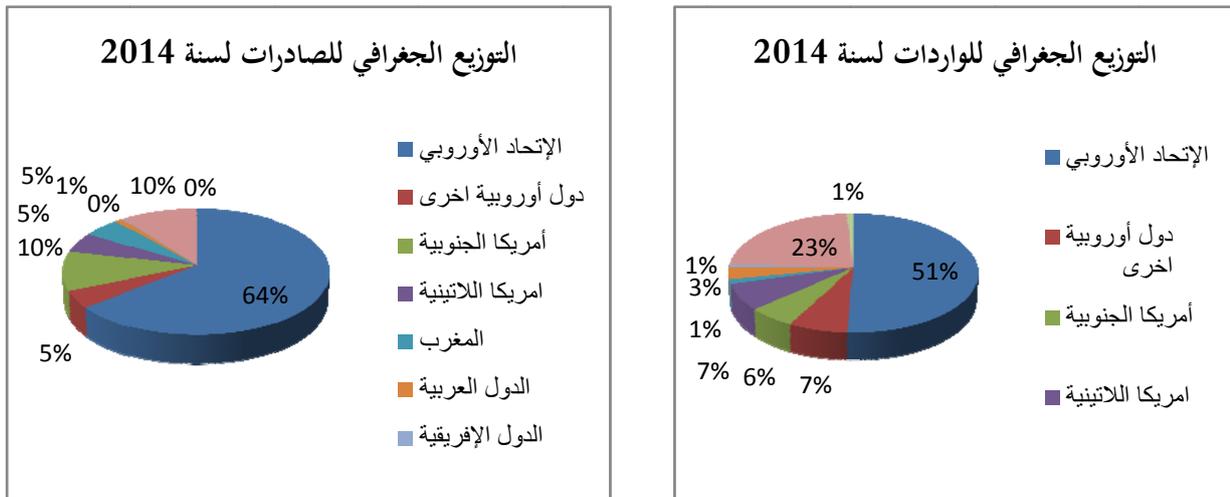
² - سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 207، ص: 53.

³ - غزالي عماد، أزمت النظام المالي العالمي (أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع الإشارة خاصة للأزمة العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2014، ص: 48.

الواردات الجزائرية المتأتية من المغرب والدول العربي من 14.3014 مليار دينار سنة 2000 إلى 273.1499 مليار دينار سنة 2013 ثم انخفضت سنة 2014 لتبلغ قيمة قدرها 217.2243 مليار دينار ، في حين أن الواردات المحلية من الدول الإفريقية كانت متذبذبة من سنة (2000-2011) وبدأت في الانخفاض تدريجيا من 2012 حيث قدرت بـ 57.4327 مليار دينار إلى أن وصلت إلى 35.7676 مليار دينار سنة 2014.

أما فيما يخص صادرات الجزائر إلى المغرب فقد شهدت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(2000-2014) حيث إنتقلت من 19.2237 مليار دينار سنة 2000 إلى 239.7094 مليار دينار سنة 2014 ، أما الصادرات بالنسبة لكل من الدول العربية والإفريقية فهي كانت متذبذبة إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بمجموع التبادل التجاري الخارجي للجزائر، وهو ما دفع بهذه الأخيرة إلى الانضمام لمنطقة التجارة العربية الحرة مطلع 2009 وقامت بإبلاغ المنافذ الجمركية بتطبيق الإعفاء الكلي على السلع عربية المنشأ والمستوردة للجزائر لغرض تعزيز مكانة التجارة العربية مع الجزائر وتطويرها وتشجيع حركتها فيما بين الدول العربية والجزائر في ظل انتظار النتائج المرجوة على كل من المدى المتوسط والطويل.¹

الشكل رقم: (02-04) التوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات الجزائرية لسنة 2014.



المصدر: من معطيات الجدول رقم (02-09) والجدول رقم (02-10) المتواجدان في الملحق رقم (02).

¹ - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179، 180.

المبحث الثالث: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2014)

عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية العقد الأول من القرن الحالي عدة برامج استثمارية الغرض منها هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني، ولتقييم فعالية هذه البرامج الاستثمارية، سيتم تحليل تطور الناتج المحلي الخام ومعدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2014)

يتم استخدام مؤشر الناتج المحلي الخام كمقياس لمعرفة أداء الاقتصاد الوطني من جهة، أما من جهة أخرى فهو يساعد في معرفة نسبة القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية المكونة له.

أولاً: تحليل تطور الناتج المحلي الخام حسب مكونات الإنفاق للفترة (2000-2014): يتكون الناتج المحلي الخام حسب مكونات الإنفاق من إجمالي الاستهلاك النهائي للعائلات والإدارات العمومية وإجمالي الاستثمار بالإضافة إلى صافي صادرات السلع والخدمات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02 - 11): تطور الناتج المحلي الخام حسب مكونات الإنفاق للفترة (2000-2014).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الاستهلاك النهائي للعائلات	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	تغير المخزون	صافي صادرات السلع والخدمات (الصادرات - الواردات)	الناتج المحلي الخام
2000	1714188.0	560135.9	852628.7	119032.4	877528.8	4123513.9
2001	1847731.2	624559.1	965462.5	169139.4	620220.9	4227113.1
2002	1989324.1	700447.4	1111309.3	275073.1	446628.4	4522773.3
2003	2126300.2	777521.8	1265164.5	328424.5	754910.1	5252321.1
2004	2371024.5	846896.2	1476902.6	568511.4	885781.9	6149116.7
2005	2553030.1	865879.1	1691640.3	702212.6	1749222.2	7561984.3
2006	2695579.6	954867.8	1969457.9	595524.8	2286205.6	8501635.8
2007	2963819.6	1089003.0	2462124.4	761767.0	2076172.4	9352886.4
2008	3333285.8	1458540.4	3228343.2	896307.4	2127256.8	11043703.5
2009	3743918.6	1609366.2	3811419.1	861238.3	-57916.9	9968025.3
2010	4115566.7	2065757.5	4350922.3	617217.7	842099.6	11991563.9
2011	4548233.7	3015170.3	4620306.8	919097.1	1485724.1	14588531.9
2012	5210992.1	3293471.7	4992412.0	1344087.8	1367734.8	16208698.4
2013	5769782.6	3185708.1	5690894.4	1529813.1	467635.4	16643833.6
2014	6264724.7	3343478.8	6311828.4	1534883.1	-249808.7	17205106.3

Source :Office national des statistique, **évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).**

Disponible sur le site :<http://www.ons.dz>, Le 11/02/2017,22 :12.

يتضح من الجدول رقم (02 - 11) الأهمية الكبيرة للإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي في تكوين مجموع الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2014)، حيث تراوحت قيمته ما بين 1714.18 مليار دينار سنة 2000 و 6264.72 مليار دينار سنة 2014 أي بزيادة قدرها 265.46% أي أنه تضاعف بـ 3.5 مرة، لكن كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام حقق انخفاض ما بين سنة 2000 وسنة 2014 منتقلا من 41.57% سنة 2000 إلى 36.41% سنة 2014، كما شهد إجمالي التكوين الرأسمالي إرتفاعا حقيقيا خلال فترة الدراسة من 852.62 مليار دينار وبنسبة 20.67% من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 2000 إلى 6311.82 مليار دينار وبنسبة 36.68% من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 2014، وهذا نتيجة برامج الاستثمارات العامة المعتمدة خلال الفترة (2001 - 2014) وما حملته من مبالغ ضخمة مقدرة بـ 25139.7 مليار دينار من أجل تنفيذ مشاريع متنوعة،¹ بالإضافة إلى ذلك ساهم التحسن في إيرادات الصادرات من المحروقات في تراكم رؤوس الأموال وهو المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تكوين رؤوس الأموال، أما مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية، تميز بالارتفاع طوال الفترة المدروسة منتقلا من 560.13 مليار دينار سنة 2000 إلى 3343.47 مليار دينار سنة 2014 أي بنسبة 496.90% أي تضاعف بستة مرات، بسبب إرتفاع الإنفاق الحكومي على قطاع الإدارات العمومية والتي أخذت شكل زيادات معتبرة في أجور الموظفين وإقتناء تجهيزات للإدارات العمومية؛²

أما صافي صادرات السلع والخدمات شهد تذبذبا طوال الفترة المدروسة حيث بلغ قيم موجبة من سنة (2000-2008) إلا أنه سجل قيم سالبة سنتي 2009 و2014 وهذا راجع بالأساس إلى تدهور قيمة الصادرات من قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط؛

وما يمكن ملاحظته أيضا هو التطور الإيجابي للناتج المحلي الخام طوال الفترة المدروسة، باستثناء التراجع المسجل سنة 2009*، حيث إنتقل من 41235.13 مليار دينار سنة 2000 إلى 17205.10 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع بالأساس إلى الحجم الهائل للإنفاق الحكومي على برامج الاستثمارات العامة الذي غذته إلتعاشات إيرادات المحروقات.

ثانيا: تحليل تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاعات المحددة له للفترة (2000 - 2014): يتم حساب الناتج المحلي الخام حسب زاوية الإنتاج من أجل معرفة نسبة مساهمة مختلف القطاعات المكونة له وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ إبراهيم بلحيمر، طارق أبو مازن قندوز، تطورات الناتج الداخلي الخام للفترة 1995 - 2010 (قراءة على ضوء مؤشري التنافسية الإجمالي

ومدركات الفساد، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات السلبية للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي، 28 و29 أكتوبر 2014، ص:05.

² منصور بن عمارة، منيرة سليمان، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي

في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 02

03- نوفمبر 2016: ص ص: 11-12.

* تراجع لسنة 2009 بسبب تدهور أسعار النفط كمخلفات للأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الجدول رقم (02-12): تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاعات المحددة له للفترة (2000-2014)

(الوحدة نسبة مئوية)

السنوات	الفلاحة %	المحروقات %	الصناعة %	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2000	9.0	41.9	7.5	8.7	32.9
2001	10.5	36.7	8.0	9.1	35.5
2002	10.1	35.7	8.1	9.9	36.2
2003	10.6	38.6	7.3	9.2	34.3
2004	10.2	40.7	6.8	8.9	33.5
2005	8.2	47.4	5.9	8.0	30.4
2006	8.0	48.5	5.6	8.4	29.5
2007	8.0	46.4	5.4	9.4	30.9
2008	7.0	48.1	5.0	9.2	30.6
2009	10.0	33.6	6.2	11.8	38.3
2010	9.0	37.2	5.5	11.2	37.1
2011	8.6	38.2	4.8	9.7	38.4
2012	9.4	36.6	4.8	9.9	39.9
2013	10.7	32.3	5.0	10.6	41.5
2014	11.1	29.2	5.2	11.2	43.2
المتوسط	9.36	39.40	6.07	9.68	35.46

Source :Office national des statistique, évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).

Disponible sur le site :<http://www.ons.dz>, Le 11/03/2017, 14 :11.

وفقا للجدول رقم (02-12) يمكن ترتيب القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة كما يلي:

- قطاع المحروقات: قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة بنسبة 39.40% في المتوسط، ما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الأساسي في تكوين إجمالي الناتج المحلي ولكن ما يجب الإشارة إليه هو إلتماس تراجع في نسبة مساهمته خلال سنة 2009 وخلال الفترة (2012 - 2014) بحيث تم تسجيل نسبة 48.1% سنة 2008 لتتراجع إلى 33.6% سنة 2009، ليتكرر مشهد التراجع مع بداية سنة 2012 التي سجلت نسبة 36.6% لتتراجع إلى 29.2% سنة 2014، ويرجع تفسير هذا التراجع من حين لآخر إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

- قطاع الخدمات: تمكن هذا القطاع من تحقيق نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 35.46% في المتوسط، كما سجل أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 بنسبة 43.2% وذلك يرجع بالأساس إلى ما جاءت به برامج الإنعاش الاقتصادي من تشجيع لقطاع الخدمات وبخاصة قطاع النقل والاتصالات،¹ وهذا ما يؤكد مدى الأهمية التي تليها الحكومة لهذا القطاع الحيوي، الذي يشهد منذ بداية الألفية الثالثة تحولات ديناميكية عميقة؛

¹ - ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر من أهم القطاعات التي إستفادت بشكل كبير من برامج الإنعاش الاقتصادي من حيث حجم الإنفاق العام الموجه له، وهو ما ساهم في تحقيقه لنسبة 9.68% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا من أجل تجويد الهياكل القاعدية وتحسين الأداء الإستراتيجي للبنى التحتية والمرافق العامة؛¹

- قطاع الفلاحة: تعد مساهمة هذا القطاع هامشية إذا ما قورنة بمساهمة قطاعي المحروقات والخدمات، حيث لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 9.36% في المتوسط خلال الفترة المدروسة، وتبقى النتائج المحققة دون الأهداف المرجوة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي بنسبة 10%،² كما أن هذا القطاع يتميز بتأثره بالظروف المناخية حيث شهدت سنة 2009 موسم حصاد إستثنائي (نمو ب 20% في الحجم) غير أن هذا النمو تدرج سنة 2011 ليصبح يمثل فقط ما نسبته 8.6% من PIB،³ لتشهد الفترة (2012 - 2014) بعضا من الانتعاش حيث تحسنت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام منتقلة من 9.4% سنة 2012 إلى 11.1% سنة 2014 ويأتي هذا في ظل سعي الدولة الجزائرية في تحسين هذا القطاع والدفع به إلى الأمام، وحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن 70% من المنتجات الفلاحية المستهلكة بالجزائر يتم إنتاجها محليا في حين يتم إستيراد 30% المتبقية ومع ذلك تبقى الجزائر بعيدة المنال في بلوغ دالة هدف الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، رغم أن القطاع يزخر بإمكانات هائلة في العديد من الفروع والشعب الفلاحية لكن الحلقة المفقودة هي الاستخدام الفعال والعقلاني للحقول الفلاحية؛⁴

- قطاع الصناعة: يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي لعجلة التنمية المستدامة في البلدان المتقدمة ولكن في الجزائر لم يعرف القطاع وجه النور طوال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث سجل نسبة نمو متدنية قدرت ب 4.12% كمتوسط، وهذا ما يدل على عدم تجاوبه مع ما جاء به هذا البرنامج، ويرجع ذلك إلى تراكم الديون وعجز الجانب الإستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة،⁵ وإرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية المستوردة،⁶ مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وإنعكس ذلك على عدم قدرتها على مواجهة المنافسة سواء في السوق الدولية وحتى في السوق المحلية والدليل على ذلك هو غزو المنتجات الصينية والتركية السوق الوطنية.⁷

¹ - إبراهيم بلحيمر، طارق أبو مازن قندوز، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² - ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

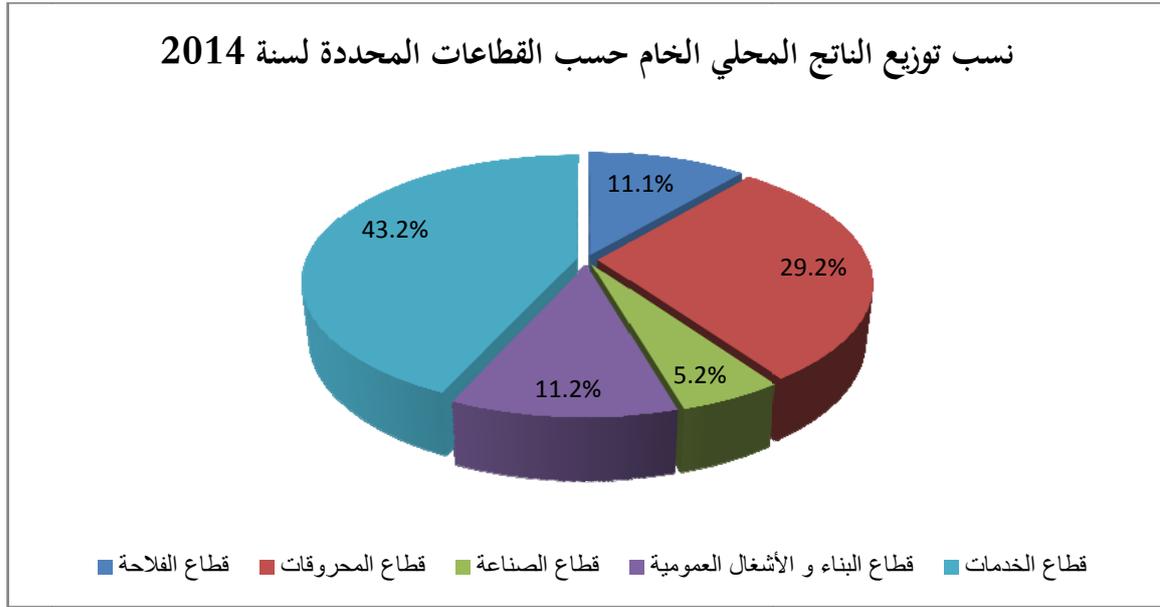
⁴ - إبراهيم بلحيمر، طارق أبو مازن قندوز، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

⁵ - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

⁶ - إبراهيم بلحيمر، طارق أبو مازن قندوز، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

⁷ - ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

الشكل رقم (02-05) نسب توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات المحددة له لسنة 2014.



المصدر: معطيات الجدول رقم (02-12).

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000 – 2014)

يتمثل الهدف الأساسي من سياسة الإنعاش الاقتصادي في الاتجاه نحو حفز معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي، ويتطلب توضيح أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي تحديد تطور معدلات النمو الحقيقية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

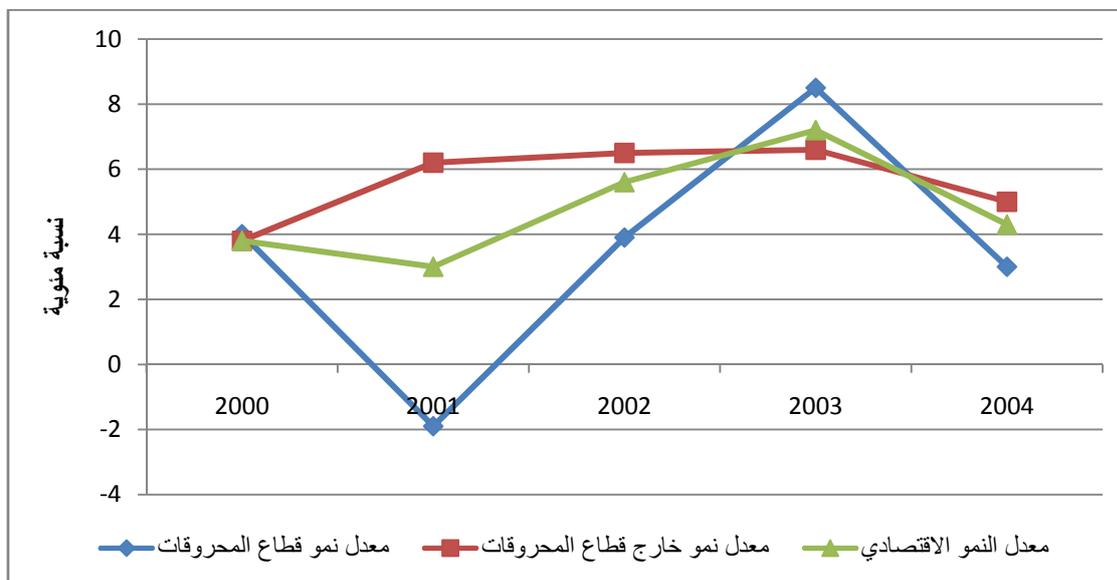
بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-13) الموجود في الملحق رقم (02) سيتم تحليل معدلات النمو الاقتصادي الخاصة بالفترة (2000-2014) وذلك على أساس ثلاث مراحل أساسية لتتوافق مع البرامج الاستثمارية المعتمدة وهذا كما يلي:

المرحلة الأولى: (2000 – 2004): تتوافق هذه المرحلة مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة (2001 – 2004) والتي شهدت تحسنا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي، حيث وصلت أوجها ببلوغها نسبة 7.2% سنة 2003، وتفسير هذا النمو المطرد يرجع أساسا إلى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر لنفس السنة بـ 8.5%¹، وبالمقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات أرقاما متواضعة إلى حد ما إذ بلغ معدل النمو المتوسط نسبة 6.34%، وإجمالي مقدار تغيره قدر بـ 1.2%، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ - عبد الرزاق مدوري، عرض وتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001

– 2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11 – 12 مارس 2013، ص: 14.

الشكل رقم (02 - 06): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2000 - 2004).



المصدر: من معطيات الجدول رقم (02-13).

يتبين من الشكل رقم (02-06) بأن معدل النمو الاقتصادي لديه نفس منحى معدل نمو قطاع المحروقات، مما يكشف عن مدى قوة الترابط بين هذين المؤشرين، بينما معدل نمو قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه الذي سلكه معدل النمو الاقتصادي؛ فالقطاع الفلاحي شهد معدلات نمو متأرجحة بين الصعود والنزول، فأعلى نسبة تم تسجيلها هي 19.5% سنة 2003، لتتخف بعدها مباشرة إلى مستوى 5.4% سنة 2004، فهذا الأمر يعكس مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع، الذي لم يتجاوز معدل 0.25% طيلة فترة المخطط (وفق إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010)¹؛ أما القطاع الصناعي فمعدلات نموه لا تتجاوز نسبة 3.38% في المتوسط وهي نسبة جد ضعيفة في قطاع حساس يمثل القاطرة الاقتصادية لأي بلد يريد تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي؛

ويمكن اعتبار قطاع البناء والأشغال العمومية المستفيد الكبير من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة المخطط، حيث قدر معدل نموه سنة 2002 بـ 10.3% بعدما كان في مستوى 5.1% سنة 2001، ويرجع هذا إلى زيادة الإنفاق الحكومي نحو هذا القطاع²، ليسجل قطاع الخدمات معدلات نمو مقبولة حيث تبلغ في المتوسط نسبة 6.4%.

أما المرحلة الثانية: (2005 - 2010) والتي تم فيها تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة المسار التنموي فشهدت تراجعاً ملموساً في معدل النمو الاقتصادي حيث إنخفض بين سنتي 2005 و 2006 من 5.9% إلى 1.7% فقط، ويرجع

¹ - عبد الرزاق مدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

² - المرجع السابق، ص: 19.

سبب هذا التراجع إلى تدهور معدل نمو قطاع المحروقات إلى 3- %، نظرا لبرمجة صيانة منشآت الإنتاج في القطاع والتي أثرت سلبيا على نمو حجم إنتاج المحروقات؛¹

لتسجل سنة 2007 معدل نمو إقتصادي يقدر بـ 3.4% وسنة 2008 نسبة نمو بـ 2.4% و سنة 2009 نسبة 1.6% وهو ما يستدعي الوقوف عند هذه السنة التي عرفت أقل معدل نمو إقتصادي، نتيجة تدهور معدل نمو قطاع المحروقات الذي سجل نسبة تراجع بـ 3%، نتيجة الأضرار التي خلفتها تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والمتمثلة في تراجع نمو الاقتصاد العالمي ما قلص من الطلب على النفط وتأثير ذلك بشكل مباشر على أسعاره.²

في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا لا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو 9.78%، وهذا راجع إلى عزم الدولة على إستمرارية تنفيذ برنامجها القاسي بتدعيم البنى التحتية، و هو ما عرفه أيضا قطاع الخدمات من حيث التحسن الطفيف في معدل نموه الذي قدر بـ 8.5% في المتوسط، أما القطاع الفلاحي يمكن القول بأنه رهين الظروف المناخية يتحسن بتحسنها ويتدهور بتدهورها، حيث عرف معدل نمو لا بأس به سنة 2006 بـ 8.1% ليتراجع إلى 3.8- % سنة 2008 بسبب الجفاف الذي ضرب البلاد،³ ليقفز إلى 21.1% سنة 2009 بفضل تحسن الظروف المناخية مما إنعكس بالإيجاب على مردود الحبوب ليتراجع من جديد إلى 4.9% سنة 2010،⁴ ويبقى في تذبذب إلى غاية سنة 2014، ليبقى قطاع الصناعة الذي لم يشهد أي تغيير، فمعدلات نموه مازالت ضعيفة إذ لا تتجاوز نسبة 5%.

المرحلة الثالثة (2010 - 2014): تم فيها تطبيق برنامج التنمية الخماسي عرفت هذه المرحلة تحسنا نوعا ما في معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغت في المتوسط نسبة 3.3%، بالإضافة إلى التحسن الطفيف المسجل في نمو القطاعات خارج المحروقات، أما بالنسبة لقطاع المحروقات فلا يزال يسجل معدلات نمو سالبة.

المطلب الثالث: تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2014)

يمكن توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول رقم (02-14) الموجود في الملحق رقم 02 حيث يتبين بأن قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في إمتصاص القوى العاملة في الجزائر، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف الطبقة المشتغلة حيث إنتقل عدد العمال بالقطاع من 2513 مليون عامل سنة 2000 إلى 6260 مليون عامل سنة 2014، حيث تفسر هذه الزيادة بتحرر قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، وكذا قطاع النقل والاتصالات بسبب إرتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات المعنية،⁵ بالإضافة إلى نمو القطاع الخاص

¹ - إبراهيم بلحيمر، طارق أبو مازن قندوز، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

² - بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 03 - 04.

³ - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

⁴ - سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

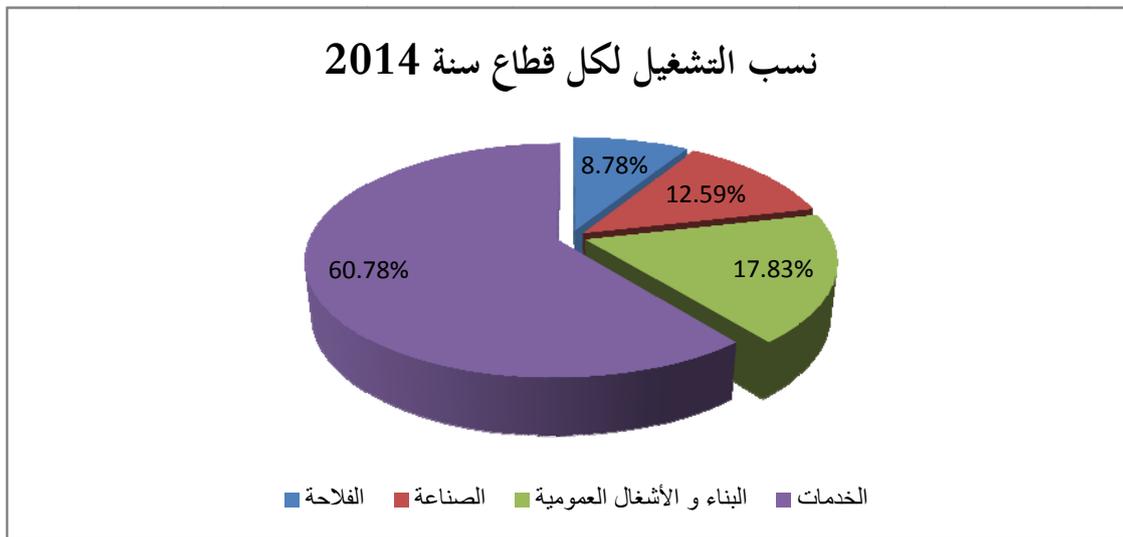
⁵ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص

إقتصاد كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 167.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،¹ ثم يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة ثاني المستقطبين للقوى العاملة بنسبة مساهمة تقدر بـ 20.10% في المتوسط، وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة تقدر بـ 17.11% كمتوسط خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى إهتمام الجزائر بقطاع البنى التحتية منذ سنة 2000 ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على مدى العشرية المقبلة خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية،² أما قطاع الصناعة فيعد القطاع الوحيد الذي سجل نسبة مساهمة ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة مساهمته 10.52% في المتوسط، فهذه النتائج تؤكد بأن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الاقتصادي.

من التحليل السابق يتضح بأن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي كان أكثر وقعا على قطاع الخدمات والأشغال العمومية، أما فيما يخص القطاع الفلاحي فبالرغم من تسجيله ثاني نسبة مساهمة في إستقطاب اليد العاملة، وتسجيله معدلات نمو إيجابية خلال الفترة (2000 – 2008) الشيء الذي يلفت الانتباه هو بداية تراجع هذا القطاع من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 وإنعكاس ذلك على معدلات النمو بحيث تدرج عدد العمال من 1242 مليون عامل سنة 2009 إلى 899 عامل سنة 2014، وهذا ما يؤكد عدم فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يخص مستويات أداء القطاع الفلاحي، ليبقى في الأخير القطاع الصناعي الذي تعتبر مساهمته في إمتصاص فائض العمالة جد ضئيلة، وذلك للمشاكل التي يعاني منها وبالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والإبتكار، وكذا غياب مناخ إستثمار موافق للصناعة خارج قطاع المحروقات، وهذا بسبب وجود مشكل العقار الصناعي، الأمر الذي فتح المجال لبعض من الفئات غير المنتظمة أن تنشط وبكثرة في القطاع غير الرسمي.³

الشكل رقم (02 - 07) نسبة المستفيدين من مناصب العمل حسب القطاعات الاقتصادية



المصدر: من معطيات الجدول رقم (02-14) الموجود في الملحق رقم (02).

¹ - أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلبي محمد أو لحاج البويرة، الجزائر، العدد: 20 جوان 2016، ص: 261.

² - ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

³ - كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

خاتمة الفصل:

لقد سعت السلطات الجزائرية لإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد الوطني الذي تضرر كثيرا من الأزمة النفطية لسنة 1986، وذلك بإجراء إصلاحات هيكلية مدعمة ببرامج تنموية، تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومنه تحسين مستوى معيشة الأفراد.

فالدارس لوضعية الاقتصاد الجزائري يسجل نتائج إيجابية في مختلف المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014)، إلا أنه وما يجب التنبيه إليه في هذه الحالة أن هذه النتائج لا تعكس حقيقة الأداء الفعلي للاقتصاد الوطني، لأن الفضل يعود بالأساس إلى إنعاش أسعار المحروقات، فحين لم تعطي بقية القطاعات الاقتصادية قيمة مضافة للإقتصاد.

يعتمد هيكل التجارة الخارجية الجزائرية على قطاع المحروقات في عملية التصدير وتغطية الواردات، أما هيكل الناتج الداخلي الخام يعاني من ركود القطاعات الأساسية كالصناعة والفلاحة، وهو ما يستدعي ضرورة تبني نموذج جديد للنمو.

الفصل الثالث

تمهيد:

عرفت السوق النفطية تماويا كبيرا في أسعار المحروقات مع مطلع سنة 2014، وهذا ما شكل تحديا حقيقيا للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على هذا المورد الريعي كمصدر أساسي للدخل وهو ما يستدعي ضرورة دراسة أثر مختلف القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014) من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ليتم فيما بعد ذلك تحليل نموذج النمو الجديد الخاص بتنوع الاقتصاد الجزائري لأفاق سنة 2020 من خلال تحليل مختلف الاستراتيجيات التنموية لمختلف القطاعات الإقتصادية حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أما المبحث الثاني سيتم فيه تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)، أما المبحث الثالث سيتم التطرق فيه إلى إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي والصناعي في الجزائر، أما المبحث الرابع سيخصص لدراسة وتحليل إستراتيجيات التنمية لقطاعي السياحة والطاقات المتجددة.

المبحث الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد

في الواقع الاقتصادي لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسر فقط بمحدد واحد، وإنما ينبغي إدماج جميع المحددات و العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية، و في هذا المبحث سيتم دراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، من خلال تقديم تعريف له و تحديد أهم الفرضيات التي يعتمد عليها، بالإضافة إلى تقدير النموذج و الكشف عن المشاكل التي يتعرض لها و أهم الحلول لذلك.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نموذج الانحدار الخطي المتعدد

تتأثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من المتغيرات، وبغية الوقوف على تفسير ذلك يتم إستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كأداة للتحليل الاقتصادي.

أولاً: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يقوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على إفتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, X_3 \dots$ ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل الدالي كما يلي¹:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \xi_i, i=1 \dots n$$

حيث:

Y_i : المتغير التابع عند الفترة i ؛

$X_{i1}, X_{i2} \dots X_{ik}$: المتغيرات المستقلة عند الفترة i ؛

$\beta_0, \beta_1 \dots \beta_k$: معاملات النموذج

ξ_i : المتغير العشوائي

n : عدد المشاهدات المتاحة من قيم المتغيرات.

تعتبر المعادلات السابقة واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات الأتي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \dots + \beta_k X_{1k} + \xi_1$$

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \dots + \beta_k X_{2k} + \xi_2$$

$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_k X_{nk} + \xi_n$$

يمكن كتابة هذا النظام على الشكل المصفوفي التالي:

¹ - حسين علي بجيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص: 135-136.

$$Y = X\beta + \xi$$

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & X_{nK} \end{pmatrix}, \beta = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_n \end{pmatrix}, \xi = \begin{pmatrix} \xi_1 \\ \xi_2 \\ \vdots \\ \xi_n \end{pmatrix}$$

حيث :

$Y(n \times 1)$: المتغير التابع أو المفسر؛

$X(n \times (k+1))$: مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة؛

$\beta ((k+1) \times 1)$: شعاع المعالم؛

$\xi (n \times 1)$: شعاع الأخطاء.

ثانيا : فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد: يعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية :

- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ معدومة $E(\xi_i) = 0$ ؛

- تجانس تباين الأخطاء، أي تباين البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت $V(\xi^2) = \delta^2, \forall_i$ ؛

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن التباين المشترك بين البواقي يساوي الصفر، و هذا وفق الصيغة التالية:

$$\text{cov}(\xi_i, \xi_j) = 0, (\forall_i \neq j)$$

عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي، أي التباين المشترك بينهما يساوي الصفر؛ $\text{cov}(x_i, \xi) = 0, \forall_i$

التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي هو التوزيع الطبيعي.¹

المصفوفة X غير عشوائية و ثابتة، أي أن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، و بالإضافة إلى ذلك يفترض أن X ثابتة لضمان عدم

تغير المتغيرات المستقلة أي : $\text{cov}(x, \xi) = E(x, \xi) = 0$ ؛

عدد المشاهدات n هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة k ، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.²

¹ - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، دار المسيرة للنشر و التوزيع الأردن، 2013، ص:157.

² - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر و التوزيع دون ذكر بلد النشر، 2011، ص:59.

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج واختباره

هناك مجموعة من الأساليب والطرق التي من الممكن استخدامها بهدف التعرف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتي بدورها تسهل عملية اختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج.

أولاً: تقدير معلمات النموذج: هناك العديد من الطرق المستخدمة في عملية التقدير، ومن أهمها ما يلي¹:

1- طريقة المربعات الصغرى: تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة أن يكون مجموع

مربعات انحرافات القيم التقديرية لـ (\hat{y}_i) عن القيم الفعلية لها و هي (y_i) أصغر ما يمكن، أي يجب أن يتحقق الشرط التالي:

$$S = \sum (y - \hat{y}_i)^2 = \min$$

حيث :

$$S = \sum (y - a - b_1x_1 - b_2x_2 - \dots - b_nx_n)$$

تأخذ (S) أصغر قيمة ممكنة لها عندما تكون كل مشتقاتها الجزئية بالنسبة لـ $(a, b_1, b_2, \dots, b_n)$ مساوية للصفر؛ وهذا ما يسمح بالحصول على المعادلات الخطية التالية :

$$\begin{cases} \sum y = na + b_1 \sum x_1 + b_2 \sum x_2 + \dots + b_n \sum x_n \\ \sum yx_1 = a \sum x_1 + b_1 \sum x_1^2 + b_2 \sum x_1 x_2 + \dots + b_n \sum x_n x_1 \\ \sum yx_2 = a \sum x_2 + b_1 \sum x_1 x_2 + b_2 \sum x_2^2 + \dots + b_n \sum x_n x_2 \\ \vdots \\ \sum yx_n = a \sum x_n + b_1 \sum x_1 x_n + b_2 \sum x_2 x_n + \dots + b_n \sum x_n^2 \end{cases}$$

المعادلات السابقة هي معادلات خطية، المجهول فيها هي الثوابت $(a, b_1, b_2, \dots, b_n)$ ، بحل هذه المعادلات نحصل على قيم هذه الثوابت التي تجعل الدالة $(S(a, b_1, \dots, b_n))$ أصغر ما يمكن، بافتراض أن (Δ) هو المحدد الرئيسي لجملة المعادلات السابقة و أن $\Delta b_n, \Delta a, \Delta b_1, \dots$ هي المحددات الجزئية التي تسمح بحساب المعاملات

$$b_n = \frac{\Delta b_n}{\Delta}; b_1 = \frac{\Delta b_1}{\Delta}; a = \frac{\Delta a}{\Delta} \text{ فإن } b_n, \dots, b_2, b_1, a$$

و عليه تكون معادلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$\hat{y} = a + b_1x_1 + b_2x_2 + \dots + b_nx_n$$

¹ - علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص : 154-155.

ثانيا: إختبار جودة التوفيق و الارتباط: يمكن دراسة العلاقة بين المتغير التابع Y و عدة متغيرات مستقلة X_1, X_2, \dots, X_n من خلال معامل التحديد المتعدد كما يمكن توضيح هذه العلاقة بواسطة معامل الارتباط المتعدد، و هو ما سيتم التطرق إليه من خلال:¹

1- معامل التحديد المتعدد (R^2): يستخدم هذا النموذج لمعرفة مدى جودة توفيق خط الانحدار المقدر لكل من المتغير التابع و المتغير المستقل، و يحسب وفق الصيغة الرياضية التالية :

$$R^2 = 1 - \frac{\sum (y_i - \hat{y}_i)^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2}$$

2- معامل الارتباط المتعدد (R): و الهدف من هذا المعامل هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين المتغيرات و يحسب وفق الصياغة الرياضية الآتية :

$$r = \sqrt{1 - \frac{\sum (y_i - \hat{y}_i)^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

ثالثا : إختبار معنوية النموذج : تمر عملية الاختبار من خلال المراحل التالية :

1- تقدير تباين الأخطاء σ^2 و مصفوفة التباين و التباين المشترك Ω :²

يتم تقدير تباين الأخطاء من خلال العلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2}{n-k-1}$$

حيث:

$n-k-1$: عدد درجات الحرية.

أما مصفوفة التباين والتباين المشترك تحسب بالعلاقة التالية:

$$\Omega = \sigma_e^2 (X'X)^{-1}$$

2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: في هذا الاختبار يتم وضع فرضيتين أساسيتين بحيث:³

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_j = 0 \\ H_1: \beta_j \neq 0 \end{array} \right.$$

فرضية العدم:

الفرضية البديلة:

حيث:

$$j=0, 1, 2, \dots, k$$

¹ - علي مكيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-157.

² - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-63.

³ - المرجع السابق ص: 72.

وبعدها تتم عملية المقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولة عند درجة حرية $n-k-1$ بحكم أن النموذج الخطي متعدد ومستوى معنوية معين بقبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى حيث:

✓ إذا كانت قيمة « t » المحسوبة أكبر من قيمة « t » الجدولة، وذلك بالقيمة المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_j مقبولة إحصائياً؛

✓ إذا كانت قيمة « t » المحسوبة أقل من قيمة « t » الجدولة بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_j مرفوضة إحصائياً؛

3- إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد (إختبار فيشر):¹ يستخدم هذا الإختبار لمعرفة مدى دقة النموذج و ذلك بإختبار معنويته الإحصائية، و يعتمد على فرضيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \beta_j = 0 & \text{فرضية العدم:} \\ H_1: \beta_j \neq 0 & \text{الفرضية البديلة:} \end{cases}$$

و بعدها يتم حساب قيمة F المحسوبة و مقارنتها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية معين و درجتي حرية $(k, n-k-1)$ ، بهدف قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت :

✓ قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولة، فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن للنموذج معنوية إحصائية ؛

✓ قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولة، فإننا نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة، أي أنه ليس للنموذج معنوية إحصائية.

المطلب الثالث : مشاكل تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

تعرض عملية قياس اقتصادي ثلاث مشكلات أساسية تتمثل في: مشكلة التعدد الخطي و مشكلة الارتباط الذاتي و مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

أولاً : مشكلة التعدد الخطي: لفهم هذا الإشكال لابد من تحديد طبيعته و أسبابه و مختلف آثاره، بالإضافة إلى طرق الكشف عنه و معالجته، و هو ما سيتم التطرق إليه من خلال العناصر التالية:²

1- طبيعة التعدد الخطي : يقصد بها وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج الانحدار المراد دراسته لـ K من متغيرات الانحدار المتضمنة في النموذج (X_1, X_2, \dots, X_k) ، فإذا كانت هذه العلاقة خطية تامة، معنى ذلك أن معامل الارتباط يساوي واحد، ففي هذا الحالة لا يمكن فصل أثر X_1 و X_2 عن بعضها البعض .

2- أسباب حدوث ظاهرة التعدد الخطي: تلخص هذه الأسباب في :

✓ من الممكن أن تتغير بعض المتغيرات المستقلة سوياً و في نفس الاتجاه، وهو ما يصعب من عملية عزل تأثيراتها الفردية على المتغير التابع؛

¹ - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 180 - 181.

² - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي : النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، الأردن 1998، ص ص : 485 - 502.

✓ عند استخدام المتغيرات المتخلفة زمنيا كمتغيرات تفسيرية في النموذج.

3- آثار التعدد الخطي: عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج ما مع وجود تعدد خطي فإنه يترتب عليه بعض النتائج أهمها:

✓ إذا كان التعدد الخطي تاما فإن تقدير معاملات النموذج تكون محددة و من ثم تكون غير دقيقة؛

✓ الخطأ المعياري لهذه التقديرات يمكن أن يكون كبير جدا.

4- طرق إختبار وجود مشكلة التعدد الخطي: هناك عدد من الاختبارات لاكتشاف التعدد الخطي و من أهمها ما يلي:

أ- إختبار Firsch: يشير هذا الاختبار إلى أن خطورة التعدد الخطي تعتمد على درجة الارتباط بين X_1 و X_2 فضلا عن معامل التحديد R^2_{y,x_1,x_2} ، حيث يتم استعمال العناصر الآتية في عملية الاختبار و هي: δ_e ، $r_{x_1x_2}$ ، R^2_{y,y_1,y_2} و يتم الإجراء وفقا لهذا الاختبار عن طريق إيجاد معادلة الانحدار للمتغير التابع على كل من المتغيرات المستقلة عل حدة، ثم تقييم نتائج التقدير المتحصل عليها من حيث قيمة معامل التحديد R^2 و الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الانحدار، و من ثم إجراء إختبار المعادلة المقدرة التي تكون نتائج تقديرها أكثر قبولاً من باقي المعادلات المقدرة، و هذا تحت الشروط التالية :

✓ أن تكون قيمة معامل التحديد R^2 الخاصة بها أكبر من مثيلتها لأي معادلة مقدرة أخرى؛

✓ أن تكون الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الانحدار الخاصة بها أقل من مثيلتها لأي معادلة مقدرة أخرى.

ب- إختبار Farra – Glauber : هذا الاختبار يشمل على ثلاثة اختبارات أساسية هي :

✓ إختبار مربع كاي x^2 chi-square: لتطبيق هذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

✓ حساب قيمة محدد التعدد الخطي (det) والتي تمثل معاملات الارتباط البسيطة بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة على حدة، حيث نميز ثلاث حالات لذلك كما يلي:

* إذا كانت قيمة محدد الارتباط $\det=0$ ، فإن ذلك يعني وجود ارتباط خطي تام، أي $r_{x_1x_2}=1$ و $r_{x_2x_1}=1$.

* إذا كانت قيمة محدد الارتباط $\det=1$ ، معنى ذلك عدم وجود أي ارتباط بين X_1 و X_2 أي $r_{x_1x_2}=0$ و $r_{x_2x_1}=0$.

* إذا كانت قيمة محدد الارتباط محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح أي $0 \leq \det \leq 1$ لا بد من إختبار الفرضيات التالية :

H_0 : فرضية العدم و التي تعني عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة.

H_1 : الفرضية البديلة و التي تعني وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة

و هو ما يتطلب حساب قيمة X^2 من خلال العلاقة التالية:

$$x^2 = - \left[N-1 - \frac{1}{6}(2k+5) \right] \ln \det$$

حيث:

n: عدد المشاهدات.

K: عدد المتغيرات المستقلة

$\ln \det$: اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية.

وبعد احتساب قيمة X^2 يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية

$$\frac{1}{2} k (k - 1)$$

فإذا كانت قيمة X^2 المحسوبة < قيمة الجدولية، فيتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والعكس صحيح؛
 ✓ اختبار إحصائية **F**: يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد المتغير المستقل (X_j) الذي ارتبط خطأ مع غيره من المتغيرات المستقلة (k) وتسبب في إحداث مشكلة تعدد خطي، بحساب معامل التحديد المتعدد R^2 بين كل متغير في النموذج (X_j) وبقية المتغيرات المستقلة (K) والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F_j = \frac{R^2 / (k - 1)}{(1 - R^2) / (n - k)}$$

و بعد احتساب قيمة (F_j) يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية مساوية إلى ($k-2$), ($n-k-1$) للبسط والمقام و بمستوى معنوية معين بهدف قبول أو رفض أحد هاتين الفرضيتين :

$$\begin{cases} H_0: R^2 = 0 \\ H_1: R^2 \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت $F < F$ المحسوبة فيتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) و هو ما يعني أن المتغير X_j مرتبط خطأ مع بقية المتغيرات المستقلة و العكس صحيح؛

✓ اختبار إحصائية **t**: يعتمد هذا الاختبار بدوره على قيم معاملات الارتباط الجزئية ما بين كل اثنين من المتغيرات المستقلة (T_{ij})، بصورة منفردة بافتراض أن بقية المتغيرات المستقلة في النموذج ثابتة و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي كما يلي:

$$t_{ij} = \frac{r_{x_i x_j} \sqrt{n - k}}{\sqrt{1 - r_{x_i x_j}^2}}$$

و بعد احتساب قيمة t_{ij} يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية ($n-k$) و مستوى معنوية معين لتحديد قبول أو رفض أحد الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : r_{x_i x_j} = 0 \\ H_1 : r_{x_i x_j} \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 و تقبل H_1 أي أن الارتباط الجزئي بين المتغيرين X_i , X_j معنوي و العكس صحيح.

5- طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي: تتمثل أهم الطرق المستخدمة في معالجة مشكلة التعدد الخطي في :

✓ زيادة حجم العينة؛

✓ الاستعانة ببعض المتغيرات من الفترات السابقة؛

✓ حذف أو إضافة متغير جديد.

ثانياً: مشكلة الارتباط الذاتي: لفهم مشكلة الارتباط الذاتي لا بد من تحديد طبيعتها وأسبابها ومختلف أثارها بالإضافة إلى طرق الكشف عنها وحلها وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي :

1- طبيعة مشكلة الارتباط الذاتي:¹ تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وبعض بيانات المقطع العرضي، بين قيم المتغير العشوائي في الفترة t وبين قيمته في الفترات السابقة $(t-n)$ أي أن التباين المشترك للمتغير العشوائي لا يساوي صفر.

$$\text{Cov}(\xi_i, \xi_i) \neq 0$$

2- أسباب و أثار مشكلة الارتباط الذاتي: فيما يخص الأسباب فتمثل في:²

✓ إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره؛

✓ الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج؛

✓ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

أما وجوده يؤثر سلباً على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث:

✓ يمكن أن تكون المقدرات غير متحيزة؛

✓ تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل مما يمكن.

3- اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي : هناك العديد من الطرق للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وأهمها ما يلي:³

أ- اختبار درايبين واستون **Durbin-waston**: يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في إكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى و يهدف إلى إختبار الفرضيات التالية :

$$\left[\begin{array}{l} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{array} \right.$$

لاختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية دريبين واستون :

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{\xi}_i - \hat{\xi}_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n \hat{\xi}_i^2}$$

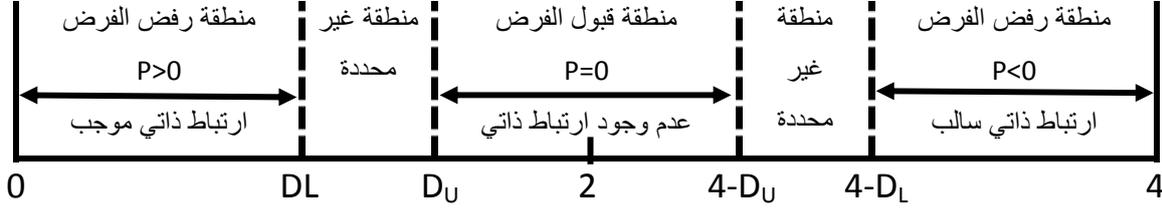
¹ - كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي (النظرية و التحليل)، ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص143.

² - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97-98.

³ - المرجع السابق، ص: 98-99.

حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للاختبار و تأخذ قيمتها بين 0 و 4 كما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (01-03) اختبار DW



المصدر: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي: النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص: 452

يوضح الشكل رقم (01-03) القيم الجدولة للاختبار، والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب، أو تجعل نتيجة الاختبار غير محددة، و توجد قيم كل من الحددين الأعلى و الأدنى لـ (d_L, d_U, d) في الجدول الإحصائي لتوزيع درين واستون.

كما يوضح اختبار درين واستون من طرف واحد ما يلي:

✓ إذا كانت $DW < d_L$ أو $DW > 4 - d_L$ يرفض H_0 ؛

✓ إذا كانت $DW > d_U$ أو $4 - d_U > DW$ يقبل H_0 ؛

✓ إذا كانت $4 - d_U \leq DW \leq 4 - d_L$ أو $d_L \leq DW \leq d_U$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة؛ و من ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

4- تقدير معامل الارتباط الذاتي:¹ هناك عدة طرق لتقدير معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (p) نذكر منها:

أ- طريقة اختبار إحصائية DW : و تعطى بالصيغة الرياضية التالية :

$$\hat{p} = [1 - (0.5dw)]$$

ب- طريقة ثيل-نايجر (Thil-Nagar): يتم تقدير معامل الارتباط الذاتي (\hat{p}) من خلال استخدام الصيغة التالية:

$$\hat{p} = \frac{n^2 [1 - \frac{dw}{2}] + (k + 1)^2}{n^2 - (k + 1)^2}$$

حيث أن :

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة؛

K+1: تمثل عدد معاملات الانحدار المقدرة.

¹ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 464 - 466.

ج- طريقة **cochrane orcutt**: يتم تقدير معامل الارتباط الذاتي باستخدام هذه الطريقة المقترحة و ذلك بواسطة تقدير قيم المتغير العشوائي و يعطى ذلك بالصيغة الرياضية التالية :

$$\hat{p} = \frac{\sum \hat{\xi}_i - \hat{\xi}_{i-1}}{\sum (\hat{\xi}_i)^2}$$

5- معالجة مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى : تتوقف الطريق التي يعالج فيها مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

على سبيل حدوث المشكلة و هو ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:¹

- ✓ عندما يكون السبب هو إهمال متغير أو متغيرات مستقلة من النموذج يتعين إضافة ذلك المتغير أو المتغيرات إلى النموذج؛
- ✓ عندما يكون سبب المشكلة هو الصياغة الغير دقيقة فإن المعالجة تتوقف على إعادة صياغة النموذج المراد دراسته من واقع العلاقة؛
- ✓ أما إذا كان سبب المشكلة هو وجود علاقة فعلية بين قيم حد الخطأ و المتغير العشوائي، فتصبح معالجتها عن طريق تحويل متغيرات المستقلة باستخدام طريقة التحويل، طريقة الفرق العام، طريقة الفرق الأول، طريقة التكرار .

ثالثا : مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:² تظهر هذه المشكلة عندما يكون تباين المتغير العشوائي (ξ) غير ثابتة لكل قيم المتغير

$$\text{Var}(\xi) \neq \sigma_{\xi}^2 \quad \text{المستقل } (x_i) \text{ أي:}$$

و هذا سبب ضعف جودة البيانات مما يؤدي إلى زيادة تباين حد الخطأ σ_{ξ}^2 و لاكتشاف هذا الخطأ هناك عدة طرق و من أبسطها طريقة معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman)

1- خطوات استخدام طريقة معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman): تتمثل هذه الخطوات في ما يلي:

$$e_i = y_i - \hat{y}_i \quad \checkmark \text{ حساب } e_i \text{ قيم البواقي حيث :}$$

✓ ترتيب قيم المطلقة للبواقي $|e_i|$ ؛

✓ تقدير معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (RS) باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$r_s = 1 - \left[\frac{6 \sum d_i^2}{n(n^2 - 1)} \right]$$

حيث أن:

d_i : تمثل الفرق ما بين رتبة القيم المطلقة يحد الخطأ $|e_i|$ و رتبة المتغير المستقل (x_i) المناظرة؛

n : عد المشاهدات .

¹ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 469 - 1470.

² - حسين علي بحيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 271 - 272.

✓ إيجاد قيمة t المحسوبة من خلال الصيغة التالية :

$$t = \frac{r_s \sqrt{n-2}}{\sqrt{1 - r_s^2}}$$

✓ يتم مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية عند درجة حرية $(n-k+1)$ ، فإذا كانت t المحسوبة $< t$ الجدولية يتم قبول فرضية العدم H_0 أي توجد مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ ورفض الفرضية البديلة والعكس صحيح.

المبحث الثاني: نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)

سيتم في هذا المبحث دراسة أثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الأول: صياغة وتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)

سيتم في موضوع هذه الدراسة القياسية التعرف على أثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014)، ولتحديد الشكل العام لهذا النموذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة. لقد تم إحصاء جميع المتغيرات في الجدول رقم (03-01) والموجود في الملحق رقم (03) والذي من خلاله سيتم دراسة أثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2014).

وعليه سيتم دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع وقطاع الفلاحة AGR والقطاع الصناعي IND وقطاع المحروقات HYD كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع، وذلك خلال سلسلة زمنية (2000-2014). بعد التعرف على المتغيرات التي يجوبها النموذج القياسي، يتم تحديد الشكل العام للنموذج كمايلي:

$$GDP = f(AGR, IND, HYD)$$

يتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج الداخلي الخام، والذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 AGR + \beta_2 IND + \beta_3 HYD + \xi_i$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛

AGR: قطاع الزراعة؛

IND: قطاع الصناعة؛

HYD: قطاع المحروقات؛

ξ_i : حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

يتم الاعتماد على برنامج 8 EViews لتقدير النموذج كمايلي:

الجدول رقم (03-02): نتيجة تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج الداخلي

الإجمالي للفترة (2000-2014)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 14:08
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1498.300	504.0769	-2.972365	0.0127
IND	6.805994	3.059289	2.224698	0.0480
HYD	1.132531	0.102815	11.01519	0.0000
AGR	4.453953	0.974224	4.571796	0.0008
R-squared	0.998235	Mean dependent var	9822.719	
Adjusted R-squared	0.997754	S.D. dependent var	4660.460	
S.E. of regression	220.8885	Akaike info criterion	13.85637	
Sum squared resid	536708.8	Schwarz criterion	14.04518	
Log likelihood	-99.92278	Hannan-Quinn criter.	13.85436	
F-statistic	2073.725	Durbin-Watson stat	0.937520	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

بعد إستخدام برنامج 8 EViews تم الحصول على النموذج المقدر كالتالي:

$$\text{GDP} = -1498.3 + 6.8 \text{ IND} + 1.13 \text{ HYD} + 4.45 \text{ AGR}$$

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج

بعد صياغة وتقدير النموذج تأتي مرحلة تقييم النموذج والتي يتم فيها إختباره إحصائيا لتأكد من دقة وجودة النموذج لإستخدامه في عملية التحليل الاقتصادي.

أولاً: الدراسة الإحصائية: سيتم من خلال هذه الدراسة إختبار دقة ومعنوية النموذج بالإضافة إلى دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد.

✓ إختبار دقة ومعنوية النموذج: يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية من الجدول رقم (03-02) حيث يتضح مايلي:

✓ قيمة معامل التحديد $R^2=0.9982$: وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي) مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (قطاع الصناعة، قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة)، ومنه فمعامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغيرات المستقلة لتباين أو تشتت المتغير التابع بنسبة 99.82%، والباقي 0.18% يعود لعوامل أخرى.

✓ قيمة معامل التحديد المصحح $R = 0.9982$: وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة (قطاع الصناعة، قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة) يساهمان في تفسير المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 99.77% وهي نسبة عالية جدا.

✓ كل إحصائيات **P-VALUE** للمتغيرات المستقلة بما فيها المعلمة **C** هي أصغر من 5%: وهو ما يعني أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية في التأثير على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي .

✓ $\text{Prob}(F\text{-statistic}=0.0000 < 5\%)$: وهو ما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة هي ذات دلالة إحصائية

أي أن هذه المتغيرات تؤثر مجتمعة في المتغير التابع؛

ومقارنة إحصائية فيشر المجدولة مع المحسوبة يتبين أن:

$$F_{n-k}^a \quad F_{12}^{5\%} = 2073.725$$

$$F_t = 4.75$$

أي أن: $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه النموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على إختبار فيشر .

✓ دراسة مشاكل الارتباط الخطي المتعدد: تسمح لنا هذه الدراسة باكتشاف الأخطاء في النموذج وتصحيحها إن وجدت.

✓ مشكلة الارتباط الذاتي: يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال Durban Watson أو من خلال

Breusch-Godfrey Serial correlation LM test، وبما أن الإحصائيات سنوية ولا تتجاوز $n=15$ فيمكن

الإستغناء عن إختبار **DW** ولاكتفاء فقط باختبار **LM test**، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): **Breusch-Godfrey.LM test**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.506817	Prob. F(2,9)	0.1363
Obs*R-squared	5.366524	Prob. Chi-Square(2)	0.0683

المصدر: مخرجات برنامج **EViews**

يتضح من الجدول رقم (03-03) أن **p-value** لاختبار كي مربع يساوي 0.0683 أي 6.83% وهي أكبر من 5%

وهو دليل إيجابي على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

✓ مشكلة عدم ثبات تجانس التباين: يمكن دراسة هذه المشكلة من خلال **Breusch-Pagan-Godfrey** وأيضا

Harevey و **Arch** وكل هذه الإختبارات أثبتت أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن

$P\text{-Value} = 54.41\% > 5\%$ حسب الجدول التالي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey (رقم 03-04):

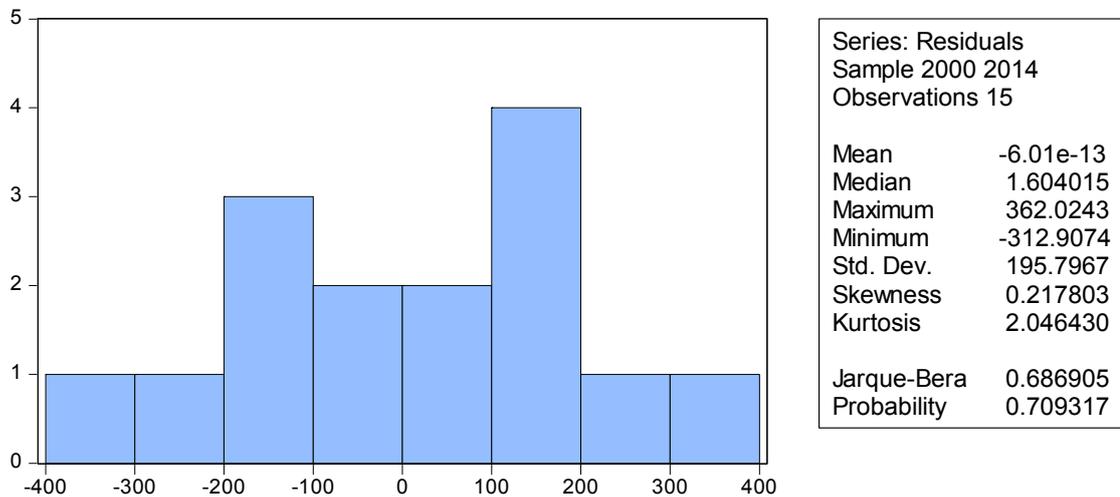
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.609706	Prob. F(3,11)	0.6225
Obs*R-squared	2.138631	Prob. Chi-Square(3)	0.5441
Scaled explained SS	0.601754	Prob. Chi-Square(3)	0.8960

المصدر: مخرجات برنامج EViews

ج- مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: يتم اختبار هذه المشكلة من خلال اختبار **jarque-Bera** وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): **jarque-Bera Teste**



المصدر: مخرجات برنامج EViews

من خلال الشكل رقم (03-02) يمكن ملاحظة أن احتمالية الاختبار (70.93%) $P\text{-VALUE}=0.7093$ وهي أكبر من 5% وهو ما يعني أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

من خلال ما سبق يتضح أن النموذج هو ذات جودة عالية إحصائيا ولا يعاني من مشاكل الانحدار الخطي المتعدد، وهو ما يدفع إلى قبول هذا النموذج إحصائيا.

ثانيا: **التحليل الاقتصادي للنموذج:** كما سبق الإشارة إليه، فقد كان الشكل المقدر لنموذج أثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي كمايلي:

$$\text{GDP} = -1498.3 + 6.8 \text{ IND} + 1.13 \text{ HYD} + 4.45 \text{ AGR}$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة لها معاملات موجبة وهو ما يعني أنها على علاقة طردية مع المتغير التابع وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية، وعليه فإن التدقيق في المعادلة السابقة يعطي التالي:

✓ إن ارتفاع إيرادات قطاع المحروقات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.13%، بالرغم من المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في مجموع الناتج والمقدرة بـ $E_{GDP.HYD}=39.40\%$ ؛

✓ إن ارتفاع إيرادات قطاع الفلاحة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.45%، بالرغم من المساهمة المعتبرة لهذا القطاع في مجموع الناتج والمقدرة بـ $E_{GDP.AGR}=9.68\%$ ؛

✓ إن ارتفاع إيرادات قطاع الصناعة بنسبة 1% يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8%، بالرغم من مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ $E_{GDP.IND}=4.12\%$ ؛

وعليه تتضح مدى أهمية الإقلاع بالقطاع الصناعي والفلاحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014)

هناك العديد من المقاييس المستخدمة لقياس درجة التنوع الاقتصادي لأي بلد، ولكن يعد مؤشر هرفندل هيرشمان الأكثرها إستخداما، وعليه سيتم قياس التنوع الاقتصادي للجزائر خلال سلسلة زمنية (2000-2014).

أولا: قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل هيرشمان للفترة (2000-2014)

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل هيرشمان والتي من الشكل:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

أما الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم (02-12) الذي يحدد لنا قيمة x_i/x ، ولدينا $N=5$ وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة؛

من خلال الجدول رقم (03-05)، والمتواجد في الملحق رقم (03)، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2002 إلى سنة 2006، حيث إنتقلت قيمته من 0.15 إلى 0.24، وفي سنة 2009 نلاحظ إنخفاض كبير في المؤشر حيث بلغت قيمته 0.16، ويمكن تفسير إنخفاض قيمة المؤشر سنة 2009 إلى إنخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة إنخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، ليشهد تذبذب في قيمته خلال الفترة (2000-2014) ما بين 0.18 و 0.20.

ويمكن إثبات مدى إرتباط تغيرات مؤشر H.H بتغيرات أسعار البترول من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول، والشكل البياني التالي، يبين علاقة تغيرات قيمة مؤشر H.H وتغيرات سعر البترول.

الشكل رقم (03-03): تطور معدل نمو مؤشر H.H ومعدل نمو سعر البترول في الجزائر للفترة (2000-2014)



المصدر: من معطيات الجدول رقم (03-05) والموجود في الملحق رقم (03)

من خلال الشكل رقم (03-03)، يتضح بأن مؤشر H.H يخضع لتغيرات سعر البترول بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنوع الاقتصادي، فانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة التنوع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، ولكن في الواقع يؤدي إلى إنخفاض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (كما حدث في سنة 2009)، وعليه بما أن هذا المؤشر تابع لتغيرات أسعار البترول، وهذا يعني تبعيته لقطاع واحد بنسبة كبيرة مما يدل على ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائر وخاصة في فترات ارتفاع أسعار البترول.

المبحث الثالث: إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي والصناعي في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية إلى تنمية وتطوير قطاعي الفلاحة و الصناعة، باعتبارهما العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية و المنطلق الأساسي لعملية التنوع الاقتصادي، من أجل بناء اقتصاد مستدام يركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل المتجسد في الترابط الوثيق بين تلك القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يتمتع القطاع الفلاحي في الجزائر بتوفر الموارد المتنوعة وبالعديد من المزايا النسبية إلا أنه هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيق تنمية زراعية، مما إستدعى ضرورة تدخل السلطات المختصة لوضع إستراتيجية تنموية لمختلف الشعب الفلاحي من أجل الوصول إلى تنمية زراعية في آفاق سنة 2019.

أولاً: إمكانيات أداء القطاع الفلاحي في الجزائر: من أجل تحقيق تنمية زراعية لابد من تحديد الأهداف المرجوة من هذه العملية ودراسة الموارد المتاحة والفرص الممكنة لنجاح هذه العملية وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:

1- الأهداف المرجوة من تحقيق تنمية زراعية في الجزائر: يمكن إختصار أهم الأهداف المرجوة من تحقيق تنمية زراعية في:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي؛

- تنوع الاقتصاد الوطني إنتاجياً وتطوير الموارد المتاحة للوصول إلى دولة تصدر الغذاء ولو نسبياً؛

- إضافة حلقة مهمة إلى الصناعة وهي أن الزراعة تستخدم مخرجات الصناعة كالبتر وكيماويات والتعدين، وتقدم مخرجات تمكن من قيام وازدهار صناعات أخرى وهي الصناعات الغذائية؛

- إستغلال الإيرادات المالية المتاحة من أجل تنوع مصادر الدخل وهيكلة وحجم القيمة المضافة مما يسمح من معالجة مشكلة البطالة.

2- الموارد المتاحة: تحتل الأراضي المستغلة في الزراعة حوالي 21% من المساحة الإجمالية للبلاد والتي تقدر بـ 49 مليون هكتار موزعة كما يلي:

- 8.4 مليون هكتار مزروعة من بينها 7.5 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل السنوية وحوالي 1 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل الدائمة؛

- 33 مليون هكتار مستغلة كمعابر؛

- 6.6 مليون هكتار من الغابات و السهوب والحلفاء، وتمثل مساحة 929.000 هكتار من الأراضي المسقية بنسبة 11% من المساحة الصالحة للزراعة؛

¹ - ريس فضل، و آخرون، التبعية الغذائية في الجزائر - أبعاد المشكلة و آفاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد رقم: 04، جوان 2013، ص ص: 08-09.

² - المرجع السابق، ص ص: 08-09.

- تقدر الموارد المائية المتاحة في الجزائر بـ 19.2 مليار متر مكعب سنويا، منها 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5.2 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية.

يمكن أيضا إستغلال الوفرة في اليد العاملة للنهوض بالقطاع الزراعي، فضلا عن ذلك هناك بعض المزايا الأخرى التي تشجع على الدخول في مثل هذه الأنشطة:¹

- حجم الطلب على السلع الغذائية (كما يوضحه حجم هذا النوع من الواردات)؛

- الموارد المالية المتاحة والتي تمثل قوة شرائية للدولة يجب الإسراع في إستثمارها بشكل منتج لتفادي التناقص في قيمتها.

3- الفرص الممكنة: يمكن النظر إلى هذا الجانب بالتركيز على نوع الأنشطة الفلاحية والزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كأن يتم التركيز على المزروعات التي تناسب أنواع المناخ السائد، فمناخ الشمال رطب ومعتدل وممطر ويناسب أكثر زراعة الخضر والفاكهة، ومناطق الهضاب العليا يسودها مناخ يناسب زراعة الحبوب والزيتون، المناخ الصحراوي تسوده زراعة النخيل، ويجب الحفاظ على هذه الزراعة وتطويرها بكل الوسائل الممكنة، بالنسبة لليد العاملة كعامل إنتاجي لهذا القطاع ذات وفرة كبيرة وخاصة في المناطق الريفية.²

ثانيا: عراقيل التنمية الزراعية في الجزائر: تتاب عملية التنمية الزراعية في الجزائر العديد من المشاكل ومن أهمها ما يلي:

1- محدودية الموارد المائية: يعتبر الجفاف من أهم الإكراهات الطبيعية التي تواجه الفلاحة، حيث تعاني من تأثيرات المناخ وضعف التساقطات وتفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، وعلاوة على الإفراط في إستغلال المياه السطحية والجوفية وضعف تميمينها.³

2- مشاكل متعلقة بالإنتاج و التسويق: يمكن إيجازها فيما يلي:

- إمكانية الإنتاج الزراعي الجزائري تركز أساسا في مناطق ذات مناخ جاف أو شبه جاف تواجه عائقين أساسيين كون أقل من 3% من المساحات الزراعية المستعملة مخصصة لمساحات الري ذات الإنتاج الوفير، وأن حصة المساحة الزراعية المستعملة لكل نسمة في إنخفاض مستمر، حيث كانت تقدر بـ 0.75 هكتار في سنة 1962 لتصل إلى 0.25 هكتار سنة 2008 لعدة أسباب من أهمها: النمو الديمغرافي وفقدان الأراضي الزراعية بسبب إنجراف وتدهور التربة؛

هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية، تهيمن زراعة الحبوب على مجموع المساحات الفلاحية بالجزائر بنسبة 75% و لا تساهم إلا بـ 10 إلى 15% من رقم المعاملات الفلاحية، و 5 إلى 10% من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.⁴

¹ - بلال خزار، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة: ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص: 49.

² - ريس فضيل و آخرون، مرجع سابق ذكره، ص: 09.

³ - كهيبة رشام، فطيمة الزهرة، القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص: 11.

⁴ - المرجع السابق ص: 11.

- موسمية الإنتاج الفلاحي: يتم إنتاج المحاصيل والحصول عليها في فترة زمنية محدودة وقصيرة جدا وتشكل هذه الخاصية مشكلا و عائقا كبيرا خصوصا إذا ما حققت الدورة الزراعية فائضا في الإنتاج في ظل نقص إمكانيات ووسائل الحفظ والتخزين وكذا قنوات التوزيع، مما يعرض نسبة معتبرة من الإنتاج إلى التلف، ويقع المنتج في فخ الانخفاض في الأسعار؛
- فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تلبية حاجات السوق المحلي و الأجنبي؛
- الإخفاق في إيجاد زراعات تصديرية وزراعات تصنيعية.¹

3- مشاكل متعلقة بالتأطير الفني و التقني: وتتمثل فيما يلي:

- ضعف إستخدام المكننة الزراعية²؛
 - ضعف التكامل بين القطاعين الزراعي و الصناعي³؛
 - إنخفاض معدل إستخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للزارع وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد إستعمالها قلة من التسميد الكافي والعقلاني؛
 - التخلف التكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأطير التقني خاصة في الأوساط الريفية والمناطق النائية.⁴
 - ضعف في عملية التنظيم والتوجيه من قبل المصالح المتخصصة.⁵
- ثالثا: برنامج تنمية الشعب الزراعية الإستراتيجية (2019):⁶

يرتكز برنامج تنمية الشعب الزراعية الإستراتيجية على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع الزراعي.

- 1- إستراتيجيات النموذج الجديد للنمو:** في ظل التراجع الحاد للموارد المالية للدولة جراء إنخفاض أسعار المحروقات أصبحت تنمية القطاع الزراعي وتطويره ضرورة حتمية وهو ما دفع السلطات الجزائرية بإطلاق نموذج جديد للنمو تضمن في محتواه ما يلي:
- إستخدام الاستثمارات الخاصة والأجنبية في سياق الشراكة العامة - خاصة والشراكة خاصة - خاصة؛
- ظهور المستثمرات الزراعية صغيرة الحجم كقاطرة للنمو الزراعي؛

¹ - محمد الناصر حميداتو، فارس فوضيل، القطاع الزراعي كخيار للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص: 04.

² - مراد كواش، مريم بودودة، الاستثمار في القطاع الفلاحي لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص: 05.

³ - محمد الناصر حميداتو، فارس فوضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

⁴ - مراد كواش، مريم بودودة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

⁵ - محمد الناصر حميداتو، فارس فوضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

⁶ - **Ministre de l'agriculture, du développement rural et de la pêche, programme de développement et objectifs des filières stratégique de agriculture, 02 juin 2016, Alger, P: 01-13, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz>, 30/03/2017-00:46.**

- تطوير الدعم المقدم للقطاعات الإستراتيجية (الحبوب، الحليب، العلف، اللحوم، الخضروات الجافة)؛
 - تطوير الشعب الزراعية و الأفرغ غذائية المخصصة للتصدير مما يسمح بتنوع الموارد المالية الخارجية؛
 - تطوير أدوات التنظيم الوطنية.
- 2- الأفكار الأساسية لتقوية النموذج الجديد للنمو:** يعتمد هذا النموذج على خمسة أفكار أساسية تتمثل في :
- الاستثمار الخاص: كمحرك جديد للنمو الزراعي؛
 - التكامل: من أجل بناء أفضل لسلاسل ذات قيمة؛
 - الابتكار: كمفتاح لتطوير وتنمية قطاع الزراعة والصيد البحري؛
 - الري: من أجل زيادة الإنتاجية؛
 - الشمولية: من أجل ضمان مشاركة فعالة للجهات المعنية لغرض تحقيق تنمية متوازنة على كافة التراب الوطني.
- 3- الأهداف الإنمائية للشعب الزراعية الإستراتيجية (2019):** تتمثل هذه الأهداف في:
- إستهداف معدل نمو متوسط يقدر بـ 5%؛
 - العمل على بلوغ قيمة إنتاجية تقدر بـ أكثر من 4000 مليار دينار؛
 - خلق ما يقارب 1.500.000 وظيفة؛
 - التخفيض من فاتورة الواردات الغذائية بنسبة 30% سنة 2015، أي بمبلغ 2 مليار دولار ما عدا المواد المدعمة (مسحوق الحليب، القمح الصلب، بذور البطاطا، لحوم الأبقار، الطماطم الصناعية)؛
 - ترشيد الواردات بقيمة 360 مليون دولار وذلك فيما يخص الموارد التالية (الحليب ومنتجات الألبان، اللحوم الحمراء و البيضاء، البذور، الخضر و الفواكه الطازجة)؛
 - مضاعفة التصدير الزراعي (1.1 مليار دولار).
- 4- المزايا الرئيسية للزراعة الجزائرية:** تتمثل هذه المزايا فيما يلي:
- تنوع واسع في البيئة المناخية الزراعية؛
 - إمكانية الإنتاج والتسويق على مدار السنة وخارج الموسم؛
 - منتجات محلية ذات جودة عالية؛
 - إستخدام منخفض للمنتجات الكيماوية؛
 - سوق واسعة (محلية وأسواق جوارية أجنبية: دول حوض البحر المتوسط، دول إفريقيا).
- 5- البرنامج العملي على المدى الطويل:** يتضمن هذا البرنامج ما يلي:
- تطوير الأراضي الزراعية (بزيادة المساحة من الأراضي المسقية 2 مليون هكتار لسنة 2019)؛
 - تطوير المزارع المتكاملة (الأبقار الحلوب، اللحوم الحمراء، الحبوب، الفاكهة)؛
 - تطوير المكننة الزراعية (الجرارات وآلات الغرس والقطف والرشاشات المائية وآلات الحصاد والتجهيزات الصغيرة)؛

- تطوير أنظمة اقتصاد المياه؛

- تطوير عملية الإخصاب؛

- إنشاء وتطوير الحدائق الخشبية (مشاتل)؛

- تنمية المحاصيل باستخدام البيوت البلاستيكية؛

- تنمية المحاصيل من العلف.

6- البرنامج العملي على المدى القصير: يتضمن هذا البرنامج ما يلي:

- تقييم الإنتاج في الشعب التالية (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، منتجات الحديقة، الحليب، الفواكه)؛

- تقييم الإنتاج المحلي (التمور، الزيتون، العنب، العسل)؛

- تطوير وزيادة مساحات التخزين وغرف التبريد تحت شروط التعبئة والتغليف والغسل والفرز.

7- برنامج إحلال الواردات وتنمية الصادرات: يحتوي هذا البرنامج على مجموعة من الشعب التي تخص المواد الغذائية والهدف من

تطويرها وتنميتها.

حيث يتبين من الجدول رقم (03-06) والموجود في الملحق رقم (04) بأن تركيبة المواد الغذائية المستهدفة في برنامج الفلاحة لسنة

2019 موزعة كالتالي:¹

- **شعبة الحبوب:** يسعى البرنامج إلى الوصول إلى نسبة 0% من واردات القمح الصلب وذلك باستهداف إنتاج قدره 69.8 مليون

قنطار أي كسب إنتاج قدره 15 مليون قنطار بقيمة 800 مليون دولار من خلال زيادة مساحات الأراضي المسقية المخصصة لإنتاج

الحبوب إلى 600.000 هكتار، إطلاق خطة عمل تركز على شعبة القمح الصلب، تعزيز قدرات تخزين الحبوب عن طريق إنشاء 39

خزان ذو سعة إجمالية 8.2 مليون قنطار، تعزيز قدرات إنتاج بذور الحبوب ذو نوعية جيدة عن طريق إنشاء 17 محطة جديدة

للتصنيع، مواصلة تعزيز وتجديد مستودعات للحاصدات؛

- **شعبة الحليب:** يسعى البرنامج إلى الحد من واردات مسحوق الحليب والمقدرة بـ 150000 طن، وهو ما يوفر مبلغ قدره 750

مليون دولار، وذلك بالعمل على تعزيز التكامل من الإنتاج المحلي للحليب، توسيع سوق منتجات الحليب ومشتقاته تعزيز قدرات

الإنتاج من العلف المحصود والمخزون، تحديث هذه الشعبة من قبل برنامج الشراكة الثلاثي: مزارع القيادة، ملبنة، مربي)، تقديم

المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز تحت الوصاية، تجديد برنامج الانتعاش؛

- **شعبة البطاطا:** يستهدف البرنامج إنتاج 6.7 مليون طن وهو ما يسمح بتصدير 70.000 طن بقيمة 300 مليون دولار، كما

يستهدف الحد من إستيراد بذور البطاطا وهو ما يوفر مبلغ قدره 35 مليون دولار، وذلك من خلال العمل على تكامل الأنظمة

الإنتاجية الوطنية للبذور ومراقبة تقنيات إنتاجها؛

¹- Ministre de l'agriculture, du développement rural et de la pêche, programme de - développement et objectifs des filières stratégique de agriculture, 02 juin 2016, Alger, P: 01-13, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz.opcite, 30/03/2017-00:46>.

- **شعبة اللحوم الحمراء:** يعمل هذا البرنامج على الحد من واردات لحوم الأبقار وذلك من خلال: تطوير شبكات ومراكز تسمين الأبقار؛
- **شعبة الخضروات الجافة:** يستهدف البرنامج الوصول إلى إنتاج قدره 2 مليون قنطار، مما يسمح بتخفيض نسبة الواردات من الحمص والعدس بنسبة 60%؛
- **شعبة الطماطم الصناعية:** سيتم إستهداف إنتاج قدره 11.431.711 قنطار من الطماطم، مما يسمح بالحد من الواردات وتصدير ما قيمته 25000 طن من الطماطم مضاعفة التركيز وهو ما يوفر مبلغ قدره 60 مليون دولار وهذا من خلال (التمديد من استخدام النباتات الهجينة والمتنوعة، تشجيع حيازة أنظمة الري الكفأة، تعزيز المرافقة التقنية للمعاهد الفنية).
- **شعبة اللحوم البيضاء:** يحاول البرنامج الوصول إلى إنتاج قدره 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء سنة 2019، وهو ما يسمح بالحد من الواردات أما فيما يخص عدد الوحدات المنتجة من البيض فتصل إلى 8.9 مليار بيضة سنة 2019، وهو ما يسمح بالحد من الواردات وتصدير 700 مليون بيضة في سنة 2019، وهذا من خلال العمل على تحديث البنية التحتية لتربية الدواجن، تحسين جودة البيض المستهلك واللحوم البيضاء بإصلاح (المذابح، التحويل، التعبئة والتغليف)؛
- **شعبة التمور:** يعمل هذا البرنامج على إنتاج 12.6 مليون قنطار من التمور سنة 2019 مما يسمح بتصدير 60 ألف طن من التمور من خلال: تحديث تقنيات الزراعة في الواحات وإعادة تأهيل الواحات القديمة، حماية النخيل من التلف، تقوية مكننة جني التمور، تشجيع استخدام أنظمة الري الفعالة).
- **شعبة زيت الزيتون:** فيما يخص هذه الشعبة سيتم إستهداف إنتاج قدره 8.1 مليون قنطار من الزيتون وذلك لبلوغ تصدير قدره 5 مليون لتر من زيت الزيتون بقيمة 14 مليون دولار بالعمل على: تمديد بساتين الزيتون من خلال الزرع شبه مكثف 200 نبتة في الهكتار والزرع المكثف 400 نبتة في الهكتار، استخدام نظام ترشيد المياه في البساتين الجديدة، تكثيف عملية تطعيم أشجار الزيتون، تطوير مكننة القطف، تنشيط الأعمال الداخلية، تعبئة 6.4 مليون من نبتة الزيتون)؛
- **الأشجار المثمرة:** يستهدف البرنامج الحد من إستيراد التفاح والبرتقال وتصدير 1000 طن من المشمش و 500 طن من الفراولة من خلال العمل على: تطوير الإنتاج في مناطق الإنتاج، وتشجيع على استخدام أنظمة إقتصاد المياه بالإضافة إلى التنوع من أصناف الفواكه بما يرضى حاجيات السوق؛
- **تربية النحل:** فيما يخص هذه الشعبة سيتم إستهداف إنتاج قدره 10.000 طن من العسل سنة 2019 لبلوغ تصدير قدره 100 طن من العسل وهذا بتحسين الإنتاجية، وتعزيز منتجات تربية النحل، تعزيز تنظيم قنوات التسويق، تقوية البنية التحتية لجمع وتكثيف منتجات تربية النحل، تعزيز تأطير التقني من قبل المعاهد التقنية المتخصصة؛
- **تربية المائيات:** في هذه الشعبة يتم إستهداف 200 ألف طن، من خلال إطلاق العديد من المشاريع الخاصة والعمومية المدعومة.

المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

يتميز الهيكل الإنتاجي للصناعة الجزائرية بالضعف والتبعية للعالم الخارجي، وهو ما يؤكد ضعف الترابط بين الصناعات المختلفة من جهة، وبينها وبين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي ضرورة إتباع إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية.

أولاً: واقع الصناعة الجزائرية: تتصف الصناعة الجزائرية بضعف هيكلها وذلك راجع بالأساس إلى:

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لم تستطع الصناعة التحويلية في الجزائر على إنتاج سلع إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزاً خاصاً في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية إنطلاق العملية التنموية إذ لم تستطع التخصص بها و إنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل إنحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي إكتفائها بالتوجه إلى الداخل وتلبية الطلب المتيسر، هذا دون التجرد على الذهاب أبعد من ذلك.¹

2- ضعف الأداء و إنخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج وتتصف الصناعة الجزائرية عموماً بضعف الأداء و إنخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.²

3- ضعف العلاقات التشابكية الصناعية: تعاني معظم الصناعات في الجزائر من إنخفاض درجة التشابك الصناعي (التشابكات الخلفية) وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي الصناعي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي والخلفي، وهذا راجع إلى ضعف الثقة في المدخلات المحلية.³

4- ضعف القدرة التكنولوجية و عدم إكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية: تعتمد الميزة التنافسية للصناعة بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتميز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية إعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة من الشركات العالمية وتقليدها، مما أدى إلى ضعف إستيعابها وتطويرها وهذا راجع إلى قلة الاهتمام والدعم لبرامج البحث والتطوير، من أجل تلبية حاجات القطاع الصناعي.⁴

¹ - عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد: 45، شتاء 2009، ص: 162.

² - المرجع السابق، ص: 162.

³ - محمد مسعودي، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر - واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد: 09، 2016، ص: 82.

⁴ - المرجع السابق، ص: 83.

5- إرتفاع كلفة الإنتاج و عدم الاهتمام بالتنوع: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها وهذا ما شكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية وذلك لعدة أسباب أهمها:¹

- عدم التمكن من إستخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية؛

- إختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام؛

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛

- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة إلى ذلك تركز العملية الصناعية في الجزائر إهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهتمام ضعيف بنوعية المنتج

6- عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية: من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم إلتزامها بالمعايير والمواصفات الدولية وعدم إلتزامها التام بنظم الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، مما أدى إلى صعوبة الولوج إلى هذه الأسواق.²

7- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار سياسة الحماية*، وإلحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي لفترة طويلة نسبيا، مما جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، دون إحداث تطوير وتحسين في نوعية الصناعة ما جعلها لا ترقى لمستوى المنافسة العالمية.³

8- ضعف خدمات الدعم والتدريب وتكوين الكوادر البشرية: تفتقر منظومة التعليم الجزائري إلى المرونة اللازمة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والتقني السريع من القوى البشرية الكفؤة، كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة، لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية، وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق وإستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة.⁴

ثانيا: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: تركز هذه الإستراتيجية على المحاور التالية:⁵

¹ - محمد زوزي، إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مرياح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 04، 2010، ص: 177.

² - محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

*سياسة الحماية: هي سياسة حكومية تقضي برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية و هو ما يزيد من تكلفتها و يقلل من مزاياها التنافسية من أجل حماية المنتجات المحلية.

³ - حمزة العوادي، عبد الله جامع، معوقات تحقيق الانطلاق الاقتصادي للصناعة الجزائرية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول

متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر، 2016، ص: 07.

⁴ - محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

⁵ - رتيبة عرب، تسعديت بوسعين، أهمية تأهيل و تنمية الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي: 23 و 24 أبريل 2012، ص: 150-152.

1- إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي، ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

2- الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة، ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكتملة: تامين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

أ- تامين الموارد الطبيعية: الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن إستغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمورور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهماً وبقيمة مضافة أقوى، القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيميا، الألياف الاصطناعية، المخصلات، صناعة الحديد (الفلوآذ)، صناعة إستخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية).

ب- تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموماً بالتجميع والتوضيب والصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

ج- ترقية الصناعات الجديدة: إهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيراً وتأخراً جهويًا من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

3- إنتشار وتوسع حيز الصناعة: البعد الثاني لانتشار الصناعة لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضراً ومفاهيم أكثر خصوصية، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أي المناطق المتخصصة، هذه المناطق متمركزة ووضعتها في مكانها يتم تدريجياً، فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي لنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون مفعول لأحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.

4- سياسات التطور الصناعي: وتغطي أربع مجالات كبيرة:

- **وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي:** تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.

- **الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور:** فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمناً بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

- تطوير الموارد البشرية و المؤهلات: واحدة من التوجهات القوية الإستراتيجية الصناعية، تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل إمتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا، التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية).

ثالثا: أفاق قطاع الصناعة و المناجم في الجزائر

تهدف الجزائر إلى إقامة العديد من الأقطاب الصناعية، سعيا منها إلى تنوع الهيكل الصناعي وإدماجه في السوق العالمية.

- 1- قطاع المناجم:** عرف هذا القطاع إطلاق العديد من المشاريع والاتفاقيات الحيوية في إطار إنشاء فوج صناعي منجمي وكذا إنجاز مركب ضخمة لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية،¹ وهو ما تبينه العناصر التالية:
- مشروع مركب الحديد والصلب بلارة ولاية جيجل: يأتي هذا المشروع في إطار الشراكة الجزائرية القطرية، بخصوص إنتاج 2.5 مليون طن من الفولاذ الطويل في المرحلة الأولى وهو إنتاج مرشح الارتفاع إلى 5 ملايين طن في مرحلة الثانية الخاصة بإنتاج الفولاذ المصنع وأنواع الفولاذ الخاصة، وسيساهم هذا في تغطية إحتياجات السوق المحلية من مادة الحديد والصلب وتوفير 15000 منصب شغل في أفاق سنة 2020.²
- استثمار 15 بليون دولار لاستغلال أحد أكبر مناجم الحديد في العالم: وهذا من خلال استغلال منجم (غار جيبيلات) بولاية تندوف، حيث يبلغ إحتياطي المنجم 3.5 بليون طن وسيسمح المشروع بفتح 15 ألف فرصة عمل جديدة.³
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين مجمع أسمىدال وجمع مناجم الجزائر "منال" والشركة القابضة راديولا (السعودية) تخص إنشاء شركة مشتركة مختصة في تحويل الفوسفات لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بمنطقتي وادكبريت وحجر السود؛
- التوقيع على إتفاقية بين المجمع الصناعي مناجم "منال" والشركة القابضة راديولا تخص إنشاء شركة مشتركة لتطوير وإستغلال وتثمين وتسويق فوسفات المنجم الجديد بجبل العنق جنوب ولاية تبسة.⁴
- إستحداث مصانع جديدة للإسمنت تخص المجموعة الصناعية لاسمنت الجزائر "جيككا" بهدف رفع الإنتاج من مادة الاسمنت إلى 23 مليون طن أفاق 2019، وهذا من أجل تغطية إحتياجات السوق المحلي في المرحلة الأولى قبل التوجه نحو تصدير الفائض للخارج.⁵

¹ - إجراءات جديدة لبعث و تطوير قطاع المناجم، متوفر على الموقع:

http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_22/03/2017-00:26

² - سمير بوخنالة، محمد زرقون، دور قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 02، جوان 2015، ص: 87.

³ - المرجع السابق، ص: 87.

⁴ - التوقيع على 8 اتفاقيات بين البلدين، متوفر على الموقع:

http://www.djagarairress.com/annasr/166248_22/03/2017-12:35

⁵ - مجموعة "جيككا" نستنتج 23 مليون طن من الاسمنت 23 مليون طن من الاسمنت بحلول 2019، متوفر على الموقع:

<http://www.elkhabar.com/press/article/97512, 19/03/2017-04.30>

2- الصناعة البيترو كيميائية: تم إنجاز ثلاثة مصانع جديدة لتكرير البترول بكل من تيارت وبسكرة وحاسي مسعود وتصل طاقتها الإنتاجية حوالي 13 مليون طن من الوقود المكرر وهذا من أجل تغطية إحتياجات السوق المحلي وتقليص فاتورة الواردات من المواد البيترو كيميائية.¹

3- صناعة السيارات: سيعرف السوق الجزائري للسيارات إنتعاشا كبيرا بعد إطلاق ثلاثة مشاريع حيوية تتمثل في:

- التوقيع على بروتوكول إتفاق بين مجموعة فولسفاغن وجمع سوفاك الجزائري والذي يخص إنشاء وحدة لتكيب السيارات "فولسفاغن" بولاية غليزان وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ 100000 سيارة سنويا مما يسمح بفتح 1400 منصب شغل مباشر وستتم عملية التسويق مع مطلع شهر جوان 2017.²

- التوقيع على إتفاق شراكة بين مجمع فاموفال و إيران كودورو، لإنشاء أول مصنع للشركة الإيرانية للسيارات بالجزائر والذي يخص إنشاء وحدة لتكيب السيارات بالجزائر العاصمة وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ 100000 وحدة سنويا وسيتم إطلاق عملية الإنتاج مع مطلع سنة 2017.³

- إنشاء وحدة لتكيب السيارات من نوع KIA بولاية باتنة، حيث تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 10000 وحدة لتصل إلى 100000 وحدة بعد خمسة سنوات و هو ما يسمح بفتح 1500 منصب شغل و ستبدأ عملية التسويق بداية من شهر سبتمبر 2017.⁴

4- الصناعة الغذائية: تم إطلاق مشروع إنشاء وتطوير إتحدات التصدير في الصناعات الغذائية في فيفري 2012 من قبل وزارة الصناعة والمناجم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذا السفارة الفرنسية في الجزائر كشريك ممول، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاث إتحدات صناعية غذائية، حيث تم إجراء التأسيس القانوني والشكلي لاتحادين في مجالي البروتين الحيواني والحبوب سنة 2013، وتقدر ميزانية هذا المشروع بـ 400.000 أورو.⁵

5- صناعة الأدوية: تم التوقيع على إتفاق شراكة لإنتاج الأدوية بين المخبر الجزائري أبفارما بقسنطينة والمخبر السعودي جم جم فارما هذه الشراكة ستتيح إنتاج عدة أصناف من الأدوية.⁶

¹ - مصانع تكرير البترول الجديدة كلفت 10 ملايين دولار، متوفر على الموقع:

<http://www.djazairiss.com/elg>.

² - خروج أول سيارة فولسفاغن من مصنع غليزان في جوان 2017، متوفر على الموقع:

<http://www.el-massa.com/dz/-22/03/2017-01:27>.

³ - الجزائر: إنتاج أول سيارة جزائرية إيرانية بداية من سنة 2017، متوفر على الموقع :

<http://www.youtube.com, 22/03/2017, 03:34>.

⁴ - تدشين مصنع شركة، كيا، في الجزائر الذي سينتج 100 ألف سيارة سنويا، متوفر على الموقع:

<http://www.youtoub.com-22/03/2017,03:35>.

⁵ - وزارة الصناعة و المناجم، مشروع إنشاء و تطوير إتحدات التصدير في الصناعات الغذائية، متوفر على الموقع:

<http:www.mdipi.gov.dz, 21/03/2017-20:35>.

⁶ - الجزائر، المملكة السعودية: توقيع اتفاقية شراكة لإنتاج الأدوية ، متوفر على الموقع:

<http://www.youtube.com, 21/03/2017-23.26>.

المبحث الرابع: قطاعي السياحة و الطاقات المتجددة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري

تعول الدولة الجزائرية كثيرا على القطاع السياحي والطاقات المتجددة كبداية إستراتيجية لقطاع المحروقات، وكمحرك أساسي لعملية التنوع الاقتصادي، نظرا للإمكانيات الهائلة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر في كلا القطاعين، ومن أجل ذلك سارعت السلطات الجزائرية إلى تبني جملة من السياسات والإجراءات القانونية والمؤسسية بالإضافة إلى البرامج التنموية للوصول إلى الغاية المرجوة.

المطلب الأول: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي البديل الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر نظرا للمزايا المتنوعة التي يتمتع بها هذا القطاع، وعليه سارعت السلطات الجزائرية لاستغلال هذه الفرصة بتبني جملة من السياسات والإجراءات الكفيلة بإحداث تغيير جذري في هذا القطاع من أجل تحقيق تنمية سياحية.

أولا: الإمكانيات السياحية في الجزائر

تتوفر الجزائر على مزيج متنوع من الإمكانيات الطبيعية والثقافية بالإضافة إلى الإمكانيات المادية وهو ما يساعدها على تحقيق التنمية السياحية.

1- الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية : تنوع الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية من خلال ما يلي:

أ- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تتوسط خريطة العالم، هذه الميزة الإستراتيجية لموقعها جعلتها تمثل جسر إتصال ومحور إتقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، تبلغ مساحتها 2.381.741 كم²، ويبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم، وإمتدادها الشرقي الغربي 1200 كم (وهو يمثل طول الشريط الساحلي)¹؛

ب- المناخ: يتنوع المناخ في الجزائر حسب المناطق الجغرافية إلى مناخ متوسطي يشمل المناطق الساحلية ومناخ شبه قاري الذي يسود مناطق الهضاب العليا والمناخ الصحراوي الذي يسود المناطق الصحراوية²؛

ج- التضاريس: تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس المتباينة، ففي الشمال توجد سهول التل الجزائري (عنابة، متيجة، وهران)، بالإضافة إلى الحزام الجبلي الذي يحتوي على سلاسل جبلية (جبال "شيليا" بالأوراس يبلغ إرتفاعها حوالي 2328م، قمة لالا خديجة بجرجرة يبلغ إرتفاعها حوالي 2308م... الخ) كما يشتمل الجزء الشمالي للبلاد على العديد من الغابات والثروات النباتية والحيوانية، أما جنوب الأطلس الصحراوي فيحتوي على عدة واحات تتميز بكثافة النخيل والكتبان الرملية والهضاب الصخرية والسهول الحجرية، كما تتواجد بالمنطقة أعلى قمة جبلية في الجزائر "أهقار"، يبلغ إرتفاعها حوالي 2918م³؛

¹ - عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص: 141.

² - نوال بن لكحل، تغريد الأغا، السياحة في الجزائر: مقوماتها و معوقاتهما، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر، يومي 26-27 نوفمبر 2014، ص: 09.

³ - المرجع السابق، ص: 08.

وتتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحضائر الوطنية وهي كالتالي:¹

- **الحظيرة الوطنية للقالا:** تبلغ مساحتها 78000 هكتار، تقع شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط وتضم ثلاث شواطئ، وثلاث محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور وأنواع أخرى من الحيوانات؛
 - **حظيرة جرجرة:** تبلغ مساحتها 500.18 هكتار تقع في قلب الأطلس التلي تبعد 50 كم عن الجزائر العاصمة، تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري)؛
 - **حظيرة غابات الأرز:** تبلغ مساحتها 616.3 هكتار وتبعد 3 كم عن مدينة ثنية الحد، وتقع على حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي؛
 - **حظيرة الطاسيلي:** تبلغ مساحتها 100 هكتار وتشمل الطابع الأثري وتتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كتراث عالمي منذ سنة 1982م؛
 - **الحظيرة الوطنية للهقار:** أنشأت عام 1987م والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو وهي نظم هضبي الأناكور، الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة؛
 - **حظيرة بلزمت في باتنة:** مساحتها 600 هكتار؛
 - **حظيرة تازا في جيجل:** مساحتها 300 هكتار؛
 - **حظيرة قوراية في بجاية:** مساحتها 100 هكتار.
- د- الحمامات المعدنية:** هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية الموزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في الشمال، والتي تتميز بخصائص علاجية مؤكدة؛²
- 2- الإمكانيات الحضارية والثقافية:** تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وثقافيا متنوعا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقفه الأثرية التي تعكس إرثه الثمين.
- أ- المقومات الحضارية:** تزخر الجزائر على العديد من المواقع الأثرية على غرار موقع الطاسيلي وتيمقاد بالإضافة إلى تواجد العديد من المتاحف الأثرية (المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، متحف تيمقاد بولاية باتنة، المتحف الوطني للجهاد بالجزائر العاصمة).³

¹ - شريف بوفاس، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولانية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2014، ص: 04.

² - عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

³ - المرجع السابق، ص: 150-152.

ب- المقومات الثقافية: تعتبر الصناعة التقليدية من أبرز الموروثات الثقافية الشعبية للجزائر والمتمثلة في مختلف النشاطات الحرفية التقليدية والتي تمارس في مناطق مختلفة من الوطن كصناعة النسيج والحرف والفخار وصناعة الخشب والحلي.¹

3- الإمكانيات المادية: تمتلك الجزائر مزيج لا بأس به من الإمكانيات المادية ليجعلها قطب سياحي واعد، وهذا من خلال توفرها على ما يلي:

- شبكة نقل بري بطول 118306 كم منها:²
- الطريق السيار شرق غرب بطول 1216 كم؛
- طريق الهضاب العليا بطول 1300 كم؛
- طريق الوحدة الإفريقية (الطريق العابر للصحراء) بطول 2344 كم.
- شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم؛³
- خط مترو الجزائر العاصمة الذي يبلغ طوله 9.5 كم مجهز بـ 10 محطات (الأول مغاريا و الثاني إفريقيا)؛
- شبكة نقل ترامواي الجزائر العاصمة بخط طول 23 كم، وخط ترامواي قسنطينة 7.2 كم، ووهران بـ 19 كم؛
- 25 مصعد هوائي (تلفريك).⁴
- 53 مطار جوي و 13 ميناء بحري؛
- 1184 فندق بطاقة إستيعابية قدرها 92737 سرير؛
- 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.⁵

ثانيا: تنوع السياحة الجزائرية: تتصف الجزائر من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها بطاقات سياحية كبيرة ومتنوعة ومتميزة، وتصنف السياحة الجزائرية إلى عدة أنواع مختلفة من أهمها:⁶

- 1- السياحة الساحلية:** وجود هذا النوع من السياحة مرده إلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200 كم، والذي يتميز بشواطئ ذات مناظر جميلة وغابات كثيفة، وسلاسل جبلية متنوعة.
- 2- السياحة الصحراوية:** تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كم² موزعة على خمسة مناطق كبرى في الجنوب هي : أدرار، ايليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب، وهذه المناطق تمتلك مواقع و مناظر رائعة للاكتشاف.

¹ - نوال بن لكحل، تغريد الأغا، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

² - كمال بايزيد، ليلي أولاد ابراهيم، البنية التحتية للنقل و المواصلات من بين أهم الإمكانيات الضرورية و المتاحة للإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، ص ص: 07-09.

³ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 04، جوان 2016، ص: 72.

⁴ - كمال بايزيد، ليلي أولاد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-11.

⁵ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

⁶ - شريف بوفاس، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 04-05.

3- السياحة الجبلية: تحتوي المناطق الجبلية للجزائر على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة، والمغارات والكهوف بالإضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية.

4- السياحة الحموية: تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي موزعة على كامل التراب الوطني، وهي قبلة للعديد من السياح وخاصة الداخلين للتداوي والاستحمام.

5- السياحة الأثرية: تمتلك الجزائر العديد من المعالم الأثرية من مساح ومدن قديمة متناثرة على كامل التراب الوطني، وهي بذلك تمثل برهان على قيام العديد من الحضارات في الجزائر على غرار الحضارة الفينيقية والرومانية والإسلامية مما يساهم في جذب مختلف السواح لهذه المناطق.

ثالثا: السياسات و الإجراءات القانونية و المؤسساتية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي

إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات القانونية و المؤسساتية بهدف النهوض بالقطاع السياحي وهي كالتالي:

1- الإجراءات القانونية: تتمثل في مختلف النصوص القانونية الداعمة لعملية التنمية السياحية والمتمثلة في:¹

أ- قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ويهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال و تامين التراث السياحي الوطني؛

✓ إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنوع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛

✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستحمام والتسليّة وتحسين نوعية الخدمات السياحية؛

✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتأمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛

✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

ب- قانون المتعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ويهدف إلى تامين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليّة مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ج- قانون المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يهدف إلى:

✓ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛

✓ إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لهيئة الإقليم؛

¹ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورجلي، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

✓ إنشاء عمران مهيء ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛

✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال إستعمال وإستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

د- القانون المتعلق بتطوير الاستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى إستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:

✓ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي؛

✓ إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

2- الإجراءات المؤسساتية: قامت السلطات الجزائرية بإنشاء عدة هيكل إدارية لتنمية القطاع السياحي ومنها:¹

أ- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:

✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته؛

✓ تجسيد السياحة الحكومية في مجال السياحة و إنجاز المخططات التنموية السياحية.

ب- الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهو مكلف بإعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها.

ج- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى: صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي، إقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

د- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

هـ- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى إقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها، بالإضافة إلى إنشاء معاهد

¹ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

(معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

رابعا: برنامج تنمية القطاع السياحي وفقا للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT لأفاق 2025:

1- تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بموجب القانون رقم 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،¹ وهو ما يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر،² تعلن من خلاله الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025)، في إطار التنمية المستدامة بضمن التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، حماية البيئة،³ وهو ما يمثل أداة تترجم إرادة الدولة في تامين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.⁴

2- الأهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي إلى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الأهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

أ- الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط في:⁵

- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة التقليدية: النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل؛
- ✓ تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار؛
- ✓ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- ✓ تامين التراث الثقافي والتاريخي، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان إستراتيجيات السياحة المتواصلة عليها إحترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائري.

¹ - راجع بلقاسم، سعيدة شيخ، القطاع السياحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص: 14.

² - عبد الرزاق مولاي لخضر خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

³ - راجع بلقاسم، سعيدة شيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

⁴ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

⁵ - عبد القادر حسين، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، عدد رقم: 02، 2012، ص: 179-180.

ب- الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015): يتضح من الجدول رقم (03-07) والموجود في الملحق رقم 04 بأن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة، فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية الفترة 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142.800 مقعدا بيداغوجيا.¹

ج- المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي: تتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في:²

✓ فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29286 سرير؛

✓ عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة للتوسع السياحي؛

✓ إطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

5- مخططات (آليات) إنعاش السوق السياحية في الجزائر: تشكل الأدوات الآتي ذكرها طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية، تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، ولقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008، قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز والمدعومة بمخطط النوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص وإضافة إلى مخطط التمويل السياحي.³

أ- مخطط وجهة الجزائر: تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.⁴

ب- الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق، وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز.⁵

¹ - عبد القادر حسين ، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

² - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

³ - عبد القادر حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

⁴ - شريف بوفاس، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

⁵ - رابح بلقاسم، سعيدة شيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

ج- **مخطط النوعية السياحية:** يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني بالارتكاز على التكوين والتعليم وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم.¹

د- **مخطط الشراكة العمومية الخاصة:** يسعى هذا المخطط إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي.²

هـ- **مخطط تمويل السياحة:** أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة كونها صناعة ثقيلة تتطلب إستثمارات ضخمة من جهة، و كونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال:³

✓ مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بمساعدتهم في إتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتقديم التمويل اللازم لهم لاقتناء عتاد الاستغلال؛

✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي بتقديم حوافز ضريبية ومالية؛

✓ تسهيل وتكثيف التمويل البنكي مع متطلبات النشاطات الاستثمارية السياحية بإنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي للمحروقات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة من مصادر الطاقات المتجددة نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام على ضفة البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد على إستراتيجية لترقية وتطوير الطاقات المتجددة من خلال تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي وتوفير الدعم اللازم لهذه العملية بالإضافة إلى تبنى برنامج وطني للطاقات المتجددة.

أولا: إمكانات الجزائر من الطاقات المتجددة

تتميز الجزائر بالعديد من مصادر الطاقات المتجددة وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام وشساعة مساحتها وتنوع مواردها الطبيعية.

1- الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية نظرا لشساعة مساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة ثانية، حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة بـ 05 كيلواط في الساعة للمتر المربع الواحد،⁴ وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط في الساعة للمتر مربع الواحد على مساحة تقدر بـ 2.381.741 كلم²، هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة إحتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.⁵

¹ - عبد القادر حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

² - شريف بوفاس، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ - رايح بلقاسم، سعيدة شيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁴ - محمد مداحي، شعبان فرج، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي في ميزان التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر/ 02-03 نوفمبر 2016، ص: 03.

⁵ - تسعديت بوسعين، الطاقات المتجددة حقائق و آفاق لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص: 07.

يبين الجدول رقم (03-08) و الموجود في الملحق رقم (04) قدرات الطاقة الشمسية التي تتمتع بها الجزائر فمدة إشراق الشمس التي تعادل 9150 ساعة/سنة يمكنها توليد طاقة تقدر بـ 6250 كيلواط/سا في اليوم، وتتركز هذه الطاقة في الصحراء والتي تحتل 86% من إجمالي المساحة، وبالإضافة إلى هذا تشير التقديرات إلى أن تكلفة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في الجزائر بالتقريب 0.12 دولار/ كيلواط ساعة.¹

2- طاقة الرياح: يتميز هذا المورد الطاقوي بالتغير من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع، بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما: المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، هذه الأخيرة تتميز بسرعة الرياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا من منطقة أدرار،² وهو الأمر الذي يدفع إلى إنشاء مزارع رياح متخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية.³

3- الطاقة الحرارية الجوفية*: يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتغراد في بسكرة.⁴

4- طاقة المياه: تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الطاقة المائية، حيث تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الأمطار سنويا تقدر بحوالي 65 مليار متر مكعب، إلا أنه لا يستغل منها إلا ما نسبته 5% منها، وهذا نتيجة تمركزها بمناطق محددة وتبخّر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، وتقدر نسبة المياه المستغلة حاليا بـ 25 مليار متر مكعب ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و 50 سد في طور الإنجاز) والباقي مياه جوفية.⁵

¹ - عبد القادر لعاطف، فاطمة فوقة، عوائد الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدعم للجباية البترولية، الملتقى الدولي السادس حول : بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص: 08.

² - محمد مداحي، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد: 04، ديسمبر 2015، ص: 117.

³ - محمد براق، عبد الحميد فيجل، الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي لتنوع الاقتصاد بين الواقع و المستقبل، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بديل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي : 02-03 نوفمبر 2016، ص: 09.

الطاقة الحرارية الجوفية*، يقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض، و هي تزداد مع زيادة العمق و تخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال و النقل الحراري و ينباع الساخنة و البراكين النائرة، يمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية، و تستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء، و مجالات التدفئة المركزية و الاستخدامات الزراعية و الصناعية و الأغراض الطبية، و تجفيف المحاصيل في صناعة الورق و النسيج، كما تستخدم في أغراض طبية.

⁴ - العياشي زرار، محمد مداحي، مشروع ديزرتاك كخيار إستراتيجي للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول و تحديات الانتقال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي : 18-19 نوفمبر 2014، ص: 12.

⁵ - علي عليوة، دراسة و تحليل مقومات الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل الاستثمار خارج المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول و تحديات الانتقال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي: 18-19 نوفمبر 2014، ص: 08.

ثانيا: السياسات و الإجراءات المنتهجة لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر:

1- الإطار التشريعي و المؤسسي للطاقات المتجددة في الجزائر:¹

تم رسم الخطة القانونية وإنشاء العديد من المؤسسات للنهوض بقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر لعلها تكون بديل للقطاع النفطي في البلاد.

أ- الإطار القانوني (التشريعي) للطاقات المتجددة في الجزائر:

تمت المصادقة على عدد معين من النصوص من أجل تأطير ميدان الطاقات المتجددة ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- القانون رقم 99-09 الصادر في 28 جويلية 1999 و المتعلق بالتحكم في الطاقة وهو القانون الذي يرسم الإطار العام للسياسة الوطنية في ميدان التحكم في الطاقة ويحدد الوسائل التي تؤدي إلى ذلك، لهذا الغرض تم إعتبار ترقية الطاقات المتجددة إحدى أدوات التحكم في الطاقة من خلال إقتصاديات الطاقة المتفق عليها والتي تسمح بانجازها.

- القانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002 و المتعلق بالكهرباء و التوزيع العمومي عن طريق القنوات

بموجب هذا القانون تم وضع إجراءات من أجل ترقية إنتاج الكهرباء إنطلاقا من الطاقات المتجددة وكذا إدماجها في الشبكة.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004 و المتعلق بتكاليف تنوع إنتاج الكهرباء

حيث جاء هذا المرسوم في إطار تطبيق القانون السابق رقم 02-01، وينص على منح تعريفات تفاضلية على الكهرباء المنتجة انطلاقا من الطاقات المتجددة والتكفل من طرف مسير شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها على حسابه الخاص بإبصال التجهيزات الخاصة بها.

- القانون رقم 04-09 الصادر في 14 أوت 2004 و المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

وينص على صياغة برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة، كما ينص أيضا على التشجيع والدفع إلى تطوير الطاقات المتجددة وإنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة تقع عليه مهمة ترقية وتطوير الطاقات المتجددة.

ب- الإطار المؤسسي للطاقات المتجددة في الجزائر

إتسم موضوع الطاقات المتجددة بالاهتمام البالغ في الجزائر منذ عام 1980، حيث تمت المصادقة على ميلاد المحافظة السامية سنة 1982 من طرف اللجنة المركزية، ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية، فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعة لبرنامجها التنموي المكلفة بما في مجال الطاقات المتجددة، وقد تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات للعمل في مجال الطاقات المتجددة والتي من بينها:

- الوكالة الوطنية لعقلنة إستعمال الطاقة (APRU): تم إنشاؤها في 25 أوت 1985 بالجزائر تحت وصاية وزارة الطاقة و المناجم، ومن أهدافها تصور وإقتراح وتنسيق كل الأعمال الكفيلة بتغطية الطلب على الطاقة، تطوير الطاقة، تشجيع صيانة الطاقة و إقتصادياتها.

¹ - محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07-08.

- مركز الطاقات المتجددة (CDER): تم إنشاؤه في 28 مارس 1988 ببوزريعة الجزائر، تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ومن أهدافه تنفيذ بحث حول الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، وتطوير الوسائل المتعلقة باستغلال هذه الطاقات.
- وحدة تنمية التجهيزات الشمسية (UDES): أنشأت في 09 جانفي 1988 ببوزريعة الجزائر، تابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مهمتها تطوير التجهيزات الشمسية للاستعمالات الحرارية الضوئية.
- وحدة تنمية تكنولوجيا السيلكون (UDTS): تهتم بتطوير الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة، وهي تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- محطة تجريب التجهيزات الشمسية في أقصى الصحراء (SEESMS): أنشئت في 22 مارس 1988 بأدرار، مهمتها تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في الإقليم الصحراوي، وهي تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مديرية الطاقات الجديدة و المتجددة: تم إنشائها في عام 1995 بالجزائر العاصمة، ومن مهامها تقييم موارد الطاقات المتجددة وتطويرها وهي تابعة لوزارة الطاقة والمناجم.
- المحافظة السامية لتنمية السهوب: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، بها جهة تقنية وأخرى علمية، وقد أنشئت بموجب المرسوم رقم 337/81 الصادر في 12 ديسمبر 1989، ومن مهامها القيام ببرامج هامة في ميدان ضخ المياه و التزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لفائدة المناطق السهبية.
- الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة (NEAL): وهي أحد المتعاملين الاقتصاديين، تتخلص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة و المتجددة وتطويرها، وبرمجة وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة، والتي تكون لها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء، سواء في الجزائر أو خارجها، وأيضا إنشاء قطب البحث في الطاقة الشمسية به مراكز التكوين والبحث كما يوجد حاليا عشرات المتعاملين الخواص الذين يمارسون نشاطهم في مجال الطاقات المتجددة.

2- مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر على ضوء البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)

يمثل هذا المخطط التوجه العام للحكومة الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم التنمية والاقتصاد الوطني.

أ- نبذة عن البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة خلال الفترة (2011-2030)

يتمحور هذا البرنامج على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط خلال الفترة (2011-2030): منها 12000 ميغاواط لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و 10000 ميغاواط للتصدير، و يمر ذلك على مراحل يمكن توضيحها في الجدول رقم (03-09) الموجود في الملحق رقم (04).

يبين الجدول رقم (03-09) و المتواجد في الملحق رقم (04) مراحل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر وهي كالتالي:¹

- في سنة 2013 تأسيس قدرة إجمالية من الطاقات المتجددة تقدر بـ 110 ميغاواط؛

¹ - محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

- في سنة 2015 تأسيس قدرة إجمالية من الطاقة الإجمالية تقدر بـ 650 ميغاواط؛
- في آفاق 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية تقدر بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني، وإحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط؛
- في آفاق 2030 من المرتقب تأسيس قدرة إجمالية تقدر بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني، ومن المحتمل تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط.

ب- أهداف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)

يهدف هذا البرنامج في أفق 2030 إلى تحقيق الأهداف المالية:

- 22000 ميغاواط منها 12000 للسوق الوطنية (22% من مجموعة الإنتاج الكهربائي)؛
- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: الطاقة الشمسية الحرارية و الضوئية 37%، الطاقة الهوائية 3%، وستنقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2011 إلى 5% سنة 2015 و 14% سنة 2020، 40% سنة 2030

- توفير نحو 200000 منصب شغل مباشر وغير مباشر؛

- اقتصاد نحو 600 مليار م³ من الغاز؛

- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية: 50% سنة 2020، 80% سنة 2030؛

- إحداث أول محطة لتوليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل)؛

- وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.¹

- يتم إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء على ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: (2011-2013): و يتم تخصيصها لانجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة؛

المرحلة الثانية (2015-2020): يتم فيها نشر وتصنيع التجهيزات؛

المرحلة الثالثة (2020-2030): يتم فيها التطوير على نطاق واسع.²

يوضح الجدول رقم (03-10) و المتواجد في الملحق رقم 04 المشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة و الكميات الإنتاجية المستهدفة في

كل نوع منها للفترة (2011-2030) وذلك كما يلي:³

- **الطاقة الشمسية الضوئية:** تستند الإستراتيجية الطاقوية للجزائر على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى

إطلاق عدة مشاريع بقدرة كاملة تبلغ 800 ميغاواط من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة

200 ميغاواط في الفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 2030 .

¹ - محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² - محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

³ - المرجع السابق، ص: 123 - 124.

- **الطاقة الشمسية الحرارية:** تعتمد الجزائر تثمان إمكاناتها من الطاقة الشمسية التي تعتبر من أهم البدائل الطاقوية النظيفة في العالم، حيث سيتم الشروع في إنجاز مشروعات نموذجيين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها 150 ميغاواط لكل واحدة، وفي المرحلة الممتدة من 2016 إلى 2020 سيتم إنشاء وتشغيل 04 محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط.

وفيما يخص الفترة الممتدة من (2021-2030) والمقسمة إلى مرحلتين، الأولى (من 2021 إلى 2023) والتي سيتم فيها إنجاز حوالي 500 ميغاواط، أما المرحلة الثانية الممتدة (من 2024 إلى 2030) سيتم فيها إنجاز 600 ميغاواط.

- **الطاقة الهوائية:** يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة من 2011 إلى غاية نهاية 2013 تأسيس أول مزرعة هوائية بأردار تبلغ 10 ميغاواط، أما خلال الفترة (2014-2015) سيتم إنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل منهما بـ 20 ميغاواط، وسوف يشرع في إجراء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز مشاريع أخرى خلال الفترة (2016-2030) بقدرة تبلغ 1700 ميغاواط.

ثالثا: التحديات التي تواجه عملية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر و إستراتيجية حلها

تعرض عملية الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر بعض العراقيل التي تتطلب إيجاد الحلول لها وهي كالتالي:

- تعتبر مشكلة محدودية الجانب التمويلي وإرتفاع تكلفة إنشاء مشاريع للطاقات المتجددة، من أهم المشاكل التي تؤرق عملية الاستثمار في هذا المجال الطاقوي الحيوي، وهذا ما يستدعي توفير نظام للحوافز يشجع على عملية الاستثمار في تكنولوجيا الطاقات المتجددة؛¹

- محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقات المتجددة، وهذا بسبب نقص عدد الإطارات من الفنيين والتقنيين المؤهلين في مجال تطبيق تكنولوجيا الطاقات المتجددة، وكذلك القصور في إعطاء الأهمية الكافية للبحوث التطبيقية في الجامعات لهذا النوع من الطاقات هذا من جهة، وضعف الهياكل التصنيعية الأساسية من جهة أخرى² وهذا ما يتطلب ضرورة العمل على:³

✓ تأهيل وتدريب الموارد البشرية في مجال الطاقات المتجددة من خلال مراكز التكوين المهني والجامعات؛

✓ الاهتمام بتطوير البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة وذلك بتحفيز الابتكار التكنولوجي من خلال تقييم العمل الإبداعي

الوطني للمشاركة الفعالة في المخططات الاقتصادية؛

✓ إطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات المتجددة يشمل سوق المواد والخدمات والشغل؛

✓ وضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛

¹ - محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - محمد مداحي، شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

³ - محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-13.

خاتمة الفصل:

لقد أثبتت الدراسة القياسية لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2014) وجود علاقة طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع إيرادات القطاعات الاقتصادية، حيث أن الإقلاع بقطاعي الصناعة والفلاحة سيزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع إيرادات قطاع الصناعة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8%، أما ارتفاع إيرادات قطاع الفلاحة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.45%، هذا بالرغم من المساهمة الضعيفة لكلا القطاعين في تركيبة الناتج.

ومن أجل بناء إقتصاد مستدام يركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية حاولت الدولة الجزائرية تبني نموذج جديد للنمو يحتوي على العديد من الإستراتيجيات التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية إلى دعم وتطوير مختلف الشعب الزراعية وذلك بتوفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية اللازمة، كما تهدف إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى تنمية وتطوير مختلف الأنشطة الصناعية من خلال إختيار الصناعات الجاري ترفيتها وتحديد مراكز النمو وتطويرها.

أما فيما يخص قطاعي السياحة والطاقت المتجددة فقد أولت الجزائر إهتمامها بهذين القطاعين اللذان يعدان كبداية نمو لقطاع المحروقات من خلال تبني برامج تنموية لكلا القطاعين بالإعتماد على مختلف المزايا النسبية المتاحة.



خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى لمعظم الدول النامية وخاصة النفطية منها، نظرا للمزايا العديدة والمتنوعة الناتجة عنها، حيث تساهم في تنويع الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى الرفع من القيمة المضافة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الخام، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لتعدد قضية التنمية الاقتصادية بسبب تعدد أبعادها وتنوع أهدافها، سعى مختلف الباحثين الاقتصاديين لإعطاء تفسيرات علمية لهذه العملية في شكل نظريات اقتصادية، والتي تتفق في مضمونها على أن الجانب المادي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، إلا أن نقطة الاختلاف فيما بينها تتمحور حول كيفية إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية للدول المتخلفة اقتصاديا، وعلى هذا الأساس إقتدت هذه الدول بهذه النظريات كأساس منهجي معتمد عليه في بناء الإستراتيجيات التنموية.

إلا أنه ومع تزايد حدة الصدمات الخارجية التي تعترض إقتصاديات الدول النفطية، والتي أثرت بشكل سلبي على مختلف مؤشرات أدائها الإقتصادي و الإجتماعي، مما فرض عليها تبني إستراتيجيات تنموية أساسها التنويع الاقتصادي، كمنفذ للتححرر من التبعية للموارد النفطية وكآلية من آليات تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية الرائدة والإقلاع بها من أجل رفع قيمتها المضافة وتنويع مصادر الدخل لكل بلد.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النفطية من خلال تبعية إقتصادها لقطاع المحروقات، حيث أن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات بنسبة 97%، كما يساهم قطاع المحروقات بنسبة 39.40% من إجمالي الناتج المحلي الخام، هذا بالإضافة إلى المساهمة المعتبرة لبقية القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وهو ما أدى إلى عرقلة وتقليل سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي.

إلا أن هذا لم يقلل من عزيمة الدولة الجزائرية في الإقلاع بالقطاع خارج المحروقات، من خلال تبنيها نموذج جديد للنمو لأفاق 2020، يهدف بالأساس إلى تنويع الإقتصاد الوطني وذلك بالإعتماد على إستراتيجيات تنموية للقطاعات الاقتصادية وباستغلال مختلف المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات عديدة ومتنوعة.

أولاً- إختبار الفرضيات:

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة، وبعد إختبارها تم التوصل إلى مايلي:

- إن تشخيص وتحليل هيكل الناتج المحلي الخام ومعدلات النمو الحقيقية بالإضافة إلى تطور مستويات التشغيل للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014) يبين حقيقة الأداء الإقتصاد الوطني، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاعي المحروقات والخدمات بالإضافة إلى المساهمة المعتبرة لقطاع البناء والأشغال العمومية، في حين تبقى مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة دون المستوى المرغوب وهذا ما أدى إلى ضعف التنويع الاقتصادي للجزائر، كما يؤكد لنا مؤشر هرفندل هيرشمان ذلك حيث إنحصرت قيمته خلال الفترة (2000-2014) ما بين (0.14 و0.24)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للبحث .

أما فيما يخص إختبار الفرضيات الفرعية فقد تم التوصل إلى مايلي:

- ساهم قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2014) بأعلى نسبة والمقدرة بـ39.40% كمتوسط، وهو ما يعني تبعية الناتج المحلي الخام لهذا القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يتبين من تحليل هيكل الناتج المحلي الخام للجزائر مدى ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في إجمالي الناتج خلال الفترة (2000-2014)، حيث قدرت مساهمة قطاع الفلاحة بنسبة 9.36% كمتوسط، كما لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة 6.07% كمتوسط، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- لقد توصلت الدراسة إلى أن قطاعي الصناعة والفلاحة من أهم القطاعات الإقتصادية الراكدة في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا- نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من النتائج:

- 1- إن تشخيص وتحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية يبين مدى هيمنة صادرات المحروقات على الصادرات الإجمالية و المقدرة بنسبة 97%؛
- 2- يتبين من تحليل هيكل الناتج المحلي الخام للجزائر مدى هيمنة قطاعي المحروقات والخدمات على الناتج، حيث قدرت نسبة مساهمتهم بـ39.40% و35.46% على التوالي، لتبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة في الناتج ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب والمقدرة بـ9.36% و6.07% على التوالي؛
- 3- فشل مختلف البرامج والسياسات التنموية المنتهجة في تنويع الإقتصاد الجزائري، حيث تعتبر صادرات قطاع المحروقات كمورد أساسي للدخل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت القطاعات الإنتاجية بنسب ضئيلة جدا في توليد قيمة مضافة للناتج؛
- 4- يتبين من خلال تحليل الدراسة القياسية لأثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مدى أهمية الإقلاع بقطاعي الصناعة والفلاحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن إرتفاع إيرادات قطاع الصناعة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8%، أما إرتفاع إيرادات قطاع الفلاحة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.45%؛
- 5- تقليل تأثير التقلبات الإقتصادية الخارجية الإقتصاد المحلي يقوم على تطوير الإقتصاد بتنويعه إنتاجيا وإستغلال الموارد المتاحة أحسن إستغلال بالإضافة إلى تبني سياسات لحماية الأنشطة الحديثة؛
- 6- تعتبر إستراتيجية تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية السبيل الوحيد لتحقيق تنمية إقتصادية في الجزائر، وهذا في ظل إمتلاك الجزائر العديد من المزايا النسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

ثالثا- التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

تحتاج الجزائر اليوم أكثر من أي وقت سبق إلى إنتهاج سياسات تنويع وترويج نمو القطاع غير النفطي وهذا من خلال:

✓ تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الملائم؛

خاتمة عامة

- ✓ تسريع برامج الخصخصة للمرافق العامة ولبعض المشاريع الكبرى وتنشيط القطاع العام؛
- ✓ الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية سواء النفطية أو غيرها من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إعادة تقييم سياسة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي من أجل ضمان نمو مستدام للإنتاج الفلاحي؛
- ✓ ضرورة تنمية وتطوير قطاعي السياحة والطاقت المتجددة كبداية لتنمية لقطاع المحروقات؛
- ✓ دعم التنوع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد؛
- ✓ تعزيز التنوع الرأسي العمودي في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى؛
- ✓ العمل على تعزيز التكامل و الترابط بين مختلف القطاعات الإقتصادية؛
- ✓ إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة، وهذا لتنمية وتنوع الصادرات خارج المحروقات، وضمان مواصلة تنفيذ البرامج الاستثمارية، خاصة وأن هذه البرامج سواء المنفذة أو التي تحت قيد التنفيذ ممولة عن طريق إيرادات قطاع المحروقات؛
- ✓ تتطلب إستراتيجية التنوع الاقتصادي للجزائر تعبئة شركاء التنمية من (دولة مركزية، جماعات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص).

رابعا- أفاق البحث:

- يمكن طرح المواضيع التالية التي يمكن أن تكون محاور لدراسات مستقبلية وهي كالتالي:
- ✓ مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تجدد الصدمات النفطية الدورية ودور الدراسات الإستشرافية في التنبؤ بالأزمات وإستدراك الاختلالات الظرفية؛
- ✓ أثر إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دراسة قياسية لأثر البرنامج الجديد للنمو على تنوع الاقتصاد الجزائري.

المراجع

- 1- البرداغر، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007.
- 2- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 3- بجيت حسين علي، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 4- بكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013.
- 5- بن شهرة مدني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 6- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 7- تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 8- حربي محمد موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط2، المكتبة الوطنية للنشر، عمان، 1997.
- 9- حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 10- حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشير في نظام الإقتصاد الحر، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
- 11- حلاوة جمال، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 12- خبابة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
- 13- دادي عدون ناصر، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 14- داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 15- داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 16- سانبة عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط4، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- 17- شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة نشر.
- 18- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، دون ذكر بلد النشر، 2011.
- 19- عجمية محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000.
- 20- عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 21- عجمية محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب نجما، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2010.
- 22- علاوي كامل، كاظم العلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي (النظرية والتحليل)، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 23- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات للنشر، المملكة العربية السعودية، 1985.
- 24- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 25- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 26- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.
- 27- محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

قائمة المراجع

- 28-مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- 29- مصطفى بشير، الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 30- مصطفى بشير، نهاية الربيع، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 31- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 32- مندور عصام عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- 33- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- ثانيا- المذكرات والأطروحات باللغة العربية:**
- 1- آيت يحي سيمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
- 2- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
- 3- بن حمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة تخصص: دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 4- بن زيدان فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.
- 5- حزابلال، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة: ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.
- 6- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 7- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.
- 8- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص: 141.
- 9- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 10- مقعاش سامية، العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.
- ثالثا- المذكرات والأطروحات باللغة الأجنبية:**

1-Patrenendjambou , diversification économique territoriale enjeu, déterminants, stratégies modalités, conditions et perspectives, thèse de doctorat, spécialité développement régional université du Québec, 2013.

رابعا- الملتقيات، الدراسات، البحوث و المقالات:

- 1- العواد بجمزة، عبد الله جامع، معوقات تحقيق الانطلاق الاقتصادي للصناعة الجزائرية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر، 2016.
- 2- بايزيد كمال، بدائل النمو والتنوع الاقتصادي ضرورة حتمية في ظل التوجه نحو التنمية المستدامة بالنسبة للدول النفطية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016 .
- 3- بايزيد كمال، ليلي أولاد إبراهيم، البنية التحتية للنقل و المواصلات من بين أهم الإمكانيات الضرورية و المتاحة للإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 4- براق محمد، حمزة غربي، التوجهات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي: 22-23 نوفمبر 2017.
- 5- براق محمد، عبد الحميد فيجل، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد بين الواقع و المستقبل، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بديل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 6- بلحيمر إبراهيم، طارق أبو مازن قندوز، تطورات الناتج الداخلي الخام للفترة 1995 -2010 (قراءة على ضوء مؤشري التنافسية الإجمالي ومدركات الفساد، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات السلبية للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 28-29 أكتوبر 2014.
- 7- بلعيد وردة، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 8- بلقاسم راجح، سعيدة شيخ، القطاع السياحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات الملتقى العلمي الدولي الثاني حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر 2016.
- 9- بن بريكة عبد الوهاب، وردة سعدي، دراسة توجه الجزائر نحو تنمية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافعة لتنوع القاعدة الاقتصادية وسبيل للإعناق من هيمنة المحروقات، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014.
- 10- بن عمارة منصور، منيرة سليمان، تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 11- بن قانة إسماعيل، باديس بوخلوه، سياسات التنوع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر، 2016.
- 12- بن لكحل نوال، تغريد الأغا، السياحة في الجزائر: مقوماتها و معوقاتهما، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر، يومي: 26-27 نوفمبر 2014.
- 13- بوسبعين سعديت، الطاقات المتجددة حقائق و آفاق لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر 2016.

قائمة المراجع

- 14- بوشارب خالد، نجوى حرنان، مساهمة القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014.
- 15- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11 - 12 مارس 2013.
- 16- بوفاشريف، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 22-23 أبريل 2014.
- 17- حبيش علي، نسيمة بن يحي، واقعاآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2000 - 2019)، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 - 30 نوفمبر 2016.
- 18- حميداتو محمد الناصر، فارس فوضيل، القطاع الزراعي كخيار للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 19- خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11/12 مارس 2013.
- 20- محمد فؤاد قاسم، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول البيئة المؤسسية، سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، يومي: 24-25 نوفمبر 2014.
- 21- رشام كهينة، فطيمة الزهرة، القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، يومي: 29-30 نوفمبر 2016.
- 22- رواينية كمال، باهي موسى، إستراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 23- رززالعياشي، محمد مداحي، مشروع ديزرتاك كخيار استراتيجي للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول و تحديات الانتقال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي: 18-19 نوفمبر 2014.
- 24- زقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد: 45، شتاء 2009.
- 25- زلاطونعيمة، التنوع الاقتصادي بالجزائر من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 26- سعودي بلقاسم، عبد الصمد سعودي، ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وأثر الانهيار على متغيرات مربع كالدور السحري، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، يومي: 29 - 30 نوفمبر 2016.

- 27-شاوي صباح، حنان شاوي، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تجدد الصدمات النفطية الدورية ودور الدراسات الإستشرافية في التنبؤ بالأزمات واستدراك الاختلالات الظرفية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 - 30 نوفمبر 2016.
- 28-شمام وفاء، حدة أوضايفية، تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013: الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يوم 28 أكتوبر 2014.
- 29-ضيف أحمد، إبراهيم بلقلة، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر، المؤتمر الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 11 - 12 نوفمبر 2014.
- 30-عبدوسعيد العزيز، نصر الدين بن مسعود، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحسين بيئة الأعمال، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 31-عروب رتيبة، تسعدتبتوسبعين، أهمية تأهيل و ترمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي: 23-24 أبريل 2012.
- 32-علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2001/2014، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014.
- 33-عليوة علي، دراسة و تحليل مقومات الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل الاستثمار خارج المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول و تحديات الانتقال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي: 18-19 نوفمبر 2014.
- 34-عمان أحمد، حتمية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 35-عناي ساسية، سمية سريدي، تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2001 - 2012)، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي: 28 - 29 أكتوبر 2014.
- 36-قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 37-قروود علي، عبد الباقي كيحل، الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.
- 38-كرمية التوفيق، عبد الكريم المومن، برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 11 - 12 نوفمبر 2014.
- 39-كواش مراد، مريم بودودة، الاستثمار في القطاع الفلاحي لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، الجزائر ، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.

قائمة المراجع

40-لحول سامية، تنمية السياحة في الجزائر وإستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014 / 2010، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11-12 مارس 2013.

41-لعاطف عبد القادر، فاطمة فوقة، عوائد الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدعم للجباية البترولية، الملتقى الدولي السادس حول : بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.

42-مداحي محمد، شعبان فرح، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي في ميزان التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2016.

43-مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11 – 12 مارس 2013.

44-يونس مراد، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، يوم دراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يوم 25 أفريل 2016.

خامسا- التقارير باللغة العربية:

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013.

2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ملخص تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، 2010.

3- برنامج التنمية الخماسي متوفر على الموقع:

<http://www.algerianembany-saudi.com/PDF/quint.PDF> : 14/02/2017 21 :27

4- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي: سبتمبر 2015 تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم، ص:22، المتوفر على الموقع:

<http://www.amf.org>, 15/02/2017 , 21 :38.

سادسا- التقارير باللغة الأجنبية:

1-banque d'algerie, rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009, p 60, disponible sur le site : <http://www.bank-of-algeria.dz> , le 15/02/2017 , 10 :15.

2- banque d'Algérie, rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie juin 2009, p 47, disponible sur le site : <http://www.bank-of-Alegria.Dz>, le 15/02/2017,10:20

3- Ministre de l'agriculture, du développement rural et de la pêche, programme de développement et objectifs des filières stratégique de agriculture, 02 juin 2016, Alger, P: 01-13, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz>, 30/03/2017-00:46.

سابعا- الجرائد والمجلات:

1- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000 – 2010"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 09، 2013.

2- التيجاني بالراقي، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001 – 2011، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، عدد رقم: 13، 2013.

3-غزالي عماد، أزمات النظام المالي العالمي (أسبابها وتكليفها الاقتصادية مع الإشارة خاصة للأزمة العالمية لعام 2008)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2014.

قائمة المراجع

- 4- أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو لحاج البويرة، الجزائر، العدد: 20 جوان 2016.
- 5- رايس فضيل، و آخرون، التبعية الغذائية في الجزائر - أبعاد المشكلة و آفاق التغيير، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد رقم: 04، جوان 2013.
- 6- محمد مسعودي، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر - واقع و حلول، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد: 09، 2016.
- 7- محمد زوي، إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 04، 2010.
- 8- سمير بوختالة، محمد زقون، دور قطاع صناعة الحديد و الصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 02، جوان 2015.
- 9- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد رقم: 04، جوان 2016.
- 10- عبد القادر لحسين، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، عدد رقم: 02، 2012.
- 11- محمد مداحي، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد: 04، ديسمبر 2015.

ثامنا- المواقع الالكترونية:

- 1- إستراتيجية التنمية السياحية ، متوفر على الموقع :
<http://www.Yementourisme.com/media/dev.pdf.14/02/2017,08:19>
- 2- الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، متوفر على الموقع:
<http://www.uneca.org, 15/02/2017, 10:47>.
- 3- سميرة بلعمري، 280 مليار دولار لتمويل الخماسي القادم وتحسين معيشة المواطن، متوفر على الموقع:
<http://www.echorokonline.com/are/articles/212253.html, 15/02/2017, 10:49>.
- 4- بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، متوفر على الموقع:
<http://www.premier-minister.gov.dz/ressources/front/files/PDF/plans-d-action/planaction2014ar.pdf, 15/02/2017>
- 5- ثمانية مخططات للتنمية متوفر على الموقع:
<http://WWW.ELKHABAR.COM/AR/ECONMIE/42152HTM, 15/02/2017, 15:52>
- 6- إجراءات جديدة لبعث و تطوير قطاع المناجم، متوفر على الموقع:
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_22/03/2017-00:26
- 7- التوقيع على 8 اتفاقيات بين البلدين، متوفر على الموقع:
http://www.djagarairress.com/annasr/166248_22/03/2017-12:35
- 8- التوقيع على 8 اتفاقيات بين البلدين ، متوفر على الموقع:
http://www.djagarairress.com/annasr/166248,opcit_22/03/2017-12:35
- 9- مجموعة "جيكا" نستنتج 23 مليون طن من الاسمنت 23 مليون طن من الاسمنت بحلول 2019، متوفر على الموقع:
<http://www.elkhabar.com/press/article/97512, 19/03/2017-04.30>
- 10- مصانع تكرير البترول الجديدة كلفت 10 ملايين دولار، متوفر على الموقع:
<http://www.djazairress.com/elg>

قائمة المراجع

- 11- خروج أول سيارة فولسفاغن من مصنع غليزان في جوان 2017، متوفر على الموقع:
<http://www.el-massa.com/dz/-22/03/2017-01:27>.
- 12- الجزائر: إنتاج أول سيارة جزائرية إيرانية بداية من سنة 2017، متوفر على الموقع :
<http://www.youtube.com, 22/03/2017, 03:34>.
- 13- تدشين مصنع شركة، كيا، في الجزائر الذي سينتج 100 ألف سيارة سنويا، متوفر على الموقع:
<http://www.youtoub.com-22/03/2017,03:35>.
- 14-وزارة الصناعة و المناجم، مشروع إنشاء و تطوير اتحادات التصدير في الصناعات الغذائية، متوفر على الموقع:
<http:www.mdipi.gov.dz, 21/03/2017-20:35>.
- 15- الجزائر، المملكة السعودية: توقيع اتفاقية شراكة لإنتاج الأدوية ، متوفر على الموقع:
<http://www.youtube.com, 21/03/2017-23.26>.

الملاحق

الملحق رقم (01) : البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 – 2014

الجدول رقم (02 - 01): مضمون مخطط عدم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بالراقي التيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001 – 2011، مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، عدد رقم: 13، 2013، ص: 46.

الجدول رقم (02 - 02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009.

النسبة المئوية	المبلغ (مليار دينار جزائري)	مجال الاستثمارات العمومية
45.5	1908.5	- تحسين ظروف معيشة السكان.
40.5	1703.1	- تطوير المنشآت الأساسية.
08	337.2	- دعم التنمية الاقتصادية.
4.8	203.9	- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
1.1	50	- تطوير تكنولوجيا الاتصال.
100	4202.7	المجموع

المصدر: بالراقي التيجاني، مرجع سبق ذكره ص: 52.

الجدول رقم (02 - 03): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة %	المبالغ	المحاور
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت الأساسية
8.1	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	مكافحة البطالة
1.6	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي

11 / 12 مارس 2013، ص: 18.

الملاحق

الملحق رقم (02) : تشخيص هيكل التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2014)

الجدول رقم (02-05) تطور سعر البرنت الجزائري خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: دولار / للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر (دولار البرميل)	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.8	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.0	100.2	53.1
معدل التغير (%)	-	-12.89	1.61	15.07	33.44	41.6	19.89	13.85	33.55	-37.73	28.93	40.77	-1.68	-1.80	-8.07	-47.0

Source : Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2004 – 2009 – 2010 – 2011 – 2012 – 2013- 2014, disponible le site ;

http :www.bank – of-algeria.dz. le 11/02/2017 ، 21 :02.

- Banque d'Algérie, bulletins statistique trimestriels 2015, disponible sur le site <http://www.bank – of- Alegria. Dz> , opcite , , le : 11/02/2017. 23 :06.

الملاحق

الجدول رقم (02-06) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2000 – 2014).

الوحدة: مليون دينار جزائري

الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية								
المجموع	المواد الاستهلاكية غير الغذائية	السلع التجهيزية		المواد الموجهة للاستعمالات الصناعية			السلع الغذائية	السنة
		التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	الطاقة والزيوت		
1657215.60	947.4	3566.40	836.8	35010.0	3280	1611144.50	2430.50	2000
1480335.8	910.7	3384.1	1713.2	38637.8	2851.9	1430668.0	2170.1	2001
1501191.9	2130.1	4016.9	1621.7	41653.1	4000.4	1445000.0	2769.6	2002
1902053.5	2742.8	2290.8	42.8	39419.1	3855.5	1850000.0	3702.7	2003
2337447.8	1087.0	3582.7	24.4	44311.6	6866.2	2276827.0	4749.0	2004
3421548.30	1398.9	2642.7	34.4	47725.6	9804.6	3355000.0	4942.0	2005
3979000.90	3161.9	3162.6	64.7	57385.1	14163.4	3895736.2	5327.1	2006
4214163.10	2405.4	3188.9	42.2	68842.6	11757.4	4121790.4	6136.3	2007
5095019.70	2084.4	4334.5	67.7	89308.4	21542.3	4970025.1	7657.3	2008
3347636.00	3559.4	3075.4	19.5	50258.7	12302.3	3270227.5	8193.1	2009
4333587.40	2237.4	2235.1	58.8	78567.6	6977	4220106.0	23405.5	2010
5374131.30	1115.7	2561.1	25.7	108993.9	11717.1	5223836.8	25880.9	2011
5687369.40	1479.5	2493.5	92.1	118126.9	13002.7	5527736.5	24438.3	2012
5217099.80	1332.5	2269.4	30.9	115349.2	8649.9	5057546.9	31921.0	2013
4917598.20	846.3	1305.6	132.7	170819.6	8818	4709622.4	26053.5	2014

Source :Office national des statistiques, **évolution des échanges extérieurs de marchandises (1992à2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014)** ,opcite, <http://www.ons-dz>. Le 11/02/2017, 16 :30

الملاحق

الجدول رقم (02-09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات المناطق الاقتصادية
2393773.5	2282239.7	2042773.8	1793536.8	1520305.7	1497010.2	1359153.8	995184.1	847287.2	785302.3	719078.8	601269.1	529040.0	453059.3	395593.4	الاتحاد الأوروبي
332031.4	307875.6	311457.5	189512.5	207890.1	234558.7	162113.8	143053.9	130113.3	180628.6	147742.2	130914.9	108666.3	89340.1	76611.1	دول أوروبية أخرى
267450.5	219477.6	175284.4	176626.6	179974.5	176130.1	206637.4	181290.9	122975.6	115982.0	97765.2	78130.2	119411.2	99169.8	105026.2	أمريكا الجنوبية
338480.4	283865.2	291587.5	306638.6	192318.7	151069.1	179792.7	126395.8	101777.9	98947.9	90369.7	56325.4	38733.5	30210.5	19394	أمريكا اللاتينية
59441.0	81675.2	62556.5	50315.8	40464.0	34761.7	25750.6	19687.0	17105.2	15898.9	12345.7	9302.6	10126.5	5505.6	3726	المغرب
157783.3	191474.7	120643.5	128279.4	93974.8	79131.2	45771.9	43053.2	35762.2	30933.7	37066.3	32406.4	29106.7	13761.2	10575.4	الدول العربية
35767.6	47321.4	57438.7	42097.1	29490.1	25391.9	25832.5	16127.3	10781.0	11082.0	10339.0	9684.8	6935.5	6625.4	8954.4	الدول الإفريقية
1093306.4	924374.2	815080.3	725758.1	730613.7	637861.4	545067.8	375667.2	273830.9	242240.6	189951.5	123298.8	104887.0	60102.3	65757.9	آسيا
41674.3	30244.7	30255.9	29736.5	16776.0	18891.1	21912.8	16369.6	18907.5	12628.9	9741.4	6109.2	10133.1	7088.2	4787.3	دول العالم الأخرى
4719708.3	4368548.4	3907071.9	3442501.6	3011807.6	2854805.3	2572033.4	1916829.1	1558540.8	1493644.8	1314399.8	1047441.4	957039.8	764862.4	690425.7	المجموع

Source :Office national des statistique, **évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).**

Disponible sur le site :<http://www.ons.dz> , Le 11/02/2017 ,17 :00.

الملاحق

الجدول رقم (02 - 10): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة: مليون دينار جزائري

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات المناطق الاقتصادية
3157764.0	3315192.3	3147123.2	2728125.0	2127478.2	1717200.1	2659020.4	1835573.2	2089979.8	1903577.0	1278583.8	1122134.9	959393.3	943862.1	1036588.4	الإتحاد الأوروبي
218115.7	191653.5	262947.7	315105.7	251817.4	166660.9	202063.2	1504761.1	151382.5	148147.3	111691.4	96090.0	86399.5	85119.3	124125.4	دول أوروبية أخرى
498255.5	715075.9	1255163.7	1433313.8	1275950.0	947921.0	1561164.7	1594014.3	1343188.9	956528.8	660105.6	486361.2	288588.6	263499.8	316362.5	أمريكا الجنوبية
250297.2	261378.2	336555.4	313609.9	200624.9	137354.8	193163.9	187217.0	178134.7	238388.5	149791.2	100695.7	80060.9	94001.3	135063.1	أمريكا اللاتينية
239709.4	211877.1	164042.6	115950.3	97319.4	63542.9	104322.3	53272.9	37505.2	31071.6	32097.3	20148.4	19770.0	21464.9	19223.7	المغرب
49749.0	61924.2	75813.3	59235.7	52810.8	41737.0	50868.9	33547.9	43034.1	46170.2	37415.6	27541.8	20775.4	25313.7	4308.8	الدول العربية
9576.0	9394.9	4861.5	10636.8	5852.6	6866.5	23116.3	47257.7	1096.4	3674.5	2333.9	997.4	4251.7	1036.2	3148.7	الدول الإفريقية
494009.8	444523.4	438261.9	395188.8	319642.4	262725.3	294950.7	298546.2	134678.5	90978.2	63705.2	48061.7	39671.5	44410.1	18395.1	آسيا
121.6	6080.3	2600.2	2965.3	2091.8	3627.5	6349.2	14257.9	0.8	3012.2	1723.7	22.4	2281.0	1776.4	0	دول العالم الأخرى
4917598.2	5217099.8	5687369.4	5374131.3	4333587.4	3347636.0	5095019.7	4214163.1	3979000.9	3421548.3	2337447.8	1902053.5	1501191.9	1480335.8	1657215.6	المجموع

Source :Office national des statistique, **évolution des échanges extérieurs de marchandise en Algérie, (1992 à 2006) et (2001 à 2012) et (2004 à 2014).**

Disponible sur le site :<http://www.ons.dz> , Le 11/02/2017 ,17 :00.

الملاحق

الجدول رقم (02 - 13): تطور معدلات النمو الحقيقية للفترة (2000 - 2014).

الوحدة: نسبة مئوية %

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات معدل النمو
2.5	8.2	7.2	11.6	4.9	21.1	-3.8	2.5	8.1	2.3	5.4	19.5	-1.2	12.8	-4.6	الزراعة
3.9	4.1	5.1	3.9	3.4	8.5	6.2	3.0	3.5	3.4	2.8	2.4	4.7	5.1	1.9	الصناعة
6.8	6.8	8.1	5.2	8.9	8.5	8.7	8.9	13.0	9.8	9.4	5.6	10.3	5.2	6.4	البناء والأشغال العمومية
8.0	8.5	6.4	7.3	7.3	7.7	8.6	10.1	6.4	9.7	6.4	5.2	6.7	4.8	7.6	الخدمات
-0.6	-5.5	-3.4	-3.3	-2.2	-8.0	-3.2	-0.9	-3.0	5.7	3.0	8.5	3.9	-1.9	4.0	المحروقات
5.6	7.1	7.2	6.2	6.3	9.6	6.7	7.0	5.4	6.0	5.0	6.6	6.5	6.2	3.8	خارج قطاع المحروقات
3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	1.6	2.4	3.4	1.7	5.9	4.3	7.2	5.6	3.0	3.8	معدل النمو الاقتصادي

Source :Office national des statistique, **les comptes nationaux trimestriels -1^{er} trimestre 2016,juillet, 2016 Algérie**, disponible sur le site :

[http:// :www.ons.dz](http://www.ons.dz), le : 12/03/2017

الملاحق

الجدول رقم (02 - 14): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2000 - 2014).

الوحدة: مليون عامل

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات القطاع
899	1141	912	1034	1136	1242	1841	1842	1780	1683	1617	1565	1438	1328	1185	الزراعة
8.78	10.57	8.93	10.77	11.66	13.11	26.29	27.20	27.31	27.04	27.03	27.26	26.32	25.54	23.80	نسبة التشغيل
-21.20	25.10	-11.79	-8.97	-8.53	-32.53	-5.42	3.48	5.76	4.08	3.32	8.83	8.28	12.06	-	معدل النمو %
1290	1407	1335	1367	1337	1194	530	522	525	523	523	510	504	503	499	الصناعة
12.59	13.04	13.39	14.24	13.73	12.60	7.56	7.70	8.05	8.40	8.74	8.88	9.22	9.67	10.02	نسبة التشغيل %
-8.31	5.39	-2.34	2.24	11.97	125.28	1.53	-0.57	0.38	0	2.54	1.19	0.19	0.80	-	معدل النمو
1826	1791	1663	1595	1886	1718	1371	1261	1160	1050	980	907	860	803	781	البناء والأشغال العمومية
17.83	16.60	16.30	16.61	19.37	18.13	19.58	18.62	17.79	16.87	16.38	15.79	15.74	15.44	15.68	نسبة التشغيل %
1.95	7.69	4.26	-15.42	9.77	25.30	8.72	8.70	10.47	7.14	8.04	5.46	7.09	2.81	-	معدل النمو %
6224	6449	6260	5603	5377	5318	3260	3146	3052	2966	2861	2759	2660	2565	2513	الخدمات
60.78	59.77	61.36	58.37	55.22	56.14	46.55	46.46	46.83	47.66	47.83	48.05	48.70	49.33	50.48	نسبة التشغيل %
-3.48	3.01	11.72	4.20	1.10	63.12	3.62	3.07	2.89	3.67	3.69	3.72	3.70	2.06	-	معدل النمو %
10239	10788	10202	9599	9736	9472	7002	6771	6517	6222	5981	5741	5462	5199	4978	المجموع

Source : Banque d'Algérie , rapport : 2004,2008,2009,2014, évolution économique et monétaire en Algérie, disponible sur le site :

<http://www.bank-of-Algerie-dz> le 13/03/2017, 22:52.

الملاحق

الملحق رقم (03): مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014)

الجدول رقم (03 - 01): تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المحددة له للفترة 2000-2014.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الفلاحة	المحروقات	أشغال عمومية بترولية	صناعة	بناء و أشغال عمومية	نقل و اتصالات	تجارة	خدمات	الناتج المحلي الاجمالي « SCN »
2000	346171.4	1616314.7	42904.8	290749.6	292046.3	275929.7	436292.1	130448.6	4123513.9
2001	412119.5	1443928.1	38388.0	315230.5	320507.1	303693.5	476208.7	141882.9	4227113.1
2002	417225.2	1477033.6	39998.5	337556.2	369939.3	340983.3	509285.7	153889.6	4522773.3
2003	515281.7	1868889.6	44199.9	355370.6	401014.4	390551.2	552179.9	169482.6	5252321.1
2004	580505.6	2319823.6	49294.0	388193.4	458674.0	512569.9	607052.6	183559.5	6149116.7
2005	581615.8	3352878.4	58992.2	418294.9	505423.9	645028.9	668130.0	205771.1	7561984.3
2006	641285.0	3882227.8	64265.4	449581.0	610071.1	730238.4	728366.7	226224.6	8501635.8
2007	708072.5	4089308.6	92368.8	479791.1	732720.7	808380.9	863197.3	247972.1	9352886.4
2008	727413.1	4997554.5	86719.5	519631.6	869988.6	830341.5	1003199.4	280131.5	11043703.5
2009	931349.1	3109078.9	94767.1	570673.2	1000054.9	865214.5	1160160.0	323684.6	9968025.3
2010	1015258.8	4180357.7	63312.0	617404.9	1194113.5	933707.6	1283227.7	369400.0	11991563.9
2011	1183216.1	5242502.8	70701.2	663756.5	1262566.7	1074147.7	1446331.4	412721.5	14588531.9
2012	1421693.3	5536381.8	80050.5	728615.2	1411159.6	1194841.7	1649969.8	460340.0	16208698.4
2013	1640006.1	4968018.3	58133.7	765440.4	1569313.5	1462802.2	1870581.0	516178.5	16643833.6
2014	1771495.6	4657811.3	63792.3	836973.8	1730198.1	1556077.9	2070075.4	564876.5	17205106.3

Source: Office national des statistique, les comptes économiques de 2000 à 2014 en Algérie, opcite, disponible sur le site :[http:// : www.ons.dz](http://www.ons.dz), le 11 /03/2017.

الملاحق

الجدول رقم: (03-05) تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر H.H	0.19	0.14	0.15	0.16	0.18	0.23	0.24	0.22	0.24	0.16	0.18	0.20	0.20	0.18	0.18
مؤشر H.H%	-	-26.31	7.14	6.66	12.5	27.77	4.34	8.33	9.09	-33.33	12.5	11.11	0	-0.1	0
سعر البترول	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.8	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.0	100.2
سعر البترول%	-	-12.98	1.61	15.07	33.44	41.6	19.89	13.85	33.55	-37.73	28.93	40.77	-1.68	-1.80	-8.07

المصدر: بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 02-05 الموجود في الملحق رقم 02 وبيانات الجدول رقم 02-12.

الملاحق

الملحق رقم (04) : إستراتيجيات الإقلاع بالقطاع خارج المحروقات

الجدول رقم: (03-06) برنامج إحلال الواردات و تنمية الصادرات من شعب الفلاحة و الصيد البحري أفاق 2019.

الأهداف (2019)	الشعب
الواردات من القمح الصلب 0%	الحبوب
الواردات من مسحوق الحليب 0%	إنتاج الحليب
الواردات من البطاطا و استهلاك البذور 0% تصدير 70000 طن من البطاطا.	البطاطا
الواردات من لحوم الأبقار 0%	اللحوم الحمراء
تخفيض بنسبة 60% من واردات العدس و الحمص.	الخضروات الجافة
الواردات من الطماطم المركزة 0% الصادرات من الطماطم المركزة 25000 طن.	الطماطم الصناعية
الواردات من اللحوم البيضاء 0% تصدير 700 مليون بيضة	اللحوم البيضاء
تصدير 60000 طن.	التمور
تصدير 5 مليون لتر من زيت الزيتون	زيت الزيتون
الحد من إستيراد التفاح	الأشجار المثمرة
الحد من إستيراد البرتقال	
تصدير 1000 طن من المشمش	
تصدير 500 طن من الفراولة	
تصدير 100 طن من العسل	تربية النحل
إنتاج 200 ألف طن	تربية المائيات

source: Ministre de l'agriculture, du développement rural et de la pêche, programme de développement et objectifs filières stratégiques de l'agriculture, 02 juin 2016, Alger, p: 01-13, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz>, 30/03/2017, 00:46.

الملاحق

الجدول رقم: (03-07) خطة الأعمال السياحية لأفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: شريف بوفاس، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، يومي 22-23 أبريل 2014، ص ص : 11-10.

الجدول رقم: (03-08) قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر

المناطق	الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء	المجموع
المساحة %	4	10	86	100
مدة إشراق الشمس (ساعات/سنة)	2650	3000	3500	9150
الطاقة المتوسطة (سنة/م ² كيلو واط سا)	1700	1900	2650	6250

المصدر: عبد القادر لعاطف، فاطمة فوقة، عوائد الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدعم للجباية البترولية، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو التسيير، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص: 08.

الجدول رقم: (03-09) مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية.
			مخصصة للسوق الوطنية	10000 ميغاواط مخصصة للتصدير
			احتمالية تصديرها	
			يقارب 2000 ميغاواط	

المصدر: رابح أوكيل، رم خالدي، الطاقات المتجددة إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات، الملتقى الدولي التالي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص: 11.

الملاحق

الجدول رقم (03-10): البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية و الهوائية (2011-2030).

من 2021 إلى 2030		من 2011 إلى 2020		السنوات
200 ميغاواط		800 ميغاواط		الطاقة الشمسية الضوئية
2030-2024	2023-2021	2020-2016	2013-2011	السنوات
انجاز 600 ميغاواط	انجاز 500 ميغاواط	إنجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	الطاقة الشمسية الحرارية
2030-2016		2015-2014	2013-2011	السنوات
إجراء دراسة لإيجاد مواقع مناسبة من اجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغاواط		انجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	انجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	الطاقة الهوائية

المصدر: رابح أوكيل، ريم خالدي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

ملخص:

يعتبر موضوع التنوع الاقتصادي للدول النامية من أهم المواضيع المتداولة حاليا وخاصة بالنسبة للدول النفطية التي تحاول إيجاد إستراتيجية ملائمة لتنوع مواردها المالية، وذلك في ظل اللاإستقرار الذي يشهده سوق النفط من حين لآخر. وباعتبار الجزائر من بين الدول النفطية إذ تحتل قيمة الصادرات النفطية في هذا الاقتصاد ما يقارب 97% من إجمالي الصادرات، وعليه تنبه أصحاب القرار بأن إعتتماد النفط كمورد إقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة على الدولة، وهو ما يفرض ضرورة تبني إستراتيجيات التنوع الاقتصادي من أجل الإقلاع بالقطاع خارج المحروقات وفك التبعية الاقتصادية للموارد النفطية، وعليه، فالهدف العام من البحث هو معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنوع الاقتصاد الجزائري وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة للإقلاع بهذا الاقتصاد المتنوع لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات التنوع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، قطاع المحروقات، قطاع خارج المحروقات

Résumé:

Il fait l'objet d'une diversification économique pour les pays en développement Des sujet les plus importants actuellement en circulation, en particulier pour les pays pétroliers qui tentent de trouver une stratégie appropriée pour diversifier ses ressources financières, et compte tenue de l'instabilité témoigne le marché du pétrole, de temps en temps;

Alors que l'Algérie parmi les pays producteurs de pétrole comme il occupe la valeur des exportations de pétrole dans cette économie, près de 97% des exportations totales;

En conséquence les décideurs d'alerte à adopter le pétrole comme une ressource appauvrissant la couche économique des risques graves diaboliquement à l'état, ce qui impose la nécessité d'adopter des stratégies de diversification économique pour les secteur non-hydrocarbures et le démantèlement de la dépendance économique des ressources pétrolières, et par conséquent, l'objectif global de la recherche et de connaitre l'étendue de la contribution des secteurs économiques dans la diversification de l'économie algérienne et quelles sont les stratégies adoptées par le gouvernement.

Mots clés: les stratégies de diversification, le développement économique, le secteur hydrocarbures, les secteurs non-hydrocarbures .